د. زهير الذوادي


خير الدين باشا


أحمد ابن أبي ضياف

الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحيّة الوطنيّة التونسيّة

الأطلسية للنشر

د. زهير الذوادي

الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية الوطنية التونسية

الطليعة للنشر

سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب
في طبعته الأولى
فيفري 2006

الإهداء

إلى آمال...

لأنها شغوفة بالجذور...

أبوها..

مقدمة

في ذات الفترة التاريخية التي كان الإستعماري يترصّد خلالها البلاد التونسية ، برزت و نمت حركة إصلاحية متعدّدة الروافد و المكوّنات هدفت إلى إعادة القوة إلى الدولة الحسينية السائرة إلى حافة السقوط والإنهيار، وإلى إعادة الروح إلى المجتمع الوهن والمفكّك والمشتّت القوى.

لقد أخذ التيار الإصلاحي في تونس منذ بدايته طابعا وطنيا لأنّ الرجال الذين أطلقوه كانوا في المواقع الأولى لمشاهدة انهيار البلاد في بوتقة النفوذ الإستعماري. كما أنهم كانوا من أول من نادى بالوقوف في وجه المشروع الإستعماري مما جعلهم هدفا أوّليا له و لأتباعه و مما جعلهم أيضا أحد مراجع لأغلبية الذين انخرطوا في حركة المقاومة و العمل الوطني بعد انتصاب الحماية الفرنسية في تونس. وجدير بنا أن نؤكّد على الطابع الوطني للإصلاحية التونسية خلال القرن التاسع عشر لأنّ ذلك الطابع لم يكن اعتراضيا أو مناسبتيًا أو ثانويًا مهما اختلفت الصيغ والأشكال التي تضمنتها المواقف والمقاربة الوطنية التي تبنّاها رجال التّيار الإصلاحي. فالإصلاحية لم تكن دعوة دينية و فقهية أو فكرية مجرّدة أو مقتصرة على شؤون الطقوس أو الدين أو الثقافة بل إنّها كانت من نبع التاريخ الملموس والواقع الحيّ الذي تعاملوا معه بوعي و التزام و بمنطق نضالي كان أحيانا حزينا لأنّه شاهد على صعوبة المهمة المناطة بعهدتهم بسبب الاختلال الجلي في موازين القوى بين قطب الإصلاح وقطب الهزيمة (بما تستوجبه و بما تنتجه).

لقد اتّحد السيف والقلم من أجل خوض معركة الإصلاح وخاصة الجانب السياسي منه كمقدمة ضرورية له. لكن ذلك الاتحاد لم يفلح في قهر خصوم لدودين من محافظين ورجعيين أوعملاء للمصالح الأجنبية ومناورين أوروبيين كانوا بمهّدون للإستلاء الإستعماري على البلاد. فالنخبة كانت مترددة و منقسمة، وسلطة الباي متهاونة و منخورة القوى، وعامة الشعب كانت في غيبوبة تاريخية عميقة. كذلك لم يكن من محطط واع بمصالحه وعازم على تجسيدها إلاّ المخطط الإستعماري المعتمد في مستوى التحرك السياسي على حفنة من الرموز المنتمية إلى أجهزة الدولة والأوساط العليا في المجتمع (مصطفى خزندار، مصطفى بن اسماعيل، محمود بن عياد....)، من ناحية أولى، والمشروع الإصلاحي النهضوي الوطني الذي حاول خير الدين وأنصاره رفعه وتنفيذه والتنظير له من ناحية ثانية. لكنّ موازين القوى وطنيا وإقليميا حكمت على الصعيد الموضوعي في نتيجة الصراع.... ولعلّ انعدام تحمّس عموم الأهالي للمشروع الإصلاحي اضعف جانبه بصفة أساسية ممّا جعله مرشّحا للهزيمة السياسية التي عرفها مثلما حلّل ذلك ت. بوتومور في تقييمه لدور النخب في المجتمعات التقليدية حيث كتب: " على الرغم من الأهمية البارزة التي تنالها النخبات، وحتى الأفراد من القادة(...) – ربما لأنهم يقدّمون النقيض لتأخر مجموع الشعب – فليست نشاطات هذه النخبات وهؤلاء القواد، هي التي تقرّر في المجال الأخير، نجاح أو شكل عملية التطوير التي باشروا بها و بالطبع، فإنّ على النخبات والأفراد أن يكونوا أكفياء ومقتدرين، لكن ذلك لا يكفي، فعليهم أن يعبّروا بما فيه الكفاية، وأن يلاحقوا بحزم مثل تلك الطبقات الإجتماعية التي تشكّل المجموعة العظمى من السكان، والتي تصارع (...) للتخلّص من انغلاقها المزمن في حياة الفقر والعبودية."

أضهر القطب الإصلاحي خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر مواطن ضعف_عجلت في تراكم أسباب هزيمته السياسية. فهو لم يواجه بحزم صلب مواقع خصومه ولم يعمل على إزاحتها فعليا من المواقع السياسية و الإدارية و الإجتماعية التي كانت تحتلها. كما أنّه لم يضف على معركته ضد تلك الأوساط طابعا علنيا وصريحا ممّا يسمح بتجذير الصراع وتوضيح مضامينه وأهدافه واشتراك أوسع القطاعات من النخب والرأي العام (إذا أمكن) في حسم التناقضات بين الطرفين. وقد ثقلت تلك النزعة التوفيقية من جراء مسعى البحث عن وفاق كاذب بين دعاة الإصلاح وخصومه ارتاحت له سلطة الباي (خاصة صادق باي) والأوساط المناهضة للإصلاح ومواقع نفوذ القناصل الأوروبيين. وأخيرا فإنّ رموز الفساد ومناهضة مشروع الإصلاح خاصة مصطفى خزندار ومصطفى بن اسماعيل، لم يبتعدوا عن مراكز القرار الأولى في دولة أحمد باي وخاصة الصادق باي ممّا جعل قدراتهم على الإضرار والإفساد لسياسة خير الدين وأنصاره كبيرة وناجعة إلى حدّ ما في البداية حتى الوصول إلى الإجهاز عليها في النهاية.

الفصل الأول:

الإستعمار و إعاقة نشوء التّيار الإصلاحي

برز التيّار الإصلاحي التونسي خلال القرن التاسع عشر، وهو حاول إصلاح شأن الدولة والمجتمع لإنقاذها من تأثير التخلف والوهن داخليا ومن مخاطر السقوط تحت النفوذ الإستعماري الأجنبي مما أضفى عليه طابعا وطنيا منذ بداياته. و قد نجح التّيار الإصلاحي التونسي في تنمية الإنتماء الوطني لدى النخبة في الإيالة و حاول دفعها في عملية تاريخية معقّدة ترمي إلى إصلاح شأن البلاد مجتمعا و دولة بواسطة عمل السلطة وهياكلها رغم أسباب ضعفها وفي تحدّ للخطط الاستعمارية (خاصة منها الفرنسية) التي رسمت لنفسها هدف إعاقة كلّ عمل إصلاحي في تونس.

1 - الإستعمار: بعض الدوافع والوسائل

سوف يبقى تاريخ مجتمعات الشرق وباقي المستعمرات القديمة يحمل في طيّاته تأثيرات الظاهرة الاستعمارية وإفرازاتها متعددة الجوانب إلى فترة طويلة جدّا لأسباب لا نخوض فيها الآن.

منذ مطلع القرن التاسع عشر اقتحمت أوروبا(خاصة بعض الدول منها مثل بريطانيا وفرنسا) مرحلة إستعمارية. وإن كان من المهم تحديد منطق بلوغها تلك المرحلة في تاريخها الخاص(الاقتصادي بالتحديد)كما ذهب إلى ذلك بعض المحللين مثل هيلغاردينغ ولينين محددين ذلك بحاجيات رأس المال خلال أعلى مرحلة للرأسمالية فإنّه من الممكن حوصلة العوامل التاريخية التي دفعت وسهّلت التّوسع الإستعماري الأوروبي والصراعات بين مختلف قواه في تنامي عدد سكان أوروبا، والثورة في مجال النقل لا سيما النقل البحري، و تراكم رؤوس الأموال وتعاظم دورها الاقتصادي و تأثيرها السياسي في الغرب (1).

لقد بلغ عدد سكان أوروبا سنة 1900 حوالي 400 مليون نسمة فيما كان سنة 1850 حوالي 266 مليونا مع اعتبار أنّ خلال القرن التاسع عشر كان عدد

المهاجرين الأوروبيين الذي استوطنوا في باقي أنحاء العالم حوالي 40 مليون مع ما رافق ذلك من توظيف لرؤوس الأموال و تنامي الاستثمار المباشر والاستغلال الاقتصادي للمواد الأولية و المنجمية وانتصاب استعماري قهري في مواطن عدّة في العالم مع ما صاحبها من حروب و غزوات و دمار (2) في مجتمعات آسيا و افريقيا و أمريكا.

وقد عوّض المحرّك البخاري الأشرعة في البواخر البحرية، وتأسست شركات النقل البحري بمساندة البنوك والغرف الإقتصادية فسهّلت الهجرة والتجارة إلى حدّ لم يشهده العالم فيما سبق رافقتها عمليات تأسيسية لإرساء البنية التّحتية للاستعمار بمختلف أشكاله.

أما تنامي حجم ودور الرأسمال البنكي والمالي في أوروبا خلال القرن التاسع عشر فهي ظاهرة حظيت بدراسات متعدّدة.وقد ساهم تصديرالقروض و رؤوس الأموال في الضغط على الدول الممنوحة وجعلها تابعة إلى درجة سقوطها في النهاية تحت نفوذ الدول المانحة (3) التي كانت تعزّزفي ذات الوقت قواها على الصعيد الإقتصادي والعسكري والتكنولوجي ممّا جعلها في موقع قوّة ازاء العالم القديم (الشرق وافريقيا) والجديد (أمريكا).

تجلّت خلال القرن التاسع عشر الغلبة والسيطرة الأوروبية على العالم وبدت وكأنّها نهائية من ناحية ومتعددة الجوانب من ناحية أخرى حيث أنّها دشّنت نوعا جديدا من الاستعمار لم تعرفه البشرية فيما سبق تمتدّ تأثيراته على جميع أصعد الحياة الخاصة والعامة في المجتمعات التي وقعت تحت النفوذ الأجنبي الغازي. وفي ذات الوقت لم تكن أوروبا تتحرك دوليّا ككيان موحد بل أنّها بدأت تحت تأثير النمط الجديد من القومية التي عرفته بعد ثورات 1848 متخلّية عن مرحلة " المجتمع الأوروبي" ومقتحمة مرحلة السياسة الواقعية التي قادتها إلى الحرب العالمية الأولى.

أصبحت الدول الأوروبية تنتهج سياسة إستعمارية تسعى إلى توفير مواد أوّلية لصناعاتها و إلى حاجيات شعوبها، وإلى توفير أسواق لمنتجاتها المتنوعة والمتزايدة. وفي ذات الحين حاولت إرساء نظام حماية لأسواقها الداخلية في حين كانت تطالب بفتح أسواق الغير إلى إنتاجها وتخفيض الأداءات الجمركية عليه. كذلك كانت الدّوافع الإقتصادية الإمبريالية تتضمّن في ذات الحين تناقضات تقود إلى صراعات بين مختلف الدول الاستعمارية من أجل اقتسام الأسواق ومناطق النفوذ.

هيمنت مسألة المصالح الوطنية لكلّ أمة استعمارية على مشاريعها وعلاقاتها على الصعيد الدولي ومن ثمّة بدأت السياسات الاستعمارية تتصارع قصد بسط نفوذ الدول المعنية على دول ومجتمعات ضعيفة (قريبة كانت أم بعيدة) معتمدة في ذلك تبريرات إيديولوجية خصوصية.

وقد انطلقت مختلف القوى الاستعمارية في الدول الأوروبية من مواقف مختلفة وخاصة لدعم حضورها في مختلف أنحاء العالم. فإذا كانت إيطاليا ترمي إلى إعادة مجد روما والانتماء إلى معسكر الدول الكبرى، فإن فرنسا حاولت في فترة ما مسح بصمات الهزيمة أمام ألمانيا في الحرب سنة 1871 بتوسيع رقعة مستعمراتها. أما ألمانيا فإلى جانب رغبتها في توحيد كلّ الشعوب الناطقة بالألمانية بما في ذلك النمسا فهي تسعى إلى الحصول على مستعمرات (خاصة من افريقيا) حتّى تكون في مستوى باقي دول أوروبا القويّة.

في ذات الوقت، اتّسمت سياسة بريطانيا بمنهج يعتمد استباق الأزمات مثل احتلال جبل طارق ومالطا وجزيرة قبرص أيام الثورات والإنقلابات في كلّ من إسبانيا وإيطاليا وتركيا وذلك قصد تأمين طرق الملاحة البحرية.

وبرّرت مختلف الدول التي خاضت سياسات إستعمارية مشاريعها بشتّى الوسائل والقيم والمستندات الفكرية والعقائدية محاولة تعبئة طاقات التنظيروالإبداع والعلم خدمة لمصالحها.

تمحور الخطاب الإستعماري التبريري على رغبة بعض الدول في العودة إلى ماض مجيد(روما القديمة، أو العصر الذهبي الإسباني) أو على الإدّعاء بالقيام بدور تمديني إنساني (إنكلترا) أو تحريري(فرنسا). وعلى ذلك الأساس برزت في الإنتاج الصحفي والحقوقي والفلسفي والأدبي في أوروبا بعض الأساطير حول "مهمة الرجل الأبيض" و"دونية الزنوج والسمر" و"رجعية الاسلام" و"عدم المساواة بين الأجناس" و" الثورة الهائلة والممكنة في المستعمرات"... الخ. وقد تعبأت الصحافة الأوروبية قصد نشر تلك الأساطير التي صبغها بعض العلماء والباحثين والكتّاب بصبغة علمية جدّية حتى تتّسع رقعة نفوذها المعنوي على النخب والرأي العام في أوروبا ممّا يسهّل حشد القوى المالية والتقنية والبشرية للمشروع الاستعماري غزوا واستبطانا.

وشهدت أوروبا خلال الفترة الأولى من مرحلة التّوسع الاستعماري غليانا حماسيا أسس للهجرة الاستيطانية والغزوالعسكري باعتبارهما حقّين جديدين اكتسبهما الغرب بفضل قوته وتقدّمه على باقي أجزاء الانسانية. وساهم الأدب في شكله الروائي أو المسرحي، والصحافة وحتّى الفلسفة الأنتولوجيا في تغذية المخيّلة الشعبية والنخبوية (4) حيث أصبح المشروع الاستعماري قدرا وطنيا لعدد من الدول في غرب أوروبا وكارثة تاريخية بالنسبة لعدد هائل من الشعوب والدول الأخرى.

وقد أكّد بعض المؤرخين على الدور الخطير الذي لعبه صنف خاص من العلماء في التأسيس الإيديولوجي للمشروع الإستعماري الأوروبي وهم علماء

الجغرافيا الذين كانوا على الصعيد الأوروبي ينشطون ضمن جمعيات وحلقات خصوصية عملت على مساعدة الجيوش بالخرائط وبتعليل وتحليل مخططاتهم مع العمل على أن يستأنس الرأي العام بالقضايا الاستعمارية (5) بالتأكيد على المثل الأوروبية.

ولم تكن الجمعيات الجغرافية (مثل الجمعية الجغرافية المؤسسة سنة 1821 والجمعية الجغرافية الايطالية المؤسسة سنة 1867 والجمعية الجغرافية البلجيكية1876) النمط المؤسّساتي الوحيد الذي عمل على دفع المشروع الاستعماري الغربي بل إنّها كانت معززة بصنفين آخرين من الجمعيات وهما الجمعيات التبشيرية والجمعيات الإستعمارية.

أمّا الجمعيات التبشيرية فقد شكّلت إحدى الأعمدة التي ارتكزت عليها العملية الاستعمارية حيث أنّها تيّارا متحمسا للمشروع الإمبريالي في الوسط الشعبي الذي نظر بعين الرضا إلى نشر الرسالة المسيحية عبر العالم وفي الوسط الكهنوتي اذ أن جيلا وفيرا من المتطوعين انخرطوا في المهمّة النضالية الدينية ذاتها. منذ بروز النزعة الاستعمارية في أوروبا بدأت الحركة التبشيرية تتشكل في صيغ جمعياتية حيث تأسست جمعية في ذات الغرض سنة 1701 في لندن. وقد كانت تلك الجمعيات في بداية تاريخها بريطانية إذ أنّها كانت تؤسّس حسب التخصص الجغرافي مثل جمعية الإنجيل البريطانية والأجنبية (1804) والموجّهة لدول الشرق الأقصى والهند وشمال افريقيا والفيلق المسيحي الدولي(1836) الموجّه لآسيا وافريقيا، جمعية الكنيسة التبشيرية الموجّهة إلى افريقيا الغربية والشرقية... وإن كانت الجمعيات البريطانية بروتسطانية النزعة فإن الكنسية الكاثوليكية انغمست كذلك في العمل الموازي للتوسع الاستعماري خاصة في فرنسا وبلجيكا بعد لعبت

الكنيسة الأسبانية دورا خطيرا في خدمة الاستيلاء الاستعماري على أمريكا اللاتينية.

وعرفت الجمعيات التبشيرية الفرنسية نفس التخصص الجغرافي الذي مارسته الجمعيات البريطانية. فكانت الجمعية التبشيرية في الخارج تنشط في الهند الصينية أمّا جمعية التبشير الافريقي بليون (1865) فقد انتصبت في الشرق الأوسط وشمال افريقيا والكنغو ومدغشقر حتّى شرعت جمعية الأباء البيض للكردينال لافاجري في عملها في الجزائر (1872) وفي تونس (1877) ثمّ في افريقيا الوسطى (1878).

عملت الأجهزة التبشيرية في مختلف المستعمرات ككشّاف طريق للأجهزة العسكرية والسياسية الاستعمارية إذ أنّها هيّأت لها الظروف وأرشدتها ونصحتها وساعدت خطاها وإن عرفت بعض التجارب تصدّعا بين رجال الدين والمستعمرين العسكريين أوالمدنيين منهم. فإنّ ما وثّقه تاريخ الاستيلاء الاستعماري الأوروبي على آسيا وافريقيا بالخصوص هو التلازم بين التبشير والإستعمار

وخدمة الواحد للآخر (6) مثلما أكّد ذلك مجرى أحداث الاستعمار البلجيكي للكونغو حيث أدّت الجمعيات التبشيرية دورا حاسما في تسهيل الاحتياج البلجيكي للمنطقة ممّا جعل البابا يقرّ بأن يكون ذلك الجزء من افريقيا مخصّصا للبعثات الكاثوليكية البلجيكية وذلك على أساس طلب من الملك ليوبولد الثاني سنة 1885. وقد كانت الكنيسة على وعي بأهمية دور البعثات التبشيرية والجمعيات الناشطة في ذات المجال في تقدم المشروعات الاستعمارية ممّا جعلها تستغل شبكة النفوذ المعنوي الذي كان في حوزتها لدى تلك الهيئات والحكومات ولدى الرأي العام لتعزيز مكانتها السياسية

والإجتماعية في مختلف بلدان أوروبا الكاثوليكية. ونشر ديانتها في المجتمعات المستعمرة تحت غطاء مقاومة الأمية و الأوبئة والفقر.
إلى جانب المؤسسات البنكية والاعلامية والنّوادي السياسية والجمعيات النخبوية(علماء الجغرافيا والتاريخ) والجمعيات الدينية التبشيرية تعزّز المعسكر الإستعماري بعمل فصيل آخر من المجتمع المدني والذي عمل إلى جانب باقي الفصائل كقوة ضغط تدعم المشروع الإستعماري وهي الجمعيات الاستعمارية التي كانت تعمل على تقوية نفوذ وشعبية ذلك المشروع عامة ومساندة مختلف الحملات العسكرية التي تخوضها دولها في أقاصي القارتين الإفريقية والآسيوية خاصة وعملت هذه الجمعيات في الأوساط الإعلامية والسياسية والأدبية والثقافية ممّا أضفى على أنشطتها طابعا شموليا بفضل كفاءات المنتمين إليها وكثافة علاقاتها الاجتماعية في مختلف الأوساط مثل المعهد الملكي الاستعماري الذي أسّس في لندن سنة 1868 الذي اختصّ في شؤون الهند والجمعية الإفريقية في إيطاليا التي تأسست سنة 1897 والتي حاولت التحضير لبعث امبراطورية إيطالية جديدة من شمال افريقيا إلى القرن الافريقي. أما ألمانيا فقدعرفت بروز جمعيتين هامتين وهما الجمعية الإستعمارية الألمانية (1888) والجمعية الألمانية لما وراء البحار(1898) التي أسّست 5000 فرعا محلّيا انتمى إليها 650000 مشتركا مثل الجنرال كاين والصناعي الكبير كروب. كما تاسست في باريس(1890) لجنة افريقية فرنسية التي تبنّت نفس البرامج ونفس منهجية العمل حيث بعثت هيئات متخصصة في شؤون بعض الدول مثل مدغشقر، مصر، أثيوبيا، المغرب... كما سعت اللجنة الفرنسية إلى حركة شبابية تابعة لها(الرابطة الاستعمارية للشباب) إلى جانب الفروع المحلّية للجمعية.

ساعدت كلّ تلك القوى على بروز رأي عام منحاز لمبدأ الاستعمار ومساند لكلّ المبادرات الحكومية والخاصة الرامية إلىالاستيلاء على مناطق جديدة في مختلف انحاء العالم. ولم يلق ذلك التيار الفكري والسياسي مقاومة حقيقية في مختلف مجتمعات أوروبا الغربية بل أن معارضيه كانوا يسنادون المبدأ في حدّ ذاته ويطالبون بحسن معاملة الأهالي في المستعمرات وفق أفكار التقدم والعدالة المنتشرة آنذاك في أوروبا. وما من شكّ أنّ السياسات الاستعمارية التي مارستها الدول الأوروبية تختلف في أشكالها وظروفها من بلد إلىآخر لكنّها تشترك جميعها في الدوافع والأغراض والمضامين.

وإذا أمعنّا النّظرفي الحالة الفرنسية باعتبارها تهمّنا (ضمن هذا النص) أكثر من غيرها من بين التجارب الإستعمارية الأوروبية نجد أنفسنا أمام حالة نموذجية في تمازج الأبعاد السياسية والاقتصادية والحضارية والدينية. وقد بدأت فرنسا مغامرتها الإستعمارية منذ مطلع القرن السادس عشرباحتلال مناطق من الكندا(1534) ومقاطعة فلوريدا(1562) ولويزايانا(1682) ثمّ الإنتصاب في عدد من الجزر(مارتينيك، غوادلوب، طاباغو،غرنادا، سواحل البرازيل، سان كريستوف وسان بارتميلي ...)ابتداء من سنة 1625. وفي الوقت ذاته استولت فرنسا على مناطق في الهند(1667) بعد أن انتصبت في جزر افريقية مثل مدغشقر1643ولاريونيون 1649 وموريس 1715 وسيشال1742.

أمّا في إفريقيا فقد شرعت فرنسا في التّوسع الإستعماري سنة1639 باحتلال السنغال وجزيرة غوري، محقّقة نصرا عظيما سنة 1830 باحتلال الجزائر.

وقد شكّلت كلّ تلك المستعمرات الأولى قاعدة للاستغلال المكثّف على الصعيد الإقتصادي وإحدى ركائزتنمية الرأسمالية الفرنسية في إطارإمبراطورية إستعمارية عزّزت الدور الفرنسي أوروبيا وعالميا خلافا لما ذهب إليه بعض

المؤرخين مثل جاك مارساي الذي اعتبر أن الإمبراطورية الفرنسية شكّلت عبئا بالنسبة للرأسمالية في فرنسا (خاصة منذ مطلع العقد الثالث من القرن العشرين) ومصدر خسائر(7).

وبقيت الديناميكية الاستعمارية الفرنسية وفيّة للمنطق الذي أرساه الوزير كولبار إبّان إستعمار منطقة الكندا حيث اعتبرأنّ الإستيلاء الإستعماري لا ينجح إلاّ إذا صاحبته سياسة استيطان منظّمة. الأمر الذي أوجب بعث تنظيم إداري وحضور عسكري قادرين على تأطير الحياة وهيكلة أسسها إلى جانب ما قام به رجال الدين والإعلاميون وبعض الادباء لنشرالاوهام الضرورية لتمريرالقهر وتبرير الاضطهاد والاستغلال الذي يرافق حتما كلّ سياسة استعمارية (8).

استولت فرنسا قبيل حربها مع ألمانيا(1870)على أحد أوسع الإمبراطوريات الإستعمارية في العالم وهي كانت تحاول الإنتفاع بالنظام الأوروبي المستوحى من أفكار الوزير النمساوي ميترنيخ المتمحورحول قواعد التوازن: توازن بين الأمم الأوروبية، وتوازن ألماني بين الطرفين الروسي والنمساوي: وهي تحالفات متوازنة على أساس القيم المحافظة. لكن الربع الأخير من القرن التاسع عشرشهد تحولات في العلاقات الدولية الأوروبية انقرضت خلالها مبادئ ميترنيخ، وبدأت منهجية السياسة الواقعية تفتح مجالات لصعود القوّة الألمانية وتشدّد السياسة الخارجية الروسية وتخلي بريطانيا على الصراعات التي لا مصلحة مباشرة لها فيها ممّا أضعف مكانة فرنسا شيئا ما.

وإن احترست بعض الأوساط السياسية الفرنسية من الانغماس في مغامرة الإستعماربعد الهزيمة أمام ألمانيا خشية التخلّي عن المطالبة بمقاطعتي الألزاس ولوران التي احتلتها ألمانيا في حرب1870، فهي اقتنعت بضرورة

التّحرك على مستويين متلازمين قصد الحفاظ علىالمكانة الفرنسية في العالم: أولهما ضرورة صياغة تحالفات أوروبية لتنظيم التّصدي للدورالمتنامي لألمانيا، وثانيهما ضرورة توسيع الامبراطورية الاستعمارية لحصد المنافع الجمّة من ذلك.

وعلى ذلك الأساس شرع المفكّرون الفرنسيون يبررون التّوسع الإستعماري مثلما ذهب إلى ذلك بول لوروا– بولير في كتابه: في الإستعمار لدى الشعوب الحديثة(1874) حين اعتبرأنّ الشعب الذي يقيم أكثر المستعمرات هو أوّل الشعوب أوما ذهب إليه الأب ربواسوف الذي كتب في دراسته حول "المستعمرات والإستعمار" لدى فرنسا (1877) أنّ التّوسّع الإستعماري هو تعبير عن عبقرية الشعوب وحيويتهاالتاريخية وهي الفكرة التي يطوّرها الجامعي بول غافارال في كتابه "المستعمرات الفرنسية"(1880) معتبرا أنّ العظمة الوطنية لا تبنى إلاّ عبر العملية الاستعمارية لأنّها تعزّزالمكانة الدولية للأمة المستعمرة. وحتّى جان جوريس الزعيم اليساري الفرنسي فقد اعتبر أنّ الإستعمار ضرورة تاريخية باعتباره عمل إنساني وعنصر تقدّم للعنصرالبشري (9)وهو في ذلك يتخلّى عن مواقف بعض المفكّرين الفرنسيين القدامى مثل لوي موناني و فرانسوا رايلي ومن بعدهما بوفون وكندورسي المطالبين بتحريرالعبيد ومنع تجارة الرقّ، ليرتبط مع المواقف" المعتدلة" لمفكّرين مستنيرين مثل مونتسكيو الذي كان يعارض قبل كل شيء الاستعمار الاستيطاني. وإن كان فولتار يروم التّخلص من كندا التي يتمنى أن (تلقى في أعماق البحر مع كل الآباء اليسوعيين في الكيبيك)، فهو لا يرى ذلك في خصوص الأراضي الاستوائية. كذلك كان موقف القس راينال الرافض للاستعمارباعتبار أنّه يجب أن تتطور المستعمرات نحو الاستقلال لكنّه يدعو إلى الإحتفاظ بها (المستعمرات) قصد دمج الأجناس. كذلك تبدو الفكرة

الاستعمارية لدى أكبر منتقديها وكأنّها شديدة التغلغل لديهم(10). خلال الحقبة التاريخية التي سبقت الإستيلاء الإستعماري الفرنسي على الإيالة التونسية1881 حيث كانت النخبة الفرنسية قد بلورت نظرية استعمارية مناضلة حسب تعبير راوول جيراردي (11)

2-الإستعمار و بوادر الإصلاحية العربية الإسلامية:

مع بدايات القرن التاسع عشر انخرطت المجتمعات العربية والإسلامية في زمن ملعون. وتتجلى تلك اللعنة في التفاعل المعكوس الذي هيمن على العلاقات الناشئة بين الشرق والغرب وفي الوعي المغلوط لدى كل طرف بحقيقة حال ومصالح وأهداف الطرف المقابل وتستند تلك اللعنة أصليا إلى اللاتكافؤ في العلاقات بين قوتين تاريخيتين تختلف وتتنوع عناصرها ودرجة حيويتها وتتمايز مصالحها.

فأوروبا التي مرّت فيما بين القرنين الخامس عشر والعشرين عبر حروب وأحداث تاريخية عنيفة ودامية بدأت تستكمل هويتها كقوّة عالمية صاعدة ومهيمنة وتستجمع عناصر السيطرة على العالم وبالمقابل عاش العالم العربي والاسلامي من ذاته الحقبة التاريخية في استقرار وخمود لم تزعزعهما الحروب والعنف والثورات. ومن اللاّفت للنظر أن تكون سنة 1492 ترمز بالنسبة للعرب والمسلمين من ناحية وإلى أوروبا من ناحية أخرى إلى نقطة انفصال تاريخي أو بالأحرى نقطة انفصال مجرى تاريخ كلّ من القطبين، حيث بدأ العرب والمسلمون مرحلة تخلّفهم التاريخي وانهيارهم الحضاري الذي أعلنت عنه هزيمتهم في الأندلس وخروجهم منها (1492) في ذات الوقت الذي استوفت فيه أوروبا جمع عناصر نهضتها ودخولها في مرحلة تاريخية صاعدة جمعت خلالها أسباب القوة والشقوق في كل المجالات مع جعلها تبسط نفوذها على باقي العالم الجديد سنة (1492: اكتشاف أمريكيا)

وحتّى القديم(الشرق). بعد سقوط غرناطة وخروج العرب من الأندلس، اقتحمت العالم الإسلامي مرحلة تفكّك شكّلت القاعدة التّحتية لتقهقره. فقد أزاح الأتراك العثمانيون الفرس من مواقع في التأثير من كلّ بلاد الإسلام وفرضوا عليهم انتصار سليم الأول على جيوش إسماعيل شاه سنة 1514 ثم التقوقع داخل حدود بلادهم مما جعلهم ينغمسون في خصوصية شبه مطلقة مستندة إلى عرقهم ولغتهم وديانتهم الشيعية. امّا مصر فهي كانت تحت نفوذ المماليك إلى حدّ بسط نفوذ العثمانيين عليها 1517 لكنّها لم تصبح مقاطعة ملحقة تماما ولا مستقلة تماما عن الباب العالي. وقد انهكت مصر تحت حكم المماليك ولم تتمكن من بناء مشروع نهضوي إلاّ مع محمد علي في مطلع القرن التاسع عشر. كما كان ذلك حال الفرس الذين هيمنوا على أجهزة الدولة العباسية حيث تراجع تأثيرهم بعد إزاحتهم من طرف السلجوقيين ثم أنهكتهم غزوات المغول وقوّة العثمانيين. أمّا منطقة المغرب العربي فهي عرفت منذ مطلع القرن الحادي عشر بروز دول من أصول بربرية مع الموحدين ثمّ على أنقاضهم دولة بني مرين في فاس، وبني عبد الواحد في تلمسان وبني حفص في تونس.

لكن الدولة العثمانية استرجعت النّفوذ المركزي الاسلامي سنة 1518 على يد سليم الأول الذي عيّن خير الدين واليا على المنطقة مع اعتبارالخروج الهادئ لبلاد المغرب الأقصى عن سلطة العثمانيين متّبعا في ذلك نهج الإبتعاد الفارسي.

بسط الأتراك السلاجقة نفوذهم على العالم الإسلامي بعد أن هزموا البيزنطيين سنة 1017 وحاولوا بناء دولة مركزية شاملة لكن هزيمتهم على يد المغول بقيادة هولاكو سنة 1243 أجهضت مشروعهم إلى أن شرع عصمان وهو "غازي" في بناء مملكة تحولت إلى إمبراطورية مركزية امتدّت إلى نهاية

القرن الخامس عشر في اراضي اوروبية. لكن سليم الاول بدا في مطلع القرن السادس عشر في التّحرك. في اتّجاه البلدان الإسلامية وبسط نفوذ العثمانيين، فبعد أن هزم الفرس سنة 1514 فتح سوريا سنة 1516 ومصر سنة 1517.

إنّ ما يميّز المرحلة العثمانية من " الإمبراطورية الإسلامية" هو حرصها على عدم إعادة نمط السيطرة الفارسية والسلجوقية على العالم الإسلامي والعربي. فإذا حاول الاندماج في المحيط العربي، في حين أنّ العثمانيين أرسوا نسقا سلطويا مخالفا تماما مقتربا في ذلك من النمط الإستعماري.

لم يحاول العثمانيون الإندماج في المحيط العربي بل إنهم ارسوا علاقة سيطرة شاملة على العرب طالت كلّ مجالات الحياة الإدارية والعسكرية والدينية والسياسية، فبعد نقل الخليفة المتوكّل من القاهرة إلى اسطنبول (حيث توفي سنة 1453) استولوا على الحكم نهائيا وأصبح سلطان اسطنبول(العثماني) خليفة لكلّ المسلمين. كما أنّهم رفضوا استعمال اللّغة العربية كلغة رسمية واعتمدوا لغتهم كلغة سلطوية حتّى في الأمصار العربية التابعة لهم ولم يبق للغة العرب سوى دور ثانوي في المواكب الدينية. وإذا اعتمد العثمانيون على العنصر التركي في الإدارة والمؤسسة العسكرية فهم حاولوا جعل هذه الأخيرة قاعدة هيكلية لتركيز نفوذهم في المنطقة العربية. وكان جهاز العسكر أحد ركائز النفوذ والشرعية لذلك بقيت المناصب القيادية العليا والوسطي من العسكر محصورة في العنصر التركي. في حين أن الرعايا بقيت بعيدة عن كل مواقع التأثير حيث كان هناك تميّيز بين "العسكر" و"الرعايا" أي بين الفئة العسكرية التي كانت منها تملأ مراكز الحكام وبين أفراد الرّعية الذين كانوا مسلمين أو مسيحيين، يدفعون المكوس، وهم محرومون من الاشتراك الفعلي في الحكم (12).

و في المقابل ترك العثمانيون بنى المجتمعات التي سقطت تحت نفوذهم على حالها ولم يبادروا بأيّ إصلاحات ممّا أضفى على منهجية إدارتهم لشؤون الامبراطورية طابعا محافظا وصيغة لا مركزية". لم تكن الامبراطورية اذن جماعة واحدة بقدر ما كانت مجموعة من الجماعات، تفرض كلّ منها على أعضائها واجب الولاء المباشر لها. وكانت هذه الجماعات إقليمية أو دينية أو مهنية، إلى حدّ ما، خليطا من الثلاث غير انّ الإنقسام السياسي، وقد يجوز القول، الإنقسام الكياني في ما بينها، إنّما كان انقساما بين العسكر والرعايا، أي انقساما بين الحكام و المحكومين (13).

لقد أنتج نمط الوجود العثماني في البلدان العربية (بما فيها البلاد التونسية) تصورا مغلوطا للوضع وللعلاقة القائمة بين مركز الخلافة وأطرافها. كذلك كانت لسياسة القهر والتسلط العثماني والتعبئة الناجمة عنها مشروعية دينية ومؤسسة على عصبية الدين وعلى عصبية الولاء للأسرة الحاكمة محليا وولاء هذه الأخيرة إلى العائلة العثمانية في اسطنبول. كذلك كان الإستعمار العثماني(واستبداده وقهره) مقبولا وفي بعض الأحيان مرغوبا فيه باعتباره درعا واقيا من الأطماع التوسعية الأوروبية منذ مطلع القرن السادس عشر(14). وقد يمكن إعتبار أنّ الروابط الدينية التي كانت تلعب دورا توحيديا لمختلف أجزاء الإمبراطورية العثمانية وخاصة منها المجتمعات العربية السّنية كانت تعرقل عملية نمو وعي مناهض للأتراك و تشكّل وعيا قوميا معاد لهم بالرغم من أن الجهاز العسكري والإداري العثماني ما انفكّ يجسد سياسة قهر قومية ازاء العرب وتهميش دورهم في مؤسسات الخلافة وبالرغم من أنّ السلطة العثمانية صاغت مفاهيم وسياسات متقدمة بخصوص رعاياها الأجانب وخاصة منهم المسيحيين (15). وقد كتب شارل رزق محلّلا ذلك الجانب من السياسة العثمانية "في حين أن في بلاد فارس كانت الرابطة

الدينية الشيعية تساهم بقوّة في تكوين الامة الايرانية، فإنّ الرابطة الدينية السّنية تذيب في الإمبراطورية العثمانية بذور كلّ قومية خاصة منها القومية العربية"(16) ولعلّ ذلك ما يفسر دور المسيحيين العرب في بلورة الوعي القومي العربي وتطويره (17).

واجهت الدولة العثمانية النزعات الإستقلالية المعتدلة التي برزت صلب امبراطوريتها والتي لم تاخذ في بداياتها شكلا ومضمونا عدوانيا تحت فعل العوامل الدينية لكنّها توفقت إلى التفاعل معها بشكل جعلها تبقى على وحدة ظاهرة لسلطة الخلافة بعد تغليف الروابط التي توثق مختلف أجزاء الإمبراطورية بعامل الوحدة الدينية المقدسة.

تكمن أهمية هذه الإشارات السريعة في الوقوف على حقيقة تاريخية خطيرة مفادها أنّ الهيمنة العثمانية على مختلف البلدان العربية شكّلت عائقا أمام تطور الشعور القومي المعادي للإستعمار وعنصر إرباك لفهم العلاقة التي كانت تربط مختلف تلك البلدان(بما فيها تونس) بمحيطها الخارجي بشقّيه العثماني من ناحية و الغرب الاوروبي من ناحية ثانية. كانت الهيمنة العثمانية على البلدان العربية توفّر شعورا بالحماية لدى شعوبها ونخبها من مغبة السقوط تحت النفوذ الأوروبي وقد ذهب الأمر ببعض النخب الحاكمة بالسعي إلى تمتين العلاقة مع الباب العالي قصد الإبتعاد عن النزعة التوسعية التي بدأت بعض الدول الأوروبية تمارسها إزاءها.

وقد اعاق شعور الإنتماء إلى المجموعة الدينية الإسلامية(السنية) في إطار دولة الخلافة الإسلامية بروز وتشكّل وعي وطني(قطري) وعمل انفصالي عن الباب العالي وجعل كل المحاولات الإستقلالية التي انطلقت على يدي محمد علي في مصر أوعلى يدي الوهابيين في الجزيرة العربية، معقّدة مثلما حكم الغموض والتّردد النزاعات الإستقلالية لدى بعض بايات تونس...

والحال أن أوروبا شرعت في البحث عن وسائل تفكيك الإمبراطورية العثمانية وذلك عبر كسر جناحيها الغربي والشرقي:وهما المسألتان الشرقيتان الأولى منها تخصّ مناطق النفوذ العثماني في أوروبا، وتخصّ الثانية أهمّ ولاياتها في المشرق العربي، ضمن تسابق بين أهم الدول الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، النمسا، روسيا، و ايطاليا) من أجل التّوسع والحصول على مستعمرات. كبّلت دولة الخلافة العثمانية منذ مطلع القرن الثامن عشر طاقات الانعتاق في المجتمعات العربية، كما أنّها لم تسمح لبذور الإصلاح فيها أن تنمو على رغم من حركة التنظيمات"التي عرفتها والتي أثّرت في حدود ما على الفكر الإصلاحي العربي، بل أنّ دولة الخلافة العثمانية لعبت دورا مهما في تأجيل التاريخ وعرقلة تقدمه على الصعيد العربي والإسلامي عامة. كذلك أجهزت القوى الإستعمارية على الحركة الإصلاحية المصرية من محمد علي إلى ثورة عرابي وعلى الحركة التونسية(خير الدين باشا). كما أنّها نجحت في فصل منطقة الهلال الخصيب عن الإمبراطورية العثمانية ثم لاحقا في التاثير على مجريات الثورة العربية الكبرى1916 (18) بصيغ جعلت مهام التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والتحرر الثقافي تتعقّد و تتشابك مع بروز معضلات تاريخية جديدة متمثلة في الإستعمار الصهيوني.

وفي حقيقة الأمر اتّسمت العلاقة بين النخب الحاكمة أو الإصلاحية في البلاد العربية و السلطة الحاكمة في اسطنبول بنوع من الالتباس التاريخي. ففي حين كانت تلك النخب تعتبر نفسها مدعومة أصليا في كل مساعيها ومشاريعها من طرف الباب العالي ومؤسساته الشرعية وقواه العسكرية، كانت السلطنة العثمانية لا تعتبر أوطاع البلاد العربية إلاّ باعتبارها مجالا لسيطرتها المشروعة كما أنّها لا ترى أهلية العرب في الخوض في قضايا الإصلاح الاجتماعي أو السياسي إلاّ بقدر ما يأخذون بما تعتمده السلطنة من

إجراءات أوسياسيات في مجالات الإدارة أوالدين أوالعلاقات والتحالفات الدولية.

لم تكن أحوال الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر تسمح لها بأن تكون قوّة محرّكة وقائدة لشؤون البلاد العربية مع توفير الحماية لها من خطر استراتيجيات الهيمنة التي انخرطت فيها الدول الاوروبية. وقد كانت حياة الإمبراطورية العثمانية معطّلة بسبب التضارب بين نزعتين(محافظة وإصلاحية) تصارعتا على قيادة البلاد والسيطرة على مقاليد السلطة والنفوذ فيها إلى حدّ التاكل بين مختلف القوى والاجنحة بما افرز انهاكا سياسيا وعسكريا للسلطنة. كذلك كانت الإصلاحات هشّة وسطحية ممّا جعل البلاد "... بعيدة عن انجازاتها. فقد كانت امبراطورية السلاطين في نهاية القرن التاسع عشر دستورية ولكن في ذات الوقت كانت الرجعية قد استعادت قوّتها ممّا جعل القوى التقدّمية تستعد إلى استئناف البدء من جديد في كلّ مرّة بواسطة الثورة (19).

انخرم الإستقرار السياسي في السلطنة العثمانية بسبب النزاعات السّياسية بين حزب المحافظين وحزب المجددين وحركات التّمرد في المشرق العربي والثورات المعادية للأتراك في أوروبا(بلغاريا، صربيا...) والحروب مع بعض الدول الأوروبية(روسيا، النمسا...) ومن ثمّة اضطربت شؤون الدولة وتراجعت امكانيتها في حماية مختلف أجزائها وفي الحفاظ على وحدتها جرّاء الفتن والانقلابات والحروب. فقد تولى العرش فيما بين 1774 و1867 ثمانية سلاطين: تنحّى أحدهم (سليم الثالث) بسبب فشل سياسة الإصلاحات والتنظيمات الخيرية سنة1807 وخلع السلطان عبد العزيز1867 والسلطان مراد الخامس1867 وقتل السلطان مصطفى الرابع 1808.

وتأكيدا لهذا التشخيص نستعرض المشهد السياسي والعسكري الذي عرفته

الإمبراطورية العثمانية سنة1867 حين اعتلى عرشها السلطان عبد الحميد الثاني كما حدّدها المؤرخ سعيد أحمد برجاوي: " في الوقت الذي جرى فيه عزل مراد الخامس واعتلاء عبد الحميد سدّة العرش كانت الدولة العثمانية بادية الضعف أمام الدول الأوروبية العظمى الواسعة المطامع. فبريطانيا كانت تعلن في كلّ مناسبة صداقتها مع العرب، بعد احتلالها بعض أقطار شبه الجزيرة العربية، وعدن وشاطئ مضيق باب المندب. أمّا فرنسا فإنّها كانت تطمع في الاستيلاء على سوريا ولبنان نظرا لما لها فيهما من مقدمات ثقافية واقتصادية و أمّا روسيا القيصرية فكانت لا تتوقّف عن تهديد الممتلكات التركية خصوصا مضيقي البوسفوروالدردنيل لكي تفتح لأسطولها ممرا إلى البحر الأبيض المتوسط، وأمّا النمسا فكانت تطمع في الاستيلاء على مقدونيا للوصول إلى سالونيك.وأما ايطاليا فكانت تضع نصب عينيها، بلاد طرابلس الغرب. هذا بالإضافة إلى ان الثورة في بلغاريا كانت لا تزال قائمة وفي بلاد العرب كان حزب الحرب قد تسلّم الحكم ووجهت حكومة بلغراد إلى الباب العالي انذارا طلبت فيه منه سحب الحاميات التركية والعصابات غير النظامية من الحدود و تعيين الأمير ميلان نائبا للسلطان على البوسنة. ثمّ أعلن هذا الأمير الحرب على الباب العالي 2 تموز1876 من مقرّ قيادته، وقد انظم الجبل الأسود إلى الحرب واشترك فيها اشتراكا فعليا... (20).

وإذا كان ما أشرنا إليه أعلاه تشخيصا للمشهد السياسي العثماني ابّان تولّي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم سنة1876، فإنّ ذلك الظرف لم يكن استثنائيا بل أنّه حلقة من سلسلة طويلة من الأحداث التي هزّت أركان الدولة العثمانية وأفشت في الدول الاسلامية والعربية التابعة لها والقريبة منها شعورا بالضعف و الوهن وعمّقت ارتباك النخب فيها خاصة منها التي كانت تتوق إلى النهضة والإصلاح والتي بدأت تنمو خلال تلك الحقبة التاريخية.

بعد الصدمة التي أحدثتها حملة بونا بارت على مصر1798 ودخول تركيا في حرب ضده، بدأت بوادر الوهن العثماني تطفو على السطح: فالتّمرد الصربي(1804) بدأ ينتشر ليصبح ثورة حققت حكما شبه ذاتي(1814) واليونانيون تحصّلوا(1892) على استقلالهم إثر ثورتهم على تركيا (1821) ومولدافيا وغلاشيا سقطت تحت حكم الروس بعد تمرّدهما على تركيا(1806) واندلاع الحرب مع روسيا انتهت بهزيمة عثمانية(1827) واستعمار فرنسا للجزائر(1830) وبداية حرب مع جيش محمد علي انتهت بهزيمة العثمانيين وانفصال مصر وسوريا عنها(1831-1841) واندلاع الحرب في القرم (1853) واستقلال صربيا (1860) وثورة الصرب في البوسنة والهرسك (1875) وتواصل الحرب مع روسيا بسبب تدخّلها في البلقان لمناصرة المسيحيين ضد تركيا (1877) واحتلال انقلترا لجزيرة قبرص (1878) وانعقاد مؤتمر برلين (1878)...

تلك الأحداث التي واكبت تاريخيا بروز الوعي الإصلاحي العربي والإسلامي أثّرت في جدلية تشكّله لأنّها زعزعت الأساسيات التي كان يعتمد اليها على الصعيد السياسي والشرعي. كذلك انطلق التيار الاصلاحي العربي والإسلامي وهو يجرّهزيمة نفسية(اختلفت درجة الوعي بعمقها) ممّا ساعده على الانحراف والوعي المغلوط وعلى طرح أسئلة وتبين اشكاليات فكرية عقيمة أحيانا.

اعتبر أهمّ رموز التّيار الإصلاحي العربي والإسلامي في بداية دعوتهم أنّ الإصلاح سوف ينجز بمساعدة عثمانية وعلى أسس سياسية ودينية شرعية وأضاع هذا التيار جهوده وراء هذا الدعم المقدّس المنطلق من عقيدة دينية تؤسس للطاعة والانسياق للخلافة أو من قراءة سياسية لموازين القوى الدولية (مع الغرب الأوروبي). وبعد أن فشل دعاة الإصلاح الديني والسياسي

العثماني بدأت تبرز في الأفق تيارات الإصلاح الثقافي والإجتماعي التي سعت إلى الغوص في صلب مجتمعاتها متوازية في تطوّرها مع تيارات سياسية إصلاحية (و حتّى ثورية) في أفق قومي ووطني مستقّل عن العثمانية السياسية وأحيانا معاد لها.

وإن تباطأ المحافظون العرب من علماء وسياسيين ومثقفين في التخلي عن مساندة الأوساط التركية المحافظة والنافذة في اسطنبول، فان التحرريين العرب سارعوا في البحث عن تحالف مع حركة "تركيا الفتاة" و"التحرريين الأتراك" لكنّهم سرعان ما تراجعوا بسبب ضعف الإعتبار الذي قوبلوا به. كان الأتراك يتصرّفون (مع العرب) كفاتحين و سادة، وكانت المناصب العالية والسلطة الفعلية دائما في أيديهم. ثمّ إنّهم كانوا المسؤولين كلّيا على الأقطار التي حكموها سواء منها التركية والعربية، ومن هنا فهم يتحمّلون مسؤولية تخلّف تلك الأقطار عن اللحاق بركب الحضارة الأوروبية.(21)

إنّ الإلتباس التاريخي الذي وقع فيه التّيار الإصلاحي العربي بصفة عامة هو البحث عن سبل ومناهج ارساء قاعدة مشتركة مع التيار الإصلاحي التركي واعتبار وحدة المصير معه على أساس الاشتراك في الهموم والأهداف في حين أن حركة الإصلاحيين الأتراك لم تطرح على نفسها تحقيق أهدافها في المستوى العربي أولمشاركة العرب أو لفائدة العرب بحيث أنهم شكّلوا تيّارا سياسيا تركيا محضا غير مرتبط أو متفاعل سوى مع الواقع التركي داخليا وبعض الدول الأوروبية خارجيا. كذلك كانت حركة تركيا التي تأسست سنة 1894 نتاجا تركيا بحتا حيث أن أعضاءها كانوا أساسا من أصول تركية ولم يهتموا بمصير غيرالأتراك في الامبراطورية العثمانية ولم يكن هدفهم سوى ارساء نظام جديد لا يرتكز إلى قواعد وأصول دينية بل اجتماعية وسياسية انتهت بانجاز قطيعة جمهورية تحديثية في تاريخ الدولة

في تركيا (22) وقد كانت حركة "تركيا الفتاة" في هذا المنحى وغيره امتدادا تاريخيا لحركة" الشباب العثماني"أو "العثمانيون الجدد" التي نشطت في الأستانة أوّلا ثمّ في باريس لاحقا بعد أن فشلت حركتهم في محاولتها الإنقلابية سنة 1876 التي كانت تهدف إلى تحويل الإمبراطورية إلى نظام ملكي عثماني ودستوري متأثرة في ذلك بما تمّ تحقيقه في بعض بلدان أوروبا على ضوء مبادئ الثورة الفرنسية بحيث يتمّ الغاء النظام الإمبراطوري الاستبدادي ليصبح نظاما ملكيا دستوريا مقيّدا بالقانون ولذلك طالبت هذه الحركة بصهر الامم والشعوب في وحدة عثمانية متكافئة، والقضاء على الحركات الاقليمية، بما تتلاءم و حاجيات البلاد، و تطلّعات ابنائها (23)

تزعّم مدحت باشا حركة" الشباب العثماني" وحاول القيام بإصلاحات جوهرية في المجال التربوي والإجتماعي والسياسي والإداري خلال حكمه في العراق (1869–1872) أوخلال الفترة الوجيزة التي قضاها على رأس الحكومة المركزية في بداية حكم عبد الحميد الثاني الذي جاء بعد أن قتل السلطان عبد العزيز أثناء انقلاب 1876 وعزل السلطان مراد الخامس الذي خلفه لفترة وجيزة. وقد قبل عبد الحميد في بداية عهده بإقامة دستور وعمل بأحكامه التي كانت مستوحاة من الدساتير الأوروبية(خاصة منها الدستور البلجيكي) لكن سرعان ما انقلب السلطان على ذلك كلّه وعطّل العمل بالدستور من 1878 وعزل مدحت باشا وعيّنه مجدّدا واليا في دمشق ثمّ في بغداد قبل أن يغتاله سنة 1883. وقد كان جوهر مشروع مدحت باشا يتمثّل في السير على النهج التحديثي الأوروبي حيث أنّه كان يرى قبيل اغتياله بقليل أنّه إذا لم تسر تركيا منذ الآن بجدّ وإخلاص، على طريق الإصلاح وتقبل المدنية الأوروبية بكاملها، لم تحرّر نفسها أبدا من التدخّل الأوروبي والوصاية الأوروبية وستفقد هيبتها وحقوقها وحتّى استقلالها (24).

عيّن السلطان عبد الحميد الثاني الوزير الأوّل التونسي خير الدين باشا على رأس الحكومة العثمانية عوضا عن مدحت باشا سنة 1878، وكان خير الدين قد استبعد من الوزراة الكبرى في الحكومة التونسية1877 بسبب معارضة الأوساط الرجعية في تونس والدول الأوروبية خاصة منها فرنسا لسياسته الإصلاحية. وإذا استبعدنا الجانب الشخصي من قرار خير الدين والذي يسمح له ثانية في الخوض في قيادة وانجاز مشروعه الإصلاحي ثانية، فإنّ ذلك لا يتعارض على صعيد الرؤيا السياسية مع موقفه القائل بتبعية البلاد التونسية للسيادة العثمانية معتبرا ذلك سدّا منيعا ضد خطر السقوط تحت النفوذ الاستعماري الفرنسي المتربص بالإيالة التونسية. وقد كان خير الدين يشترك في تلك الرؤيا السياسية مع باقي رجالات التيّار الإصلاحي في تونس مثل أحمد أبي الضياف ومحمد بيرم الخامس، والجنرال حسين والجنرال رستم...

حين تبوأ خير الدين باشا مركز الوزارة الأولى في الدولة العثمانية كان السلطان عبد الحميد قد أقال مدحت باشا الذي كان يطالب السلطان بتنفيذ أحكام الدستور(1876) خاصة تلك المتعلّقة بإطلاق الحرّيات العامة وبمبدأ التمثيل البرلماني، لكن عبد الحميد الثاني كان قد جمع حوله المعارضين للبرنامج الإصلاحي لمدحت وقرّر تعليق العمل بالدستور. أما خير الدين فقد كانت نظرته مخالفة لنظرة مدحت باشا حيث أن هدفه الرئيسي كان التقليص من الحكم الاستبدادي للسلطان معتبرا أن أنجع وسيلة لذلك تقوية نفوذ الحكومة بدلا عن تنمية الحريات العامة والتمثيل البرلماني. ففي نهاية الأمر تبدو ليبرالية (خير الدين) و كأنّها "ليبرالية موظف مؤسسة على عريضة مبادئ... "(25)

إلى جانب بروز نزعات إستقلالية قويّة ضد السلطة العثمانية في الجزيرة العربية (الحركةالوهابية) وفي مصر(محمد علي)، بدأت النخب الإصلاحية

العربية تبحث عن آفاق جديدة لها في الخلافة العربية طورا وفي القومية العربية طورا آخر أوفي التحررية والإصلاحية الوطنية دون الارتباط أوالاعتماد على دفع أومساندة أوحماية تركية(26) وقد استعرض بعض مؤرخوالأفكار السياسية النقاشات التي خاضتها النخب العربية (27) والتي تمحورت حول البدائل الممكنة للخلافة العثمانية الطورانية أوالتحديثية التي عرفها المجتمع العثماني.

كانت "حركة تركيا الفتاة" قد خلقت أنصارا لها في العالم العربي(مثل باقي أجزاء الإمبراطورية) وعرفت تجاذبا بين تيارين سياسيين داخلها أولهما ليبرالي وإصلاحي وعثماني يطالب بمواصلة العمل بالتنظيمات(السلطانان محمود وعبد المجيد) و بدستور مدحت باشا وبمنح الأقاليم لامركزية إدارية واستقلال ثقافي نسبي وذلك من أجل إحياء الروابط بين مختلف أجزاء الإمبراطورية العثمانية مع صياغة تصوّر جديد للعلاقة بين الترك والعرب على نموذج الإزدواج الذي عرفته الإمبراطورية النمساوية المجرية وقد كان الأمير صباح الدين زعيم هذا التيّارالذي قاده من باريس في انتظار تحسّن الظروف السياسية في اسطنبول. لكنّ خصومه (طلعت باشا- جمال باشا وأنور باشا) توصّلوا إلى فرض خطّ سياسي مختلف للحركة مناهض لتحررية صباح الدين ومفرط في الشوفينية الطورانية والقومية التركية المحضة. وكان التيّار المتشدّد داخل حركة" تركيا الفتاة" متأثّرا بالتّيارات القومية الحديثة في أوروبا معتبرين أن نمط الوحدة الألمانية بقيادة بسمارك هوالنموذج الذي وجب الاقتداء به شريطة أن تلعب تركيا في الإمبراطورية العثمانية دور بروسيا في الإمبراطورية الألمانية (28).

تبنّى الغرب الأوروبي إستراتيجية متعدّدة الجوانب إزاء الحركة الإصلاحية العربية والتركية حيث أنها استغلّت قواها التعبوية والتحريضية والنضالية

ضد الأنظمة القائمة في المنطقة قصد بسط نفوذها على بلدانها، ومحاولة في ذات الحين دفع تلك الأنظمة في اتّجاه التبعية السياسية والمالية والعسكرية إزاء أوروبا بحيث يستحيل إصلاح أوضاع المجتمع والدولة في تلك البلدان من ناحية وإعاقة الحركات الإصلاحية منالوصول إلى السلطة وإنجاز مشاريعها من ناحية أخرى. من ثمّة زاد تعقّد أوضاع الإمبراطورية العثمانية والبلدان العربية واشتدّت أزماتها ممّا جعلها تقع تحت النفوذ الإستعماري الأوروبي الذي مزج في سعيه التوسعي إلى الربط بين رفع راية الذهب والمسيح حسب عبارة المؤرخ مارك فيرو(29) فضلا على اكتشافه منافع ومصالح اخرى عمّقت فيه رغبة السيطرة و التسلط.

وكانت النخب العربية والإسلامية(بما فيها النخبة التونسية)المتعلّقة بمبادئ الإصلاح الإجتماعي والسياسي والثقافي والتي وجدت في التقدّم الأوروبي أحد مناهل مفاهيمها وتصوراتها، غير متناغمة مع ما كان يطغى في الأوساط السياسية والعسكرية والمالية والفكرية المؤثرة في أوروبا من مشاريع ومواقف ازاء العالم حيث أن ثقافة الإصلاح كانت تواجه ثقافة الإمبريالية حسب عبارة البرت حوراني (30) في ذات الحين التي كانت تواجه فيه فكر وواقع التّخلف و الرجعية في مجتماعاتها الخاصة.

3-الإستعمار وإعاقة المحاولات الإصلاحية الأولى التونسية:

بدأ القرن التاسع عشر في تونس كأسوأ ما يكون. هو "القرن العصيب" كما وصفه المؤرخ محمد الهادي الشريف:"من ذلك وفاة حمودة باشا(في سبتمبر 1814) وانقراض الفريق الحاكم الذي كوّنه ذلك الباي العظيم. وبداية سلسلة من السنوات كانت كوارث على المستوى الفلاحي وامتدّت إلى زمن متأخر من هذا القرن.(31) أفرز الإحتلال الفرنسي لمدينة قسطنطينية (1837) بعد مدينة الجزائر (1830) تهديدا مباشرا على الإيالة

التونسية. وقد كانت بريطانيا تراقب التّحرّك الفرنسي مطالبة باحترام السيادة التركية في تونس في حين كانت فرنسا تدعم فكرة استقلال الإيالة التونسية عن الإمبراطورية العثمانية. و قد كانت كلّ من الدولتين ترمي إلى الإنفراد بالنظام التونسي للإنقضاض على البلاد التونسية في الوقت المناسب (32) في حين أن بعض الأوساط المسؤولة (رجال دولة، علماء ومشايخ) في الإيالة بدأوا يخوضون نفس النقاش حول التبعية أو الاستقلال عن الباب العالي وهم في غفلة عن أطماع القوى الإستعمارية الأوروبية.

بعد احتلال الجزائر حسمت فرنسا خياراتها الإستعمارية بالرغم من الصعوبات التي كانت تواجهها في أروبا خاصة فيما بين مؤتمري فينا و برلين (1878) حيث انتصر "الحزب الإستعماري" في أوساط النخبة السياسية وفي الرأي العام ومن ثمّة فان الزعيمين السياسيين الأساسيين في بداية الجمهورية الثالثة ليون غمباطا (1838–1882) وجول فري (1832–1893) كانا من أشدّ المتحمّسين إلى مبدأ الإستعمار. وقد جاء الإجتياح الفرنسي لتونس نتيجة جهودهما المتتالية قصد الانقضاض على الإيالة وضمّها للإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية. وإن كان غمباطا ينتمي إلى أصول إجتماعية شعبية (مهاجر من أصل ايطالي) ويتبنّى قناعات سياسية راديكالية تدّعي التقدمية والعلمانية والدفاع عن الحداثة وحرّية الرأي فقد طوّر خطابا وطنيا شديد الحماسة واعتبر التوسّع الإستعماري وسيلة لاسترجاع مقاطعة الألزاس ولوران التي سقطت تحت النفوذ الألماني سنة 1871 بواسطة المبادلة مع الرايخ. أما جول فيري فهو المنظّر الحديث للإستعمار الفرنسي بأهدافه الثلاثة كما ذكرها في خطاب مشهور له سنة 1885 أمام البرلمان: هدف إقتصادي: (مواد خام– تصدير سلع– تجارة) وهدف أخلاقي(تهذيب بشري للأجناس المتخلّفة) وهدف سياسي (تعزيز مكانة فرنسا دوليا)

دام مؤتمر برلين شهرا كاملا حاول خلاله بسمارك (المانيا) ديسرائللي وساليسبوري (بريطانيا) فاد ينكتون(فرنسا) ونورشاكوف(روسيا) الاتّفاق على اقتسام الأجزاء المهمّة من جسد الإمبراطورية العثمانية المريض والتي كانت ممثّلة في ذات المؤتمر بواسطة مندوب تركى من أصل ألماني يدعى محمد علي باشا. وبواسطة "المسألة الشرقية" تداخلت قضية تقسيم افريقيا مع القضايا السياسية الكبرى فكانت المصالح الاستراتيجية لبريطانيا وروسيا متعارضة بخصوص المضيقات. وكان هناك نزاع روسي نمساوي في منطقة البلقان، وتصارعا فرنسيا- بريطانيا حول مصر، وتصارعا فرنسيا- ايطاليا حول تونس. كل تلك المشاكل كانت مرتبطة بمكوّنات الإمبراطورية العثمانية .وكان يستوجب على الدبلوماسية أن تدير تلك الأزمات بشكل الذي ينهيها دون أن تدخل الدول الكبرى في حروب (33)

لعبت ألمانيا خلال مؤتمر برلين دورا حاسما. فقد كانت معنية بألاّ يتنامى دور كلّ من روسيا وفرنسا وبأن تبتعد هذه الأخيرة عن المطالبة بمنطقة الزاس لوران وبأن يتراجع النفوذ العثماني في أروبا. لذلك سعى بيسمارك إلى ان تتحصل بريطانيا على الموافقة الاوروبية على استعمارها لجزيرة قبرص للتعويض لها غلى التّقدم الروسي في منطقة القوقاز على حساب تركيا. وحتّى لا تعارض فرنسا وهي قوة معتبرة في حوض المتوسط المطلب البريطاني فقد ساندت كل من بريطانيا وألمانيا تسليمها"قرطاج" دون اعتبار الأطماع الايطالية في الإيالة التونسية خصوصا وأنّ بريطانيا وألمانيا المرتبطتان بالنمسا التي تحصّلت على منطقة البوسنة بمعاهدات كانتا تقفان إلى جنبها في نزاعاتها مع ايطاليا. انتهت أشغال مؤتمر برلين في13-07-1878 وحدّد خلالها مصير الإيالة التونسية باعتبارها "اجاصة طازجة" وقعت

في يد فرنسا التي لم يبق لها إلاّ أن ترتب مسألة اجتياحها الذي تمّ دون معارضة دولية هامة في 1881.

أبرمت فرنسا مع الإيالة التونسية معاهدة باردو(12-05-1881)التي أصبحت بمقتضاها تونس محميّة فرنسية. ولم يعارض من بين النخبة التونسية تلك المعاهدة إلاّ العربي زروق في حين صادق البرلمان الفرنسي على تلك المعاهدة في24-05-1882 بموافقة431 صوتا ولم يعارضها سوى نائب فرنسي واحد. كانت فرنسا تخشى أن تتوطّد العلاقات التركية- التونسية ممّا يتعزّز الحضور العثماني في المنطقة ويتنامى تأثيرها بفعل وجودها في ليبيا خصوصا وأنّ الإمبراطورية لم تعترف بالإحتلال الفرنسي للجزائر. وكانت بريطانيا تدعّم الموقف التركي لإضعاف التّحرك الفرنسي الذي بدأ يرى في البلاد التونسية مجالا حيويا لوجوده في شمال افريقيا وحول حوض البحر الأبيض المتوسط. فبريطانيا كانت تخشى أن يمتدّ النفوذ الفرنسي إلى الإيالة التونسية و خاصة منطقة الشمال منها حول مدينة بنزرت ممّا يجعل فرنسا قادرة على المراقبة والسيطرة على الملاحة البحرية التجارية والعسكرية بين ضفتي البحر المتوسط عبر خط تولون- بنزرت ممّا يفسد مجهودات بريطانيا من أجل نفس الغرض في جزيرة مالطة (34) فضلا على أن الحضور البريطاني في مصر إبّان حفر قناة السويس طرح مسألة السيطرة على البحر المتوسط وملاحته مسألة حيوية بالنسبة للامبراطورية البريطانية.

قاوم الشعب التونسي الإجتياح العسكري الفرنسي للإيالة مقاومة شديدة بما كان لديه من قوة وامكانات متواضعة(عتاد عسكري- قيادة سياسية- أفق ومفاهيم ايديولوجية). وقد دوّن المؤرخون والمحللون هذه المقاومة (35) التي كانت وكأنّها مصارعة مع منطق التاريخ بحكم الإختلال الكبير بين موازين

القوى بين الآلة العسكرية الفرنسية من ناحية وحركة الأهالى المتمرّدين عن الباي والمستعمر من ناحية أخرى.

لكن التحليل التاريخي للحدث في أبعاده المختلفة يقودنا حتما إلى تثبيت بعض الملاحظات التي تدحض عددا من الأفكار التي رسخها فريق من المؤرخين الاستعماريين و الأكاديميين مفادها أن فرنسا استعمرت تونس دون الرغبة في ذلك أو قبولا بمقترح ألماني وبريطاني ضمن ترتيبات دولية وأوروبية لاقتسام مناطق نفوذ متوازنة في العالم. إذا كانت فرنسا قد تحصّلت عن موافقة أهم الدول الاوروبية (المانيا و بريطانيا) 1878 على مبدا استعمارها لتونس خلال فعاليات مؤتمر برلين وإن كانت لم تبادر بالإجتياح العسكري للإيالة إلاّ سنة 1881 حين تجمّعت الظروف والأسباب لذلك فإنّها حققت هدفا كانت ترمي إليه منذ سنوات طويلة بذلت من أجله جهودا مضنية ومسترسلة تمحورت حول نقطتين: العمل على إزاحة المطامع البريطانية والإيطالية من ناحية وإجهاض كل المحاولات الإصلاحية التونسية التي كانت تسعى للخروج من دائرة المشاريع الإستعمارية الأوروبية.

منذ الإحتلال الفرنسي بالجزائر(1830) أصبحت تونس مصدر أخطار بالنسبة لاستقرار الوضع الجزائري من جرّاء ما كانت تقدّمه القبائل التونسية من مال لمساعدة وتحريض الأهالي في المناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسي والتي لم تكن حدودها واضحة أومحدّدة ممّا دفع السلط العسكرية فيما بين1842 و1845 إلى رسم خرائط قدّموها إلى أحمد باي خلال زيارته إلى باريس سنة 1846 قصد المصادقة عليها التي تحصّلوا عليها بشكل آلي.

و لم يكن الوضع بالجزائر مهدّدا على الصعيد الأمني لكن فرنسا كانت تخشى تأثيرات الدعوة إلى الجهاد التي كانت تقوم بها بعض الأوساط في تونس ومساعدتها المادية والعملية للمتمردين.

يؤكد جان غنياج أنّ فرنسا لم يكن لها حتى مطلع السنوات الستين من القرن التاسع عشر أي سبب محدّد للتدخل في الإيالة، إذ أنّ المناوشات التي كانت تقع على الحدود لم تشكّل خطرا على أمن الجزائر، ولم يكن هناك أي اعتبار اقتصادي أو ديني يضغط على الحكومة. فبفضل تجّارها كانت فرنسا تتمتع بمكانة ممتازة ومصالحها مصانة (...) كذلك كانت الحرّية الدينية مضمونة بشكل واسع في تونس. بحيث أن بعثة كاثوليكية برئاسة قسّ، تحت الإشراف التقليدي الفرنسي، كانت تقوم بمهامها دون صعوبات (..) كذلك كانت مواقف الباي دائما متّسمة بالإيجابية ازاء فرنسا. (36)

هذا الرأي لا يغطّي الواقع إلاّ جزئيا حيث أنّ المشروع الاستعماري الفرنسي بخصوص منطقة شمال افريقيا وغرب البحر المتوسط لم يسقط من السماء فجأة بل أنّ النزعة الإستعمارية بدأت تخطّط منذ بداية الثلث الثاني من القرن التاسع عشر للسيطرة على كامل المنطقة وخاصة بعد احتلال الجزائر(1830). ولعلّ فترة حكم حمودة باشا وما عرفته خلالها البلاد التونسية من إصلاحات جعلتها صعبة المنال في بداية الأمر وذلك عكس ما وقع في الجزائر. ومنذ احتلال الجزائر أصبحت فرنسا مشغولة بالبحث عن الأسباب والظروف والصيغ لتعزيز مكانتها في الإيالة التونسية والتدخّل في شؤونها حتى تسهل عملية الاستيلاء عليها.

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الايالة التونسية مسرحا لصراع الدول الأوروبية. واذا كانت البعثات القنصلية لكلّ من النمسا واسبانيا ونابولي وطوسكنيا وساردينيا لا تعتني إلاّ بالشؤون الاقتصادية ومصالح رعاياها فإنّ قناصل الولايات المتحدة وهولا ندا والسويد وبلجيكا كانت خططهم تشرفية صرفة إذ لا مصالح ولا جاليات تابعة لهم في تونس. أمّا القنصلية الفرنسية والقنصلية البريطانية (ممثلتين بليون روش وريشار وود)

فكانتا تتدخّلان في كلّ شؤون الإيالة (الاقتصادية والسياسية والادارية...)
محاولتان في ذات الحين إضعاف قدرات الدولة التونسية من ناحية أولى
والتنافس على الحصول على أكثر ما يمكن من مجالات ووسائل التأثير في
تونس من ناحية أخرى.

وقد جاءت ثورة التي قادها علي بن غذاهم في1864 بسبب الترفيع في مبالغ
الجباية ضمن سلسلة من الأحداث التي زعزعت أركان الدولة: فإلى جانب
القهر الجبائي الذي كانت الاهالي تعاني منه، فإنّ سياسة مصطفى
خزندارالمالية وخاصة في مجال التداين من الخارج كانت محلّ معارضة
شديدة من طرف عدد من كبار مسؤولي الدولة مثل خير الدين باشا والجنرال
حسين الذي وقعت إزاحتها من كلّ مسؤولية مباشرة وإن تخلّص خز ندار من
معارضيه في العاصمة وفي هياكل الدولة خاصة بعد موت حسونة باي (أوت
1863) في ظروف غامضة، فان معارضة الأهالي له ولسياسته ما انفكت
تتعاظم بسبب عدم فهم بعض الإصلاحات التحديثية(التلغراف) أوالإدارية
(النظام العدلي) أو المالية(قروض وديون) أوالسياسية (إعلان الدستور1861)
وتحول تمرّد الأهالي والقبائل(جلاص، رياح، ماجر، عيا، فراشيش ...)إلى
ثورة عزلت العاصمة على باقي الإيالة، واختارت زعيما لها علي بن غذاهم
(باي الشعب) ووضعت البلاد على حافة الانهيار والحرب الأهلية حسب
مراسلات قناصل الدول الأوروبية(فرنسا، ايطاليا، بريطانيا) الذين طالبوا
حكوماتهم بإرسال قوى عسكرية للتدخل في الإيالة قصد فرض الاستقرار
وحماية المسيحيين المقيمين في الإيالة وضمان مصالح دولهم. (37)
عندما انتصبت جيوش ايطاليا وبريطانيا وفرنسا في المياه الإقليمية التونسية
التحقت بها البحرية العثمانية بعد أن أرسلت إلى الإيالة بعثة للاطّلاع على
الوضع بواسطة حيدر أفندي. ولم تكن السلطات الفرنسية مرتاحة للتّدخل

العثماني في شؤون الإيالة وتوطيد العلاقة بين حكومة الباي والباب العالي وذلك لسببين أولهما الرغبة في عزل تونس عن كل حلف مع القوى الخارجية وثانيهما منع الخلافة من تعزيز حضورها في شمال افريقيا(ليبيا وتونس) لتصبح تلامس حدود الجزائر.

أمّا بريطانيا، فلم تكن تعارض في حقيقة الأمر المبادرة العثمانية باعتبارها عنصر عرقلة لتنامي النفوذ الفرنسي في المنطقة. وفي ذات الحين حاولت إيطاليا اقحام تحرّكاتها ضمن مبادرة أوروبية للتّصدي للتدخل العثماني ومطالبتها بتدخّل كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا عسكريا في تونس. وأمام تعثّر التدخل الثلاثي شرعت ايطاليا (بدفع من قنصلها غامبروطا) في استعدادات للتّدخل بمفردها لكن المشروع لم يتحقق بسبب المعارضة البريطانية.

حاولت بريطانيا جرّ فرنسا والإمبراطورية العثمانية إلى التّدخل قصد إخماد الثورة وتحقيق الإستقرار في الإيالة ومساندة حكومة الباي عسكريا وماليا لكنّ مصطفى خز ندار كان يعارض أي تحوير في طبيعة العلاقة بين الباب العالي وبين عرش باي تونس رغم كل جهود القنصل البريطاني ريتشارد وود. وبالرغم من أنّ موقف مصطفى خز ندار كان قريبا من التحليل الفرنسي للوضع، فإنّ تدهور العلاقة الشخصية بينه وبين القنصل الفرنسي بوفال أضعف التأثير الفرنسي على مجرى الأحداث ودفع بالوزيرالأول التونسي إلى شبه تحالف مع بريطانيا ممّا زاد في تخوّفات الحكومة الفرنسية التي تفاعلت مع ذلك بمساندة سرّية للغليان الإيطالي، وتهديد شبه علني للدولة العثمانية وضغط دائم ومتنوع الأشكال على الباي (مع تغيير قنصلها لاحقا في تونس لاسترجاع علاقتها المتميّزة مع مصطفى خز ندار).

فشلت ثورة1864 أثر سلسلة من المعارك والتراجعات والمناورات من كل الأطراف (خارجية وداخلية) وهبّت على البلاد موجة للتنكيل بقادة التّمرّد في

مختلف الجهات بواسطة جيوش رستم وزروق وعلى باي (38). وبدأت منذ ذلك الحين الدول الأوروبية وخاصة فرنسا تبلور استراتيجيات تضمن لها مصالحها ووسائل تأثيرها في الإيالة التونسية بشكل دائم وناجع وتخطّط لأهداف طويلة المدى في منطقة شمال أفريقيا.

استخلصت إيطاليا من الأحداث حقيقة أهداف باقي الدول الأوروبية فحدّدت لنفسها (رغم ضعف إمكانياتها مقارنة مع المتنافسين معها) هدف الإستيلاء على طرابلس وتونس بكلّ الوسائل. أمّا بريطانيا فقد تفاعلت مع الهواجس الفرنسية وعملت على تهويلها للضغط عليها لاحقا في مقايضات التقسيم للمنطقة الممتدّة حول البحر الأبيض المتوسط. أمّا فرنسا فهي تأكّدت أن مصالحها تقودها حتما إلى طرح مسألة الاستيلاء على الايالة(بأي شكل من الأشكال)كصيغة من صيغ تحقيق الاستقرار في المنطقة وتعزيز مكانتها فيها ومضايقة خطط منافسيها(خاصة بريطانيا) و الحفاظ على الغنيمة الجزائرية في سلام.

على ذلك الأساس ظهر لجميع الدول الأوروبية أن المشروع الإصلاحي في تونس يشكّل في جوهره الخطر الأكبر الذي يمكن له أن يخلط كلّ الأوراق ويعرقل كلّ المشاريع ويفسد كلّ الخطط المرسومة من طرفها. ومن ثمّة برز خير الدين باشا وأنصاره في تونس في شكل العدوالاستراتيجي لكلّ الدول الأوروبية ذات المصالح والحضور والتأثير المباشر في الإيالة التونسية.

كان تحليل خير الدين للمحيط الخارجي للإيالة التونسية منطلقا من الأهداف الخصوصية لكلّ الدول الأوروبية ومن ثمّة اعتبر أن الخطر الأساسي الذي كانت البلاد تواجهه خلال تلك المرحلة يتمثّل في فقدان سيادتها ممّا جعله يطرح فكرة توطيد العلاقات مع الباب العالي وصياغة نوع من التبعية الشكلية إزاءها المشفوعة باستقلال ذاتي على صعيد الحكم يضمن الحماية العثمانية ويعرقل مشاريع الإستيلاء الإستعماري الأوروبي.

وأقنع خير الدين الباي نسبيّا بهذا الرأي(رغم معارضة مصطفى خز ندار وأتباعه) حيث كلّفه الباي بمهمة تحديد ملامح المسألة مع السلطة العثمانية والسلطان عبد العزيز(نوفمبر 1864).

تحالفت فرنسا مع ايطاليا في المعارضة لمبادرة خير الدين. وتحرّكت الدبلوماسية الفرنسية بكثافة في اسطنبول وتونس ولندن من اجل الضغط على الموقف البريطاني المساند للتمشّي الذي اتّبعه الباي. وإثر مناورات مكثفة تراجعت بريطانيا وفشل خير الدين في مهمته حيث رجع إلى تونس (جانفي 1865) وهو محمّلا برسالة من الوزير الأكبر مؤرخة في20-12-1864 بدلا من فرمان من السلطان تتضمن مساندة الباب العالي لمواقف الباي وسياسته دون التّعرض إلى بلورة مفهوم جديد للعلاقة بين الإيالة والإمبراطورية تضمن الإستقلال الداخلي والانتماء في ذات الوقت إلى الإمبراطورية العثمانية وما ينجرّ عن ذلك من تغيير في العلاقة مع المحيط الخارجي(الأوروبي). كذلك انتصر دعاة"الاستقرار التونسي" في دول أوروبا الغربية في عزل الإيالة عن كلّ مساندة خارجية (فعلية أو شكلية).

وتبوأت فرنسا موقع المؤثرالأول في تونس معتبرة أن كلّ ما يميّز جوهريا الاستقلال لحكومة قد اعترف به الوزير الأكبر نفسه كحقيقة موجودة وكتراث تونسي قديم. أمّا بخصوص علاقات الباي مع السلطان فهي لا تتعدى طابع التبعية الدينية.(39)

كذلك واصلت وزارة الخارجية الفرنسية الضغط على الحكومة البريطانية والنمساوية والتونسية قصد تحقيق هدفين: تقليص دور وتأثير كلّ من القنصلين البريطاني(ريتشارد وود) والنمساوي(مارلاتو) في الإيالة التونسية وتفويض العلاقة بين خز ندار ومع وود وإرجاع الوزير الأكبر التونسي إلى الفلك الفرنسي كما أنّها أطلقت العنان–نسبيا– لتحرّكات الماريشال دي ماك

ماهون(حاكم الجزائر) المطالب بغزو عسكري للإيالة التونسية قصد إفزاع الباي بشكل دائم.

بعد فشل سياسة التقارب مع الإمبراطورية العثمانية مع مساندة بريطانيا وفشل خير الدين والجنرال حسين كأنصار لذلك التّوجه صاغ مصطفى خز ندار سياسة جديدة تعتمد تدويل الوضع القانوني للإيالة بضمانات خارجية (أوروبية) شكّلت في نهاية الأمر مقدّمة للسقوط تحت وصاية اللجنة المالية الدولية(1868). وحاول خير الدين محاصرة المخاطر التي أفرزتها على استقلال البلاد قبل أن يفشل بسبب المقاومة المنظمة التي واجهته وأوقعت برامجه وأزاحته عن رئاسة الحكومة التونسية 1877.

الاستعماروالإجراءات الإصلاحية والتحديثية في عهد حمودة باشا: (1814-1782)

قبل أن تسقط تونس تحت النفوذالاستعماري الفرنسي(1881) تطوّرت أوضاعها شيئا فشيئا نحو السقوط في حالة تبعية مطلقة على الصعيد الإقتصادي والسياسي التي لم تفلح محاولات الباي حمودة باشا و خير الدين باشا الإصلاحية من تفاديها وحكم حمودة باشا تونس فيما بين 1782-1814 وقد اعتبر المؤرخون مثل ابن أبي الضياف، والباجي المسعودي مرحلة حكمه كفترة ذهبية من تاريخ دولة الحسينيين وهو حكم ردّده بعض المؤرخين المعاصرين مثل مختار باي في أطروحته.(40) وذهب آخرون مثل محمد الهادي الشريف إلى أنّ حمودة باشا قد نجح في"الحفاظ على بلاده خارج تقلبات المرحلة والانتفاع كأقصى ما يمكن من الظرف العالمي"(41). أمّا محمد رشاد الأمام فهو اعتبر أنّ حمودة باشا أرسى أسس الدولة التونسية الحديثة. اشترك حمودة باشا في النظرة الإصلاحية التي بقيت منتشرة لدى النخبة التونسية خلال النصف

الأول والثاني من القرن التاسع عشر والمعتبرة أن الإصلاحية عملية فوقية مصدرها الدولة وصيغها نابعة من أسلوب الحكم بآلياته الإدارية والسياسية المعمول بها. كما أننا نعثر لدى حمودة باشا على نفس الهاجس السياسي الذي وجدناه لدى خير الدين باشا والمتمثل في البحث عن صيغ إبراز وتقوية مقومات الذاتية التونسية وسيادتها السياسية بالنسبة للمحيط الخارجي ومحاولة استغلال التناقض بين سياسات الدولة العثمانية والدول الأوروبية. ويشترك حمودة باشا وخير الدين باشا في جانب آخر من مفهوم الإصلاح حيث أنّهما لا يفصلان الجانب السياسي منه عن الجانب الاقتصادي. لكنّنا لا نعثر عند حمودة باشا على البعد الثقافي والحضاري الذي كان أسس النظرة الإصلاحية عند خير الدين أي أن حمودة باشا لم يتناول مسألة الإصلاح الثقافي وما يطرحه عن جوانب تعليمية وتربوية ومن قضايا تخصّ مسألة الأخذ من حضارة الغرب ما يمكن أن ينفع المسلمين في معاملاتهم أو ظروف حياتهم المعاصرة.

تميّز عهد حمودة باشا بتنامي القرصنة حول بحر الأبيض المتوسط. وقد سجّلت الدولة التونسية أرباحا طائلة من تنظيمها حملات قرصنة عديدة بواسطة قراصنة إيطاليين ومالطيين حيث كان نشاطهم مصدر ثروات وسلع وعبيد كما أنّه كان وسيلة لتسويق السلع التونسية (42)

أمّا على الصعيد الاقتصادي، فإنّ الهاجس الأول لدى حمودة باشا تمثّل في حرصه على إبعاد الاقتصاد التونسي عن السقوط في التّبعية للاقتصاد الأوروبي الذي بدأ يغزو الأسواق بسلع عالية الجودة ورخيصة الثمن. وعلى ذلك الأساس، رفع حمودة باشا شعار مقاومة التّجارالأجانب الذين أفقروا البلاد حيث منعهم من الشراء مباشرة من المنتجين التونسيين محاصيل حصادهم بل عبر وسطاء من أهل البلد داعيا المنتجين إلى التصدير بأنفسهم ممّا ألحق ضررا بمصالح مؤسسات التجارة الأجنبية المنتصبة في الإيالة

التونسية. واستغلّ حمودة باشا التنافس البريطاني الفرنسي من أجل تعزيز مكانة ودورالتجارة البحرية التونسية وتفعيلتها في أهمّ الموانى المحيطة (مرسيليا، مالطة، قرنه...)

كان حمودة باشا واعيا بأخطار التدخل الاقتصادي الأوروبي فحاول صدّها على أساس أن تتبنى الدولة والتجار التونسيين التجارة الخارجية للإيالة، وبمكافحة منافسة المنتوجات المعملية الأجنبية. كان حمودة باشا يحمل الثياب من صنع تونسي بفخر منتقدا صراحة أولئك الذين لا يصنعون مثله ويواصلون اقتناء الثياب الفاخرة المستوردة (43)

على الصعيد الإداري عمل حمودة باشا على خلق ظروف الإستقرار السياسي عبر إنهاء صراعاته مع مختلف أفراد عائلته تارة بالعنف وتارة بالحسنى، ممّا خلق مناخا ملائما لإلحاق أبناء أهل البلد الأصليين بالمسؤولية الإدارية والقضائية والسياسية. كما أسّس حمودة باشا نظاما لمراقبة الولاة والقياد وتقييم أعمالهم بالنظر لمصلحة الأهالي كما تبنّى صيغا خاصة لانتخاب القياد والولاة مقابل نظام التزام كلّ منهم بمقدار معيّن من المال يتّفق عليه مسبقا ويدفع للدولة كل سنة، على غرار ما كان معمولا به في اسطنبول. (44)

و استعان حمودة باشا في سعيه إلى إصلاح شأن الجيش التونسي بجلب عدد من الأتراك قصد تجنيدهم خاصة في مرحلة الإعداد للحرب ضد الجزائر لكن منذ سنة 1794 بدأ حمودة باشا في تونسة جهاز الجيش بسبب ضعف نجاعة هؤلاء الأتراك وتمرّدهم وولائهم للسلطان العثماني إبّان ثورتهم سنة1811 التي محقها بحزم شديد.

وعمل حمودة باشا على تجهيز الجيش التونسي بأحدث العتاد الحربي الأوروبي، وبناء الموانى الحربية وإصلاح القديم منها وتشييد الأبراج والأسوار. وقد انجرّ عن تلك التحسينات قدرات قتالية وتنظيمية عالية لدى

الجيش التونسي سمحت له بالإنتصار على الجيش الجزائري1807 وعلى الطرابلسيين(الأتراك بقيادة علي برغل).

كما انجرّ عن إقحام أبناء البلد الأصليين في الجيش حماسا شعبيا ووطنيا في مختلف الحروب التي خاضها حمودة باشا وساهمت في خلق ظروف الانتصار ضد الأعداء. وساهمت عملية تونسة الجيش إلى إبراز الذاتية التونسية في ظل الظروف الدولية(العثمانية والأوروبية). ولقد بلغت سياسة حمودة باشا الخارجية نجاحا في الإنجاز لم يحظ به اي من البايات في تاريخ تونس العثماني، ويتّضح هذا خاصة في الحدّ من سلطة الدولة العليّة على تونس وتحررها سياسيا عن اسطنبول و نيل الإستقلال بالقوة من تسلط حكام الجزائر الذي رزحت تحته تونس سنين طويلة (45)

عزّز حمودة باشا إستقلالية قراره وسلطته بالنسبة للسلطان العثماني(سليم الثالث) دون أن يحدث معه قطيعة نهائية. وعندما بادر السلطان العثماني بخلع عائلة قارة منلى عن الحكم بطرابلس(1793) وتعيين علي برغل الجزائري واليا جديدا عليها ممّا جعل تونس بين فكّي كماشة تركية في طرابلس والجزائر، عمل حمودة باشا على إعلان الحرب على برغل وهزمه وإرجاع سلالة قارة منلي إلى السلطة في طرابلس موفدا يوسف صاحب الطابع في مهمة إلى اسطنبول لتبرير المبادرة التونسية باعتبارها دفاعا عن النفس(بعد احتلال علي برغل لجزيرة جربة) ممّا جعل الباب العالي يقبل الأمر الواقع الجديد (46)

وخلال حروب نابليون في المشرق(1798) التزم حمودة باشا بموقف السلطان العثماني الدّاعي إلى إعلان حالة الحرب وقطع العلاقة مع فرنسا لكنّه لم يذعن لأمره بانتزاع أملاك التجار الفرنسيين المقيمين في الإيالة أوبإرسال قراصنة ضد البواخر التجارية الفرنسية في البحر المتوسط.

وبالرغم من معارضة اسطنبول للحرب التونسية ضد الجزائر فإن حمودة باشا بادر بها قصد التّخلص من التدخل الجزائري وقطع كلّ سبل التبعية لهم(1807) ثم أرسى حمودة باشا تحالفا مع عائلة العلويين الحاكمة في المغرب الأقصى مقيما بذلك محورا من طرابلس إلى فاس مرورا بتونس ضد الحكم الجزائري رغم معارضة الإمبراطورية العثمانية لذلك المنهج.

وفي ذات الوقت كان حمودة باشا يبني علاقات متوازنة مع الدول الأوروبية (في فرنسا وايطاليا وإنكلترا) دون الإرتباط باحد الاطراف اكثر من الاخر وذلك قصد الحفاظ على استقلالية نظام حكمه. وقد تفطّنت مختلف القوى الأوروبية خاصة بريطانيا لخطورة ذلك التّمشي فقاومته على الصعيد الإقتصادي والتجاري حيث أرست نظاما صارما من الحماية التجارية منعت بمقتضاه الدولة التونسية من بيع أي منتوج في المواني الأوروبية إلاّ بواسطة ترخيص خاص من طرف السلط المركزية ممّا عزّز ثانية دور ومكانة التّجار الأوروبيين وأعاد لهم الدور الخطير على الإقتصاد التونسي الذي عرف من جراء ذلك بعض الصعوبات خاصة منذ برزت الغلبة البريطانية على البحر الأبيض المتوسط وتجارته إثر انتصارها (مع حلفائها)على جيوش نابليون.

نجح حمودة باشا في إرساء علاقة متوازنة بين مختلف القوى الأجنبية، وحاول الانتفاع من بعض جوانب التّقدم الأوروبي في مجال الطب والهندسة، لكن جهوده لم تحقق نجاحات حاسمة بسبب تقلّبات المرحلة.

وخلال مرحلة حكمه عرف حمودة باشا تحدّيات خارجية أربكت- نسبيا- جهوده الإصلاحية، أولاها ومصدرها المركز العثماني الذي كان يهدف إلى إضعافه سياسيا وجعل الإيالة تابعة بشكل مطلق للإمبراطورية، وتفتيت مقوّمات السيادة التونسية الناشئة، وثانيها ومصدرها أوروبا التي وضعت أرضية

صراعها مع نظام حمودة باشا على الصعيد التّجاري والإقتصادي قصد إرساء علاقات هيمنة على تونس.

ونحن نلاحظ أنّ الإشكالية التي واجهها حمودة باشا أثناء حكمه كانت هي ذاتها التي عرفها خيرالدين باشا(1873-1877) مع تغيير في بعض عناصر المشهد وبروز تحدّيات خطيرة جديدة مثل النزعة الإستعمارية الاوروبية والوعي بالتّخلف والوهن الذي كانت عليه البلاد.

وما من شكّ أنّ المحاولة الإصلاحية التي قادها حمودة باشا عرفت بعض النقائص التي أثّرت على البلاد التونسية فيما بعد(مثلما أثرت نجاحاته على بعض البايات خاصة أحمد باي)

فحمودة باشا لم يقدّرالتّقدم العلمي في أوروبا حقّ قدره، أوعلى الأقل لم يسع سعيا جدّيا في الإهتمام به وبالتالي في إدخاله إلى بلاده، على غرار ما فعل معاصره باشا مصر محمد علي فلم نجد ما يشير إلى إرسال بعثات طلاّبية إلى أوروبا ولا إلى جلب أساتذة وخبراء معلمين إلى تونس.(47)

كانت حكومة حمودة باشا موحّدة ومتماسكة على الصعيد الخيارات السياسية وكان طاقمها يدور حول شخصيتين أساسيتين سليمان كاهية و يوسف صاحب الطابع خاصة. وبعد وفاة حمودة باشا(1814) اعتلى شقيقه الأكبرعثمان باي العرش والحال أن الحكم كان يؤول-نظريا- إلى محمود باي ابن محمد باي شقيق علي باي والد حمودة باشا. وقد لعب الوزير صاحب الطابع دورا حاسما في تعيّين الباي عثمان. وتكمن أهمية هذا الحدث في الأبعاد السياسية التي يتضمّنها وهي المتعلقة بمواصلة السياسة الإستقلالية لحمودة باشا على الصعيد السياسي والاقتصادي.

انشرحت الدبلوماسية الفرنسية لغياب حمودة باشا، وطالبت بإقصاء يوسف صاحب الطابع باعتباره عضده الأول في سياسته (48) وبدأت فرنسا تحثّ

التجار الأوروبيين وخاصة منهم الفرنسيين والأوساط القنصلية الأوروبية من أجل الضغط على الباي الجديد قصد التّخلي عن سياسة حمودة باشا في المجال الاقتصادي. وطالبت فرنسا من الباي الإعتذار على قرار حمودة باشا عدم قبول والتعامل مع قنصل فرنسا دي فواز(ممّا جعله يقيم ويعمل في مدينة تولون الفرنسية بدل العاصمة تونس) ملوّحة بإمكانية النزول العسكري في تونس بعد استعراض عسكري بحري كانت قرّرت القيام به أمام بحر حلق الوادي.

ولم تقبل فرنسا بالتحوير الوزاري الذي اجراه عثمان باي حيث احتفظ بصاحب الطابع في خطّة خزندار ومن ثمّة تجمّدت العلاقات الفرنسية التونسية بسبب تردّد لويس الثامن عشر والأخداث التي عرفتها فرنسا في نهاية سنة 1814. لكن تحرّكات خصوم يوسف صاحب الطابع وأنصاره السياسية والتي كانت ترمي إلى تغيير سياسي لصالح محمود باي نجحت في القيام بانقلاب قتل فيه عثمان باي وأبنائه صالح وعلي والوزير سليمان كاهية. بعد اعتلاء محمود باي العرش(21-12-1814)احتفظ يوسف صاحب الطابع بخطته في الحكومة بالرغم من الضغوط الفرنسية وأنصارها في القصر خاصة إسماعيل باي شقيق باي محمود، والعربي زروق منفذ انقلاب 20-12-1814. وشكّلت قضية دي فواز الإمتحان الذي سيعكس وجهة الباي الجديد في مجال السياسة الخارجية. لكنّ الباي اختار نهج الوفاق مع فرنسا(49) و من ثمّة انتصر اعداء حمودة باشا ويوسف صاحب الطابع الذي اغتيل(1816) ضمن منطق الصراع على السلطة مؤكدا نجاح التّجار الفرنسيين والإيطاليين في شقّ صفوف عائلة الباي وحاشيتها وإقناع بعضها بضرورة التخلّي عن سياسة حمودة باشا وأتباعه خاصة منهم يوسف صاحب الطابع الذي" لن يقوم إلاّ بدورا تلقين الحكّام الدروس التي تعلّمها من سيّده..".

حسب عبارة القنصل دي فواز(50) كذلك لم يكن سقوط يوسف الطابع مجرّد تغيير وزير أو مجرد حادث بسيط في التاريخ التونسي فهو يتضمّن التّخلي النهائي عن النظام الإقتصادي لحمودة باشا وعودة تاثير اصحاب المصالح في مجال السياسة والتجارة الخارجية. إنّ غياب صاحب الطابع يشكّل نهاية عهد حمودة باشا... (51)... و لم يحسم المؤرخون (52) طبيعة الدور الفرنسي في خصوص نهاية يوسف صاحب الطابع.

الإستعمار والإجراءات الإصلاحية والتحديثية في عهدي أحمد باي (1837–1855) ومحمد باي (1855–1859) :

شهدت نهاية مرحلة حمودة باشا تراجعا عن سياسة تعزيزاستقلالية الدولة التونسية إزاء خطط الدول الأوروبية للإستيلاء المالي والإقتصادي على الإيالة. كما انّ موت حمودة باشا(1814)واغتيال يوسف صاحب الطابع (1816) بشّرا بتراجع عن الميل الإصلاحي الذي كرّسه الباي حمودة خلال حكمه وإن لم تكن سياسته تتبنّى المبدأ الإصلاحي بشكلي أصلي وشامل.

منذ منتصف القرن الثامن عشر بدأ الدعاة الوهابيون ينتشرون في شمال أفريقيا عامة ولم يكن الحكام في المنطقة بعيدين عن تأثير تلك الأفكار الإصلاحية أوالسلفية لكنّ أغلبهم اكتفى بالعناية بالشأن العسكري بسبب تنامي وعيهم بالخطر الزاحف من الضفّة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. وعلى هذا الأساس فانّ الفكروالعمل الإصلاحيين تطورا خلال القرن التاسع عشر تحت ضغط الخطرالإستعماري الأوروبي، مما أربك تطور وتأصّل المشروع أزم وعقد ظروف بروزه وتشكله ونضجه.

بعد محاولة حمودة باشا الإصلاحية، بدأ الفكر والعمل الإصلاحيان في الإيالة يتبلوران وتكرّس ذلك في مواقف بعض المثقفين وإجراءات بعض البايات كما

أنّ الدول الأوروبية ذات المصلحة في المنطقة والإيالة لم تنفك ترصد إرهاصات التيّار الإصلاحي في جميع المجالات وتعمل على اقصاء دعاته وأنصاره من مراكز القرار السياسي. وسوف يتجلّى ذلك التضاد في مجريات الأحداث التي عرفها المجتمع التونسي منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى قيام نظام الحماية الفرنسية على تونس 1881.

وإن حمل التيّار الإصلاحي(فكرا وعملا) في طيّاته تأثيرات و تحدّيات التحرّك الأجنبي(الإستعماري)، فإنّ عناصر فشله كانت كذلك في مصدر تفعيلها نابعة من القطب الإمبريالي وامداداته الداخلية في المجتمع. فبينما كانت النخبة الإصلاحية التونسية تطرح على نفسها مسألة التفكير في قضاياتخلف المجتمع وتحديات نزعة الهيمنة الخارجية خاصة منها الأوروبية، فانّ" بايات تونس كانوا يعتقدون أنّ الخطر الأكبر يتمثّل في أطماع الحكومة التركية إذ أن مظاهر الأمور كانت تقودهم نحو ذلك الخطأ في حين أن الهجمة الإمبريالية تحت غطاء احترام سيادة واستقلالية البايات بدأت تأخذ أشكالا خبيثة كالهيمنة الإقتصادية والسيطرة الحقيقية وإن كانت خفية على الدولة" (53) .

حاول أحمد باي(1837-1855) ضمن الإطار السياسي والتاريخي المذكور خوض تجربة تحديثية نسبية، وانكبّ جهد أحمد باي على مسألة تحديث حكمه إزاء النوايا التوسعية التركية(54) ومن ثمّة بادر أحمد باي بالترفيع في عدد جيشه وأعاد تنظيمه علي الأسس الأوروبية، وأنشأ المدرسة الحربية بباردو، ثمّ أقام بعض الصناعات الموجّهة لتزويد الجيوش بالأغطية، والجلود والقموح، وحديد المدافع، ونخيرة الخراطيش.(55) وقبل زيارته إلى فرنسا قرّر الباي أحمد إلغاء الرقّ سنة 1846 محاولا في ذلك تلميع صورته لدى الرأي العام الرسمي الفرنسي.

أقرّ أحمد باي إصلاحا جزئيا في جامع الزيتونة بضبط قائمة المدرّسين وتحديد أجورهم فضلاً على تزويد المكتبة بمستلزمات التدريس. وقد ساهمت هذه الإجراءات في كسب تعاطف العلماء مع سياسة الباي وهو ما يؤكد أن محاولات أحمد باي التحديثية وإن أخذت شكل الإجراءات الإصلاحية فهي كانت دائما منطلقة من اعتبارات سياسية ترمي إلى تعزيز سلطته.

لم يكن أحمد باي منحازا لمبدأ الإصلاحات السياسية وخاصة المتعلّقة بتحديد سلطته بل على عكس ذلك فقد حاول الباي أن يجمع بين يديه كلّ السلطات دون معارضة. أدّت سياسة أحمد باي إلى إثقال كاهل الدولة ماليا بسبب ديون لم يساعد البنك الذي أسّسه إلاّ في تعميقها. كما أنّ السياسة الجبائية لأحمد باي أحدثت غضبا شعبيا مما أفرز إجماعا تاريخيا ضد سياسته دوّنه فيما بعد أحمد بن أبي الضياف في.إتحافه..

وقد أنتج تحديث الجيش على النمط الأوروبي والمصاريف العالية التي انجرّت عنه تدهور ميزانية الدولة وقدراتها المالية ردود فعل سلبيّة لدى العلماء والرأي العام باعتبار أنّها لا توفّر حلولا ناجعة للتحدّيات التي تعرفها البلاد على كلّ المستويات فيما ذهب بعض العلماء المتشدّدين إلى اعتبارها شكلا من أشكال الانبهار بالعدو الأجنبي ليس أكثر. وكانت الحركة الوهابيّة والإصلاحية السلفية قد وجدت صدى لها في الإيالة التونسية لكنها لم تفرز تيّارا فكريا أوسياسيا أودينيا متماسكا ومتكاملا بل إنّ العلماء ذوى النزاعات الإصلاحية السلفية مثل إبراهيم الرياحي بقوا طوال حياتهم أوفياء لسلطة الباي. أمّا باقي العلماء السلفيين المتشدّدين مثل محمد بيرم الرابع فقد انحصرت دعوتهم على الصعيد الفقهي.

على ذلك الأساس، يمكن القول أن التّيارالإصلاحي التونسي لم ينهل مبادئه الأولى في الدعوة السلفية بل أنّه اعتمد مقاربة تطرح ضرورة المحافظة على

مقوّمات الشّخصية الحضارية و الهوية الوطنية وتدعيمها في ذات الحين الذي يجب خلاله التفتح على موجة التقدم الذي أطلقها الغرب، للانتفاع بإنجازاتها دون الذوبان أوالسقوط في التبعية. وشكّلت هذه الإشكالية القاعدة الفكرية للتيّار الإصلاحي التونسي خاصة لدى احمد بن ابي الضياف(1802-1873) وخير الدين باشا(1810-1890) اللّذان كانا المؤسسان للمدرسة الإصلاحية التونسية.

لم يكن أحمد بن أبي الضياف في موقع نضال مباشر ضد المشروع الاستعماري الأوروبي مثلما كان خير الدين لكنّه كان مطّلعا بحكم خطّته على حقيقة الدوافع التي حدّدت سياسة عدد من البايات وميولاتهم الفكرية والسياسية والضغوطات الأجنبية والمصلحية التي تعرضوا إليها و رسمت حدود أعمالهم. أمّا خير الدين فانّ خبرته العملية في مختلف المواقع والمسؤوليات الإدارية والسياسية التي مارسها جعلته يستخلص الحقائق التي اعتمدها في بلورة مفاهيمه الإصلاحية.

وواجه التيّار الإصلاحي عقبات متعدّدة الجوانب منها ضعف حالة البلاد العامة على صعيد المجتمع وضعف تأثيرالنخبة الإصلاحية في المجالات الحيوية للحياة العامة، ومعارضة القوى الأجنبية خاصة منها الاستعمارية الأوروبية لكلّ جهد إصلاحي ينقذ البلاد من مصير الوقوع تحت نفوذهم، وتهاون الحكّام في القيام بالمهام التاريخية المنوطة في عهدتهم. وتشكّل عبر السنوات فريق من العلماء مناهض للإصلاح متكوّن أساسا من شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع، وباش مفتي المالكية الشيخ أحمد بن حسين، ومفتي الحنفية محمد بن خوجة، ومفتي المالكية الشيخ محمد البنة وقد كان هذا الفريق شديد المعارضة لدستور 1861 وساهموا في التأثير على الباي قصد تعطيل العمل به. وقد كتب مصطفى كريم أنّه:"... عند وفاة أحمد باي، كان هناك حزبان

متعارضان يقتسمان التأثير في القصر: مجموعة إصلاحية تتضمن شخصيات ذات قيمة هامة لكنها كانت ضعيفة وقليلة العدد، ومجموعة محافظة كثيرة العدد وقويّة تطالب باستئصال التأثير الأوروبي والعودة إلى التقاليد وإلى الحياة الإسلامية الأصلية. وكانت شعاراتها بسيطة ومتجاوبة مع عواطف الأوساط الشعبية التي كانت تكره سرّا الأوروبيين واستغلالهم الفاحش.كما كانت لهذه المجموعة قواعد في الأوساط الريفية وفي المدن، تتكوّن من مشرفين على الزوايا وأيمة مساجد ومثقفين زيتونيين، تساندها مساندة واسعة جدّا ". (56)

أثّرت المحاولات التحديثية ذات النفس الإصلاحي(حمودة باشا) أو تلك المحدودة والجزئية (أحمد باي) من ضمن مؤثرات أخرى على بعض مفاهيم التيّار الإصلاحي التونسي منذ فترة تأسيسه (ابن أبي الضياف وخير الدين باشا). ونخص بالذكر فيما يتعلّق بذلك التّأثير مسألة أولوية الإصلاح السياسي على باقي أبعاد العملية الإصلاحية من ناحية أولى، ومسألة منهج الإصلاح المعتمد في المقام الأول على دور الدولة من ناحية ثانية. لذلك فإننا نرى أن التّيار الإصلاحي ركّز كلّ جهوده منذ بداياته على إصلاح شأن الدولة والاقتراب من دائرة القرار فيها قصد إقصاء التأثيرات السلبية عنها ودفعها إلى مسار الإصلاح السياسي. وذلك التمشي يمكن أن يلخّص المنهجية الإصلاحية لدى المؤسسين الأولين للتيار الإصلاحي التونسي أحمد بن أبي الضياف وخير الدين باشا.

وقد ساعدت الظروف الدولية على طرح مسألة الإصلاح وإن كانت كلّ الأطراف المؤثّرة في القرارالسياسي لدولة الباي تنطلق من اعتبارات خاصة وترمي لأهداف محدّدة من وراء مساندتها للمبادرات ذات الطابع الإصلاحي. فإذا كان المحافظون والإصلاحيون يتصارعون حول مبدأ ضرورة الأخذ من

الغرب ما يمكن أن يفيد البلاد وحياة المسلمين، كانت الدول الأوروبية(بواسطة قناصلها) تعمل على إضعاف الدولة التونسية وجعلها تحت تأثيرها الخاص. وكانت تركيا ترمي إلى جعل باي تونس في تبعية مطلقة إزاءها. وامّا الباي فكان همّه الاول هو الحفاظ على استقلالية وسط المحيط الدولي المتقلّب.

لقد كتب جان غنياج في خصوص ذلك: "كانت الإيالة التونسية في منتصف القرن التاسع عشر في وضعية متأرجحة إزاء الإمبراطورية التركية بين الإستقلال الداخلي والإستقلال التّام وهي حالة مبهمة تسمح للقوى الأوروبية بأن تعتبر البايات أمراء مستقلّين أو تابعين للباب العالي حسب مصالحها.(57)

لكن منذ احتلال الجزائر(1830)أصبح الخطر المحدّق باستقلال الدولة التونسية متعدّد المصادر وإن كان أحمد باي يعتبرأنّ الخطرالتركي أعظم شأنا من باقي الاخطار، وهو الذي رفض تطبيق مبادئ التنظيمات العثمانية بمناسبة تسلّمه(1840) نسخة من فرمان التنظيمات المرسل إليه من طرف السلطان. وهو في ذلك كان يسعى إلى الإبتعاد عن كلّ تأثير أومراقبة أو إشراف تركي على سياسته الداخلية. ولمّا كان التحديث بالنسبة لأحمد باي مسألة غيرمبدئية بل إحدى صيغ تلميع صورته خارجيا وخاصة لدى الدول الأوروبية، فهو لم ير ضرورة في التفاعل الإيجابي مع روح التنظيمات العثمانية. لكن بعد حرب القرم، تحولّت الأوضاع الدولية وأصبحت كلّ من فرنسا وبريطانيا والإمبراطورية العثمانية حلفاء في حربهم ضد الروس 1855 وقد توصّلت الدول الاوروبية إلى التاثير على السلطان العثماني قصد إصدار قوانين تحررية 1856 "خطي هومايون" واتّبعت نفس النهج في تونس بواسطة قناصلها الجدد.

وأمام البعثرة التي يتّسم بها القضاء في عهد محمد باي(1855-1859) برزت ضرورة للقيام بإصلاحات في المؤسسة العدلية التونسية، وحاولت الدول الاوروبية وخاصة فرنسا(بواسطة قنصلها ليون روش) دفع الباي إلى القيام بتلك الإصلاحات مستغلّة حادثة إعدام باطو سفاز اليهودي إثر محاكمته من طرف الشيخ المالكي محمد بيرم الرابع لاعتدائه على الدين الإسلامي (وهو في حال سكر).

و قد دوّن أحمد بن أبي الضياف في اتّحافه الظروف والملابسات التي جاء فيها عهد الامان، حيث لعبت بريطانيا وخاصة فرنسا دورا حاسما في دفع الباي في ذلك الاتّجاه عن طريق الضغط والتلويح بالتّدخل المباشر للجيش الفرنسي مثلما وقع في نهاية أوت 1857حين أرست في ميناء حلق* الوادي 9 وحدات عسكرية فرنسية بقيادة الأميرال طوارث الذي صرّح للباي عند لقائه:" إنّي، عن إذن سلطاني، أتيت بهذه القوّة لأعانتك على من يخالف أمرك علي إعطاء الحرّية لرعيتك، والأمن على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وأديانهم. و حاشا مثلك أن يغصب على العدل وهو من أصول ملّتكم. وأنت تعلم أنه يلزمكم أن تكونوا كالدول، وهذا السلطان العثماني نحا منحى الدول المرتبة. وأطلب منك تعجيل الجواب وإن ما أشرت به عليك أنفع لسياستك ولسياسة دولتنا معك" (58).

وأضاف ابن أبي الضياف أن دور القنصل الفرنسي كان متمّما لمهمة الاميرال طوارث بتكثيف النقد ضد مواقف الشيخ محمد بيرم الرابع الذي قضى في قضية سفاز، وفي حثّ الباي على تبنّي سياسة مستوحاة من التنظيمات الخيرية العثمانية. أمّا ريشاردوود القنصل البريطاني فإنّه اتّبع نفس السلوك مصرّحا للباي في مقابلة معه خلال نفس الأيام:" إذا سمعت نصيحتي فبادر إلى هذا الأمر، لأنّ أسطولنا في مالطا ينتظر جوابي مع بابور حاضر

لحمله، وإذا طال مقام الأسطول الفرنسي، فلا جرم أن دولتي تبعث أسطولها، ولا يستبعد أنّ الأسطول العثماني يقدم، ولا نعلم ما يكون، وربّما يتّسع الخرق إلى الواقع، إذ لا قدرة لك على ثلاث دول عظام مطلبها واحد. ودولتكم مأمورة بذلك من سلطانكم العثماني، وأتاكم فرمانها في التنظيمات الخيرية، وأجبتم بالامتثال، وهو الحق المعقول والمنقول من شريعتكم، وإلاّ ما ساغ للدولة العثمانية أن تقدم على ذلك. (59)

أمام هذه الضغوطات قبل محمد باي(1855–1859) مبدأ إجراء الإصلاحات المطلوبة وطلب من أحمد ابن أبي الضياف تحرير نص"عهد الأمان" المتمحور حول 11 نقطة يمكن تخليصها فيما يلي:

– تأكيد الأمان لسائرالرّعية وسكّان الإيالة على اختلاف أديانهم وألسنتهم، وألوانهم وأموالهم وأعراضهم وأبدانهم...

– تساوي الناس في أصل قانون الأداء المرتّب أو ما يترتب...

– التسوية بين المسلم وغيره من سكّان الإيالة في استحقاق الإنصاف...

– عدم إجبارالذمّي من الرعية على تبديل دينه أوعدم إجراء ما يلزم ديانته...

– تنظيم قوانين الخدمة العسكرية ومساواة الجميع إزاءها....

– ضمان حقوق أهل الذّمة أمام المحاكم الإسلامية...

– إقامة مجلس للتجارة فيه أعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا الدول الأجنبية للنظر في نوازل التجارات.

– مساواة كلّ الرعايا مهما كانت ديانتهم في الأمورالعرفية والقوانين الحكمية.

– ضمان حرّية التجارة للجميع دون حقّ انفراد الدولة بأي قطاع

– حرية ملكية العقارات على اختلاف أنواعها بالنسبة للأجانب المقيمين في تونس مع احترام القوانين المعمول بها. (60):

تحصلّت الدول الأجنبية على امتيازات هامة وفق وثيقة عهد الأمان أي أنّها

توصّلت إلى فرض نموذج من الإصلاحات الملائمة لمصالحها مما صبغ المبدأ الإصلاحي بريبة زادت في نفوربعض الأنفس منه وتمثّلته كبدعة ومناورة أجنبية فضلا على أنّ الباي ومن ورائه الدّولة لم تضع المسألة في أفق إصلاحي شامل.

بعد تعثر في بداية مرحلة عهد الأمان، نظّم الباي حملة تفسيرية لمبادئه قصد كسب تأييد النخب والرأي العام خاصة بعد أن ألحّت الدول الأجنبية على ضرورة احترام بنوده وقد تواصل ذلك التمشي مع الباي محمد الصادق(1859-1882)الذي أقرّ دستور(وهو الأول في العالم العربي) بتاريخ 23-04-1861.

وبمقتضى الدستور يتمتّع الباي بكامل السلطة التنفيذية، ويباشرمجلس يتوكّب من12 عضو تترأسه شخصية معيّنة من طرف الباي التصرف الحكومي وتسهّل عمل المجلس الكبير المكوّن من 60 شخص معينين لفترة خمس سنوات والذي يسهر على احترام الدستور.(61)

وقد حاول الفريق الإصلاحي التأثيرعلى أشغال مختلف اللّجان التي أسّسها الباي لتفسير مبادئ عهد الأمان أو لإصلاح الإدارة المركزية لكنّ عمل تلك اللّجان كان تحت رئاسة مصطفى خزندارالذي حذق صيغ التأقلم مع تقلّبات الظروف السياسية بما يخدم مصالح الأوساط الاجتماعية والسياسية الموالية للدول الأوروبية (خاصة منها فرنسا).

عندما اعتلى محمد باي العرش الحسيني1855 لم يتخلص من الوزير مصطفى خزندار بل عمل تحت تأثير صهره محمد بيرم الرابع على إضعاف سلطة الوزير القوي خاصة بإزاحة أنصاره مثل محمد المرابط ومحمد شيبوب كذلك انتهز مصطفى خزندار فرصة الإصلاحات خاصة منها تلك التي تهدف إلى تقليص نفوذ وصلاحيات الباي مستغلاّ في ذلك علاقاته الطبّية المعهودة

مع القنصلية الفرنسية(وحتّى البريطانية إبّان ثورة علي بن غذاهم) بمناسبة قضية باطو سفاز لتكثيف الضغط والتأثير على الباي قصد إصدار عهد الأمان لضمان مصالحه وأمنه الشخصي كما ذهب إلى ذلك محمد بيرم الخامس في صفوة الاعتبار. وبعد وفاة محمد باي وصعود الصادق باي (1859) أصبح مصطفى خزندار الرّجل القويّ في الدولة بسبب ضعف شخصية الباي وخضوعه لمشيئة الدول الأوروبية ولتأثير وزيره. لذلك عمل مصطفى خزندار على تعطيل العمل بالإجراءات الدستورية التي بدأت تسمح للتيّار الإصلاحي بالتّحرك إلى أن نجح في ذلك وقد سانده في مسعاه فريق من العلماء المحافظين الذين ناهضوا العمل بمبادئ عهد الأمان والدستور بشتّى الوسائل والممارسات التي ندّد بها ابن أبي الضياف في إتحافه وخير الدين باشا في مراسلاته وكتابه أقوم المسالك.

لقد كان حزب العلماء المحافظين قويّا ونافذ التأثير في المؤسسة القضائية والتعليمية وكان له صدى عميق في الأوساط الشعبيّة بسبب تبرير مواقفه بقراءة متحجرة لمبادئ الدين معلّلين رأيهم بأنّ مبادئ عهد الأمان والدستور جاء بها الأوروبيين وأعداء الإسلام.

وقد كبّلت الجهود الإصلاحية في تونس خلال القرن التاسع عشر بسبب معارضة المحافظين من ناحية أولى، وعدم التعلق المبدئي الثابت لدى مختلف البايات بها من ناحية ثانية ومناورات الدول الأوروبية(خاصة فرنسا في النهاية) من أجل جعل الإصلاحات عمليّة شكليّة وسطحيّة لا تؤدي إلاّ إلى أضعاف سلطة الباي وتفويض أركان دولته لتصبح فريسة يسهل الانقضاض عليها عند الحاجة لذلك من ناحية ثالثة. وما من شكّ أنّ الإصلاحات الجزئية التي عرفتها البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر لم تفض إلى تغيير جذري في ظروف حياة الأهالي أوإلى تحسين نوعي ودائم في أداء هياكل

الدولة. وقد تعمّق ذلك الفشل بسبب افتقار الفريق الإصلاحي إلى مشروع سياسي وفكري متكامل حيث أن أهمّ الكتابات الإصلاحية(الإتحاف،أقوم المسالك... صفوة الاعتبار.. الخ) لم تحرّر إلاّ بعدالتأمّل في التجارب الأولى التي خاضها أصحابها في معترك الصراع السياسي والإداري أي بعد سنة 1866 كما أنّهم كانوا قليلو الأنصار والسند. (62)

ويجدر بنا التوقّف عند نقطة هامّة من تاريخ العملية الإصلاحية التونسية خلال القرن التاسع عشر وهي المتعلّقة بمدى مساهمة الفقهاء التونسيون فيها خاصة وأنّ المؤرخين تنازعوا في ذلك بين مؤكد لدورهم الريادي وبين من يرى في ممارستهم الفكرية والسياسية نوعا من التحفّظ عن المبدأ الإصلاحي والسياسية المنجرّة عنه.

اختار د. الشيباني بن بلغيث مفهوما فضفاضا للفقيه، حيث كتب أن الفقهاء "هم الفئة المتعلّمة أو من يسمّوا أهل الرأي في البلاد والتي اضطلعت بالوظائف والمهام العلمية والدينية لهذا احتلوا على الدوام أعلى المراتب في المجتمع.(63) وربّما يوافق هذا التحليل مفهوم المثقّف أكثر من مفهوم الفقيه. وإذا كان الرأي المذكور يتوافق مع واقع العالم العربي والإسلامي الوسيط عامة فإنّ التاريخ الحديث بدأ يعرف نوعا من التمايز في مواقع المثقفين وماهية أدوارهم. وأصبح الفقيه متخصصا في شؤون الدين وما ارتبط بها من عناصر حياة الأفراد والجماعات إلى جانب أنماط مختلفة من المتعلّمين أوالمثقفين الناشطين في مجالات أخرى(الجيش، الإدارة، الصنائع، الآداب...) لذلك سوف لن نناقش خلال هذه الفقرة سوى دور الفقهاء بالمعنى الدقيق للكلمة أي أولئك المتفرّغين لشؤون الدين وما ارتبط أو تأسس عليها.

ونعود إلى تحليل بن بلغيث لدورفئة الفقهاء "وهي الأوسع انتشارا، والأكثر نفوذا في الأوساط الشعبية والرسمية خلال هذه الفترة وهذه الفئة تشكّل الطبقة

المتعلّمة الوحيدة في البلاد والقادرة على فهم مطالب الإصلاح والقيام به أكثر من غيرها. ولم تشكّل هذه الطبقة كتلة منحازة لشقّ دون آخر. وفي نفس الوقت لم تكن منعزلة عن مجريات الأحداث بل كانت على صلة بما يجري في العالم من التغييّرات الفكرية، وعلى إطلاع مستمرّ على الكتب العربية التي تصل إلى تونس، والصادرة في القاهرة أو اسطنبول ككتب الشيخ الطهطاوي وغيره.

وكان لبعض الفقهاء صلات هامّة باسطنبول وعلاقات شخصية بشيخ الإسلام عارف بك. وهو أحد أنصار التنظيمات ولبعضهم الآخر إطّلاع على ما يجرى في أوروبا سواء على طريق مدرسي المدرسة الحربية أو مدرّبي الجيش الجديد في تونس أو بزيارة فرنسا وغيرها من دول أوروبا. وقد أثّر هؤلاء وأولئك في فكر بقيّة المدرسين بالزيتونة . وانعكس ذلك على محيط الفقهاء في مراكزهم المختلفة وعلى الرأي العام بتونس. وكان بعض الفقهاء مقرّبين من السلطة السياسية. وتربطهم بها علاقات خاصة كالنسب والصداقات والوظائف ذات الطابع السياسي أو ما كان قريبا من الدولة كوظيفة القضاء في باردو ومركز الحكم في البلاد وقضاء المحلّة أوالتدريس بالمدرسة الحربيّة بباردو. ولم يكن الفقهاء بعيدين عن حياة الناس العاديين، فهم القضاة، والخطباء والمفتون، يباشرون أعمالهم بينهم ويعرفون دواخل المجتمع، مشاكله ومشاغله، بل و حتى أسراره. (....). لهذا وعكس ما يعتقده بعض المؤرخين بتصنيف علماء الشريعة الإسلامية في المشرق والمغرب غالبا كطبقة معارضة لكلّ إصلاح وتجديد حفاظا على مصالحهم وخوفا من فقدان امتيازاتهم. وذلك دون تفرقة أو استثناء. لم يشكّل الفقهاء في تونس أي عائق في وجه الإصلاح بل كانت مواقفهم ايجابية، ولم تعرف عنهم أيّة ممارسة في الاتّجاه المعاكس، سرّية كانت أوعلنية. وقد لعب الكثير منهم

دورا هاما في جلّ تلك الإصلاحات مؤيّدا لها ومشاركا في بعثها وتطبيقها قولا وفعلا، بشكل لا غبار عليه".

إن هذا الرأي مبالغ فيما ذهب إليه وإن كانً يتضمن بعض الجوانب الصحيحة. فنحن لا نعرف فقيها تونسيا كان مبادر في بعث الإصلاحات ومتزعما لحركتها وإن شارك بعضهم في تصوّر جوانبها العملية والتطبيقية في لجان خاصة أمّنها السياسيون(الباي، الوزيرخيرالدين... الخ) وذلك لا ينقص طبعا من أهمية مساهمتهم. كما أننا لم نسجل عبرالتاريخ التونسي خلال القرن التاسع عشر حركة واسعة وعميقة لدى جمهور الفقهاء منحازة إلى مبدأ الإصلاح صراحة وبعمق ضغطت وأثّرت على اختيارات سلطة الباي وبعض مراكز النفوذ فيها خاصة منها تلك التي كانت موجودة حول الوزيرالفاسد مصطفى خزندار والذي نعتهم أحمد بن أبي الضياف بصفة "وزراء السوء"

وقد أشرك خير الدين 28 فقيها في مختلف اللّجان التي بعثها من أجل إصلاح شأن البلاد وعيّن عددا منهم في مناصب هامة لكنّنا لم نسجل تاريخيا حركة احتجاجية لدى فقهاء الإيالة اثر إقالة خير الدين من الوزارة ومطالبة من لدنهم بمواصلة نهج الإصلاح في سياسة الحكومة ولا في وجوب مقاومة الغزو الفرنسي سنة 1881 ورفض إمضاء الباي معاهدة باردو وهو موقف انفرد به العربي زروق.

ولا يعني هذا الرأي أن بعض الفقهاء لم يكونوا إلى جانب التيّار الإصلاحي وعلى درجة هامة من الالتزام بمبادئه وسياسته مثل الشيخ أحمد الورتاني، والشيخ أحمد كريم، والشيخ عمر بن الشيخ، والشيخ أحمد بن الخوجة والشيخ محمد الطاهر النيفر.) الذين واكبوا عمل حكومة خير الدين وساندوها وشاركوا في مشاريعها الإصلاحية إلى جانب باقي الأعلام مثل محمود قبادو

والجنرال حسين، ومحمد بيرم الخامس ومحمد السنوسي والجنرال رستم الذين لم يكونوا فقهاء في المقام الأوّل في حين أنّهم كانوا قوّة الدفع الأولى لبرنامج خير الدين.

ومن جهة أخرى نعتقد أن بعض رجال الفقه التونسيين كانوا على درجة عالية من الالتزام بالمبدأ الإصلاحي على أسس تعاليم الدين الإسلامي الأصلية مثل الشيخ إبراهيم الرياحي (1768–1850) ومحمد بيرم الرابع(1805–1861) وإن كان هذا الأخير، وهو أول من لقّب بشيخ الإسلام في تونس، أكثر ميولا للأدب وعلم التاريخ و شديد المعارضة للتجديد.

وقد عرف عن إبراهيم الرّباحي ومحمد بيرم الرابع مساندتهما(64)المطلقة لمبدأ عتق المماليك(1846) بعد أن منعت المتجارة بهم(1841). وقد كان الشيخ إبراهيم الرباحي مناصرا لسياسة التنظيمات الخيرية العثمانية ومناديا بالأخذ بها كلّيا دون نقصان حيث كتب "أنّها قوام الاستقامة والوسيلة التي يستعاد بها للدولة من العز والفخامة". ممّا جعل خير الدين باشا يذكره في أقوم المسالك. "إن الشيخ لو لم ير مساغا لهذه التنظيمات ما خطب على المنابر ولا كان على تقريرها أحسن مثابر".(65) وذلك موقف متحمس لمبدأ التنظيمات أعمق ممّا ذهب إليه أحمد باي أي أن كبير أهل الرأي المالكي الشيخ إبراهيم الرياحي كان قوّة ضغط على الباي تدفعه على نهج الإصلاح وذلك ما نقص خلال تجربة خير الدين باشا.

كما أشار أحمد بن أبي الضياف في إتحافه إلى الدور الذي لعبه الشيخ إبراهيم الرياحي ضد المضاربة المالية لدى بعض التجار واللزامة ممّا دفع بأحمد باي في (1846) بتنظيم لزمة الدخان والجلد. (66)

أمّا كبير فقهاء الحنفية محمد بيرم الرابع فهو ساند الإصلاحات العسكرية في تحديث الجيش واعتماد مبدأ انتداب الشباب للجندية(1848) وإحداث المدرسة

الحربية بباردو سنة 1840 كما ساند فيما سبق إجراءات ترتيب التعليم بجامع الزيتونة (1842) وتأسيس المكتبة الأحمدية فيما بعد.

كما أن الشيخان محمد بيرم الرابع وإبراهيم الرّياحي ساندا التراتيب الجديدة التي أخذها الباي لتنظيم المجلس الشرعي من المذهبين حيث أصبح لعلماء المالكية مرتّبا مع الجند النظامي مثل مرتّب علماء الحنفية مع جند الأتراك.

فما من شكّ أنّ كبار الفقهاء ساندت المحاولة الإصلاحية لأحمد باي كما أنّها شاركت في مرحلة عهد الأمان بالمساهمة في التعريف بمبادئه الإحدى عشر وإن كان ذلك بأقلّ حماسة ممّا قبل حسب ما ذكر أحمد بن أبي الضياف في إتحافه في حين أنّنا نرى أنّ جمهورالفقهاء شاركوا في أعمال باقي اللّجان المتعلّقة بالشأن القضائي مثل لجنة الجنايات العسكرية، ولجنة ألقانون التجاري، أوالمشاركة في المجالس مثل المجلس الأكبر ومجلس التحقيق، ومجلس الجنايات والأحكام العرفية، المجلس الوقتي وقد اعتبروا ذلك الدور في صميم مهامهم. (67)

عرف الفقهاء خلال القرن التاسع عشر بعض عناصر إعاقة لعملهم وتدخّلهم في الشأن العام، ولعلّ أهمها نزعة الاستبداد التي مارس من خلالها البايات نفوذهم وهي التي لم تسمح باتّساع فضاء حرّية التفكير والتعبير عن الرأي والعمل لدى الفقهاء من ناحية أولى. كما أن حالة التّبعية المطلقة لسلك الفقه والقضاء والتعليم لصالح المؤسسة السياسية(سلطة الباي) جعلت العلماء والفقهاء يشاركون إداريا (إن صحّ التعبير) في كلّ عمل في الحقل العام دون الإعتماد على مقاييس الإلتزام العقائدي أوالسياسي بمبادئ الإصلاح في المقام الأول ممّا حصر تلك المشاركة في أوساط ضيّقة عدديا واجتماعيا وذلك ما سهّل التضييق على الأفكار الإصلاحية ومنعها من التّسرب إلى كل فصائل المجتمع من ناحية ثانية. وبالرغم من قساوة الظروف السياسية التي أحاطت

بالجهود الإصلاحية في تونس خلال القرن التاسع عشر في مختلف حلقاتها(هشاشة المحاولات التحديثية وعدم التزام البايات بالمبدأ الإصلاحي ومناهضة القوى الاستعمارية له)، فإنّ الأسس الفكرية والمواقف السياسية التي انجرّت عنه، شكّلت قاعدة لنمو الوعي التاريخي بكلّ أبعاده ومضامينه لدى النخبة التونسية منذ الثلث الثالث من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ومن ثمّة حدّدت ملامح فكر وعمل الحركة الوطنية التونسية. وعلى ذلك الأساس، لم تخف الدول الأوروبية (وخاصة فرنسا) عداوتها للمجهود الإصلاحي الذي بذله بعض رجال الدولة التونسية خاصة منهم خير الدين باشا. وقد سارعت في كل مناسبة لإفشال مبادراته وتقويض أسسها، وإفساد نتائجها بشكل يجعلها في نهاية المطاف تضعف الدولة التونسية وتزيد في وهنها وتبعيتها. ومن ثمّة نفهم أهمّية الدلالة التاريخية للمعارضة الفرنسية لسياسة خير الدين باشا والحملات السياسية والإعلامية التي تعرض لها والضغوطات التي مورست على الباي من أجل إبعاده عن دوائر الدولة.

سوف نتعرض فيما بعد، إلى تحرّك الأوساط الاستعمارية الأوروبية(خاصة منها الفرنسية)من أجل إفشال كلّ جهود خير الدين الإصلاحية أثناء تولّيه منصب الوزارة الكبرى(1873-1877)، لكن من الجلي أنّ عملية الاستيلاء الإمبريالي على تونس كانت مبرمجة ومخطّطة حيث نسقت القوى الأوروبية (خاصة البريطانية والفرنسية) جهودها وتوقيت مبادراتها من أجل تحقيق غرضها الاساسي: فهي حاولت في مرحلة اولى إضعاف الروابط بين الإيالة التونسية والإمبراطورية العثمانية، ثمّ حرصت على إفشال كلّ مجهود إصلاحي حتى تفتّتت عناصر قوّتها وفقدت مكوّنات هيبتها وسيادتها ثمّ وضعت اقتصاد البلاد وماليتها تحت رقابتها بواسطة اللجنة المالية الدولية بعد

أن شجّعت كلّ السياسات التي عمّقت ديونها وإفلاس خزينتها. وكان إرساء لجنة مالية دولية تراقب مصاريف الدولة التونسية وتتحكّم في مداخليها(قصد تسديد ديونها) خطّة بارعة في الهيمنة على اقتصاد الإيالة. وقد أكّد المؤرخون أن منذ انتصاب الحماية الفرنسية على الإيالة جنّدت فرنسا عددا هائلا من الكوادرالأكفاء قصد إحكام السيطرة على مختلف جوانب إدارة البلاد في كلّ الأصعدة حيث أطلق عليهم المؤرخ على المحجوبي اسم" بناة نظام الحماية"(68) وهم فصيل من الجيل الذي قادته " ايديولوجية الغزو"(69) التي هيمنت على الأوساط الحاكمة في بعض الدول الأوروبية التي أقحمت العالم في مرحلة خاصة من تاريخه: مرحلة الاستعمار الإمبريالي.

ولم ينجح التيّار الإصلاحي التونسي خلال القرن التاسع عشر من إبعاد خطر هيمنة الاستعمار على الإيالة التونسية بسبب حداثة نشأته وضعف صفوفه، وعرقلة جهوده من طرف الأوساط الرجعية والمحافظة(بما فيها سلطة البايات) التي ساندتها ووظّفتها على أنجح الوجوه القوى الاستعمارية الخارجية. واثبتت التجربة التاريخية ان مسالة استعمار فرنسا للبلاد التونسية كانت عملية محكمة وناجعة في منهجية تحقيقها بفضل إحكام صيغ تدخّلها في الأوضاع التونسية والتفاعل مع تناقضات مكوّناتها الموضوعية والسياسية والاجتماعية(70) وقد واجهت القوى الإجتماعية الشعبية الإستيلاء الإستعماري على تونس بمقاومة شديدة(71) لكنّ موازين القوى كانت لصالح الدولة الغازية ولم تكن الحركة الإصلاحية في محاولاتها الجزئية والمؤقتة(خلال فترة وزارة خير الدين باشا) قادرة على تحقيق تغيير جذري وسريع للوضع التونسي حتّى يتسنّى إبعاد البلاد عن خطر السقوط تحت الهيمنة الإستعمارية حيث أن مقاربته المعتمدة للإصلاح من فوق وعبرهياكل عمل ومؤسسات الدولة دون تعبئة شعبية لم تعزّز جانبه بل إنّها ساهمت في انعزاله الإجتماعي والسياسي.

ولم تفلح المقاومة المسلّحة للغزو الإستعماري في تغيير جذري للوضع التونسي بل ان هزيمته كانت مقدّمة إلى نمو وتبلور وعي سياسي وطني(72) سرعان ما شكّل امتدادا تاريخيا للتيّار الإصلاحي الذي ظهر في الثلث الثالث من القرن التاسع عشر: أي ذلك الجهد الإصلاحي والنخبوي الرامي إلى الابتعاد عن الوضع الاستعماري بواسطة تحديث وقائي وداخلي،كما تصوره كلّ من خير الدين وأحمد بن أبي الضياف ومحمد بيرم الخامس وقيادو الذين حاولوا قصارى جهدهم طرح مشروع مناهض للاستعمار قبل الاحتياج الاستعماري. وعلى هذا الصعيد لعبت تونس دور همزة الوصل بين المشرق والمغرب وساهمت في تيّار تاريخي جعل منها مع تركيا ومصر المحطّات الأساسية للعالم العربي والإسلامي. حيث أنّ في البلدان الثلاثة كانت النخب تطرح نفس الأسئلة: ما العمل لتفادي مصير الهند والجزائر؟وماهي الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الاستقلال؟ (73)

حاولت النخبة الإصلاحية التونسية إصلاح شؤون المجتمع والدولة عبر عمل الدولة. وذلك بواسطة تحرّك مزدوج الصيغ. وأوّل تلك الصيغ ترمي إلى توحيد وتعبئة النخبة حول مبدأ الإصلاح، والثاني يرمي إلى دفع البايات إلى توخّي المنهج الإصلاحي في سياسته. وقد واجه أنصار التيّار الإصلاحي تحدّيات جمّة خلال القرن التاسع عشرأهمّها مناهضة القوى الاستعمارية لمشروعهم ممّا جعلهم يواجهونها ضمن موازين قوى سلبية داخليا وخارجيا. وعلى ذلك الأساس كان التيّار الإصلاحي التونسي خلال القرن التاسع عشر مشروعا فوقيا يعتمد على عمل الدولة أكثر مما يعتمد على تعبئة قوى المجتمع من ناحية أولى، كما أنه اتّسم بطابع وطني مناهض إلى حدّ ما للمشروع الإستعماري الذي توصّل في البداية إلى إعاقة بزوغه وتعقيد ظروف نموه من ناحية ثانية.

لكن فكر وعمل التيّار الإصلاحي شكّلا قاعدة لبروز حركة العمل الوطني التونسي بعد 1881 مساهما في الفعل التاريخي المناهض للاستعمار الفرنسي وتلك هي جدلية تحوّل الإصلاحية الوطنية التي أسسها كلّ من خير الدين باشا وأحمد بن أبي الضياف إلى تيّار الوطنية الإصلاحية التي حقّقت استقلال تونس سنة 1956.

هوامش و مصادر

(1) جان لويي مياج: التوسع الأروبي، المنشورات الجامعية الفرنسية... 1973 ص143 وما بعدها

(2) يذكر مياج على سبيل المثال أنه خلال تلك الفترة هاجر من بريطانيا 8.5 مليون م من ايطاليا 8 مليون و من ألمانيا 4.3مليون ، و من النمسا 4.9 مليون، و من روسيا 3.6 مليون و من اسبانيا 1.8 مليون و من البرتغال 102 مليون. نفس المصدر ص 144.

(3) صدرت بريطانيا خلال القرن التاسع عشر..... : 100 مليار فرنك و فرنسا 4.5 مليار فرنك وألمانيا 30 مليار فرنك والولايات المتخدة 18 مليار فرنك و بلجيكا 9 مليار فرنك - كانت نصيب أمريكا اللاتينية منها 19.8 % ، و افريقيا 10.6 % و آسيا 13.6 %، و أروبا 27.2 % و أمريكا الشمالية 23.8 %.

(4) أكد عدد كبير من المفكرين على ذلك الجانب مثل أدوارد سعيد في كتابي الاستشراق و الثقافة والإمبريالية و ت. تودورف في كتابه " نحن و الآخرون

(5)ج ل مياج: مصدر مذكور ص 159 و ما بعدها

(6) ر. ب. كوتوريني: البعثات التبشيرية الكاثوليكية و التوسع الاستعماري في القرن التاسع عشر و القرن العشرين... باريس: الاستعمار و الاستقلال (1967/11/17) في مياج مصدر مذكور ص 163

(7)جاك مارساي: الامبراطورية الاستعمارية والرأسمالية الفلرنسية: تاريخ طلاق، ألبان ميشال 1948. 460 ص باريس (بالفرنسية).

(8)مؤلف جماعي (برئاسة جون شارني): السعادة بواسطة الامبراطورية أو حلم الاسكندر. دار انتروبوس 1982. 175 ص باريس (بالفرنسية)

(9)ذكره راوول جيراردي: الوطنية الفرنسية. دار لوسوي ص 94 وما بعدها باريس 1983 (بالفرنسية).

(10)غزافي ياكونو: تاريخ الاستعمار الفرنسي: المنشورات الجامعية الفرنسية ص 31-32. باريس 1979 (بالفرنسية)

(11)راوول جيراردي: الفكرة الاستعمارية في فرنسا من 1871 إلى 1962. دار لاتابل روند ص 43. باريس 1962(بالفرنسية).

(12)ألبرت حوراني:الفكر العربي في عصر النهضة(1798-1939) دار النهار- بيروت1977 ص40-41

(13) نفس المصدر.

(14) شارل رزق: بين الاسلام والعروبة، العرب إلى حدود سنة1945 دار ألبان ميشال بارس1983ص 83 (بالفرنسية)

(15) نفس المصدر: ص 83.

(16) نفس المصدر.

(17) راجع على سبيل الذكر ألبرت حوراني:مصدر مذكور.

هشام شرابي:المثقفون العرب والغرب- دار النهار- بيروت.

على المحافظة: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914- دارالنهار- بيروت.

أنيس صايغ:تطور المفهوم القومي عند العرب: دار الطليعة- بيروت 1961.

(18) شارل رزق: نفس المصدر: ص 132.

(19) ريشارد بيتر: تاريخ الأتراك من الامبراطورية إلى الديمقراطية. دار بايو - باريس 1960 ص 115 (بالفرنسية)

(20)سعيدأحمد برجاوي:الامبراطورية العثمانية، تاريخها السياسي والعسكري.الدارالأهلية للنشر- بيروت 1993 ص 254.

(21) سليمان موسى: الحركة العربية - المرحلة الأولى للنهضة - بيروت 1977 ص 58

(22)رحمي تاسكين: من الامبراطورية العثمانية إلى النظام الجمهوري في كتاب جماعي: من الامبراطورية إلى الجمهورية: آراء حول تركيا منشورات دار علوم الانسان - باريس 1984 ص 9.

(23) د.منذر معاليقي:معالم الفكرالعربي في عصر النهضة العربية دار اقرأ- بيروت بدون تاريخ نشرص38

(24)دزموند ستيوارت: تاريخ الشرق الأوسط الحديث - دار الهناء - بيروت ص 124

(25) شارل رزق: مصدر مذكور ص 107-108

(26) د. عبد العظيم رمضان: الغزوة الاستعمارية للعالم العربي و حركات المقاومة. دار المعارف. القاهرة 1985 ص 298.

(27)على المحافظة: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1898-1914. الدار الأهلية للنشر - بيروت 1978 ص 95 و ما بعدها

(28) شارل رزق: مصدر مذكور ص 141

(29)مارك فيرو:تاريخ الاستعمارمن الغزوالى الاستقلال.دار لوسوي باريس1994ص15ومابعدها بالفرنسية

(30) ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية -* دار لوسوى - باريس 1993- ص 39 (بالفرنسية).

(31) محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس- دار سيراس للنشر ص96 تونس 1980.

(32) روبارت ومريان كورنفان: تاريخ افريقيا من الأصول الى الحرب العالمية الثانية دار بايو. ص253 - 254 وما بعدهما باريس 1964.

(33) هنري فاسلين: تقسيم افريقيا. دار دون ويل ص 44- 45 باريس 1996 (بالفرنسية)

(34)جانغنياج:جذورالحمايةالفرنسيةفي تونس1861-1881الدارالتونسيةللنشرص38تونس1968 بالفرنسية

(35)- على محجوبى و هاشمي القروي: حين تطلع الشمس من الغرب دار سراس - تونس 1983 (بالفرنسي)

- عمل جماعي: ردود فعل الاحتلال الفرنسي لتونس في 1881 ندوة حول تاريخ الحركة الوطنية التونسية (ماي 1981) منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تونس 1983 (بالفرنسية)

- زهير الذوادي: شغف الاستقلال (عمل قيد النشر)

(36) جان غنياج: مصدر مذكور ص 38

(37)جان غنياج:مصدر مذكور

(38) انظر ما كتب جان غنياج:مصدر مذكور وبين سلامة ثورة 1864.الدار التونسية للنشر- تونس1967 (بالفرنسية).

(39) موقف وزارة الخارجية الفرنسية (26-04-1865) ذكره جان غنياج: مصدر مذكور ص 238.

(40) مختارباي:مساهمة الدولة الحسينية في ميلاد تونس الحديثة:أطروحةفي القانون باريس1968 بالفرنسي

(41) محمد الهادي الشريف: حمودة باشا. سلسلة الأفارقة الجزء السابع ص 99-127.

(42) خليفة شاطر: التبعية و التحولات ما قبل الاستعمار: الايالة التونسية (1815-1857) منشورات الجامعة التونسية- تونس 1984 ص 29.

(43) نفس المصدر: ص 33-34.

(44) محمد رشاد الإمام: سياسة حمودة باشا (1782-1814) منشورات الجامعة التونسية - تونس 1980 ص 426.

(45) محمد رشاد الإمام: مصدر مذكور ص 430

(46) أحمد بن أبي ضياف: انحاف أهل الزمان ح 3 ص 28-31

(47) محمد رشاد الإمام: مصدر مذكور ص 432.

(48) مراسلة: دي فواز إلى طاليران سبتمبر 1814 ذكرها شاطر مصدر مذكور 42-43.

(49) مراسلة محمود باي إلى لويس الثامن عشر (6-1-1819) ذكره شاطر: مصدر مذكور ص 48.

(50) نفس المصدر: ص 50

(51) نفس المصدر: ص 51

(52) نفس المصدر: ص 50

(53) مصطفى كريم: تونس ما قبل الاستعمار ج 2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1973 ص 217-218 (بالفرنسية).

(54) أحمد بن أبي الضياف: الأتحاف... ج 4 ص 25

(55) مصطفى كريم مصدر مذكور: ص 219

(57) جان غنياج: مصدر مذكور ص 9

(58) أحمد ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان... الدار التونسية للنشر 1990 ج 4. ص 261-262.

(59) نفس المصدر: ص 262-263

(60) راجع: أحمد ابن أبي الضياف: مصدر مذكور ج 4 ص 269-270.

(61) جان غنياج: مصدر مذكور: ص76 و ما بعدها

(62) كتب ابن الضياف إتحاف أهل الزمان بسنة 1871-1872 و ألف خير الدين أقوم المسالك... سنة 1867 ومحمد بيرم الخامس صفوة الاعتبار... سنة 1884

(63) د. الشيباني بن بلغيث: بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر.الأطلسية للنشر تونس 2001 ص 81.

(64) أحمد بن أبي الضياف: الإتحاف ج 4 ص 91.

(65) خير الدين: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. الدار التونسية للنشر. تونس 1986 ص 143.

(66) أحمد بن أبي الضياف: الإتحاف: ج 4 ص 39-92.

(67) الشيباني بن بلغيث: مصدر مذكور ص 44-51

(70) جان غنياج: مصدر مذكور

(71) مؤلف جماعي: ردود الفعل على الغزو الفرنسي لتونس1881. منشورات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. تونس 1983. ص 361

(72) كتاب جماعي: المقاومة المسلحة في تونس في القرنين التاسع عشر و العشرين. منشورات جامعة تونس الأولى. تونس1995.

(73) محمد عبد الباقي الهرماسي:أشكال المقاومة ضد الإمبريالية: إعادة تأويل اجتماعية. في"دور الفعل ..." مصدر مذكور: ص 76.

الفصل الثاني

تأسيس الإصلاحية الوطنية التونسية

أحمد بن أبي الضياف(1802-1874)

أحمد بن أبي الضياف: الإصلاح وفق"... رياح الوطن.."

اشتغل والد أحمد بن أبي الضياف(الحاج بالضياف) بالكتابة للمملوك عثمان عامل منطقة قفصة ثمّ انتقل للعمل إلى جانب يوسف صاحب الطابع وزير حمودة باشا الحسيني(1782–1814). وبعد مقتل يوسف صاحب الطابع(1815) إثر موت حمودة باشا وتولّى أخيه عثمان باي الحكم لفترة وجيزة، ثار بعدها محمود باي على ابن عمه عثمان وقتله، واغتال كلّ أعوان الدولة المقرّبين، وسجن الحاج بالضياف وصودرت أملاكه. ولمّا آل الحكم إلى الباي حسين بن محمود في 1824 أعيد إلى وظيفه حيث بقي إلى حدود 1838.

تفاعل أحمد بن أبي الضياف منذ مطلع شبابه مع أحداث تاريخية أقحمتْ في وجدانه المسالة السياسية، إذ انّ بعد ما حصل لوالده منذ وفاة الباي المصلح حمودة باشا واغتيال الوزير يوسف صاحب الطابع والتقلّبات السياسية التي شهدتها البلاد التونسية آنذاك، وجد أحمد بن أبي الضياف نفسه في قلب هياكل الدولة حيث انتدب رغم صغر سنه وبسبب نبوغه في ربيع 1827 للكتابة ببيت "خزندار" أي المؤتمن على الأموال العمومية الذي كان آنذاك شاكير صاحب الطابع. وخلال تلك الفترة كلّف ابن أبي الضياف بمساهمات دقيقة مثل سفره صحبة مصطفى البلهوان إلى اسطنبول سنة 1830 لدحض التّهم التي وجهت إلى باي تونس والتي مفادها تواطؤه مع المحتلين الفرنسيين للبلاد الجزائرية والاستئذان في تكوين" عسكر نظامي".

ورغم أنّ أحمد بن أبي الضياف بقي في نفس الخطّة بكتابه "خزندار" فإنّ الباي مصطفى بن محمود(1835–1837) رفع من منزلته حيث كلّفه في كثير من المناسبات بتحرير مراسلاته ومناشيره. بعد مقتل صاحب الطابع وتولّي أحمد باي السلطة(1837)، أصبح أحمد بن أبي الضياف كاتب سرّه وجعله

ضمن الدائرة الأولى من الفريق المحيط به في تسيير شؤون الدولة. وبعد أن بدا تكوين"عسكر نظامي"في تونس(1838) تاسست المدرسة العسكرية بباردو(مارس 1840) لكن ظهرعصيان بجنوب البلاد التونسية تمكّن الباي من قمعه ومن اصدار قانون الزيتون وهي ضريبة قارّة تدفع على الزيتون بالساحل.

وبقيت العلاقة بين الإيالة التونسية والباب العالي في مدّ وجزر حيث وصل في مارس1840فرمان " التنظيمات الخيرية" إلى تونس لكن الباي أجّل العمل به. ثمّ منحت الدولة العثمانية الباي لقب" مشير" مع مطالبته بوجوب إظهار بيعته إليها. وفي سنة1842 أرسل الباي سفينة حربية مجهّزة إلى الدولة العثمانية كما أوفد مبعوثين إليها أحدهما أحمد بن أبي الضياف قصد الاطلاع عن نوايا ومخططات الباب العالي. وقد التقى ابن أبي الضياف في اسطنبول شيخ الاسلام أحمد عارف باي الذي شرح له مباشرة الأسس والمنطلقات الفكرية والسياسية للتنظيمات ممّا جعل المبعوث التونسي ينحاز إليها عن قناعة بليغة كما يظهر ذلك في مقدمة اتحافه.

وكانت سنة 1846 محطة هامّة في حياة احمد بن ابي الضياف حيث ابطل الرّق في تونس وهو انجازتحرري هائل في حدّ ذاته يؤكّد بداية توجّه البلاد نحو سبل التّقدم من ناحية أولى كما أن رحلة أحمد باي إلى فرنسا والتي رافقه فيها كانت شديدة التأثيرعلى الكاتب الذي شاهد بأمّ عينيه أوجه التّقدم الحضاري الغربي من ناحية ثانية.

وبعد وفاة المشير أحمد باي احتفظ أحمد بن أبي الضياف بوظيفته وألقابه بل أصبح أميرأمراء سنة1861 وعيّن رئيسا "للمجلس الوقتي" الذي بعث من أجل النظر في قضايا الأجانب. كما كان ابن أبي الضياف أحد أبرز أعضاء

المجلس الذي أحدث قصد شرح وتعريف مبادئ عهد الأمان الذي كان من أبرز المتحمسين له ومن أبرز محرريه والقوانين النابعة منه.

عندما نستعرض أولئك الذين عملوا في مختلف الدّواوين الرسمية في تونس نجد أنّهم كانوا من أصول غربية عن البلد. وكان أحمد بن أبي الضياف واحد من القلّة التي كانت تونسية ومن قبيلة عون العربية(1) وكان لهذا الواقع أثرا هاما على مواقف ابن أبي الضياف وعلى فهمه لتطوّر الأوضاع السياسية في البلاد التونسية وخاصة منها ما يمسّ مصالح الطبقات الشعبية وسيادة البلاد حيث أنه واكب أحداث الضريبة على الرقاب أطلق عليها إسم"الإعانة" في حين سمّاها الأهالي" المجبى" سنة 1855 والتي تضاعف مبلغها سنة 1864 من 36إلى 72 ريالا ممّا عجّل باندلاع ثورة القبائل في الشمال والوسط الغربي (ثورة علي بن غذاهم) وثورة منطقة الساحل. وقد تلت هذه الاحداث حملة قمعية شرسة استهدفت المتمرّدين في الساحل والقبائل التي اتّحدت حول علي بن غذاهم. وقد تبرّم أحمد بن أبي الضياف من السياسة الجبائية التي أثقلت ظهر الفئات الضعيفة وعبّر عن رفضه لها وانتقد الباي من أجلها. كما أنّه كان شاهد عيان على التقهقر إلى الوراء الذي عرفته البلاد بعد تعطيل العمل بدستور 1861 إثر اخماد ثورة ابن غذاهم فضلا على تعاظم ديون البلاد لفائدة البنوك الأوروبية التي وان منحت قرضا ثانيا للباي سنة1865، فقد قرّرت رفض منحه قرضا ثالثا سنة1867 و تمّ تشكيل لجنة دولية لمراقبة مالية الحكومة التونسية.

توفي أحمد بن أبي الضياف سنة1874 أي بعد تعيين خير الدين باشا في منصب الوزارة الكبرى الذي أعاد إليه الإعتبار بعد أن عرف عزلة وضيق شديدين في الفترة الأخيرة من عمره التي هيمن خلالها الوزير الأكبر الفاسد مصطفى خزندار بشكل مطلق.

لم يكن أحمد بن أبي الضياف فاعلا في مجرى تاريخ البلاد بحكم مسؤولياته الإدارية والسياسية أومكانته العلمية والإجتماعية. كما أنّه لم يكن مجرد شاهد على الأحداث. اكتفى بن أبي الضياف بدور ثانوي لمشاهد ملتزم لتسلسل وقائع التاريخ معلّقا عليها من منظار نقدي منحاز لِما برز وكأنّه أفق تحقيق مُثل العقل ومبادئ التجديد. وصبغ هذا الموقع منهجية وفكر ابن أبي الضياف" لقد كان همّ ابن أبي الضياف الأول أن يثبت أنّ اتّجاه الوقائع معلوم سلفا وأنّه كان يمكن التحكّم في مسار التاريخ لوطبقت قواعد العقل. لكنّ ذلك كان يتطلّب اتّحاد " الخاصة- أصحاب العقول" مع " الخاصة- أصحاب المراتب" (2) كذلك تكون كتابة ابن أبي الضياف للتاريخ أكثرمنها خطابا حول التاريخ بدل أن يكون خطابا في التاريخ ومن ثمّة تميّز دور أحمد بن أبي الضياف التاريخي من خلال مسار تطور أوضاع البلاد التونسية خلال الثلث الثاني من القرن التاسع عشر. اذ"لم يكن ابن أبي الضياف من كبار الأعيان ليعارض الباي بالقول، ولم يكن من العربان ليخرج عليه بحدّ السيف . كذلك افتتح مجالا ثالثا للمعارضة هو كتابة تاريخ يثبت أخطاء الباي ويخلّد مساوئه، ويبيّن أنّه لو قبل تنفيذ التنظيمات وتخلي عن الملك المطلق لما حصل ما حصل.(3)

كانت آفاق المجتمع التونسي مسدودة ممّا جعل تحليله معقّدا والتأثير على منطق تطوره محدودا. وقد اعتمد أندري ديميرسمان(4) على كتابات أحمد بن أبي الضياف لتحليل مختلف جوانب الحياة الإجتماعية (الجماعية والفردية) خلال تلك المرحلة التاريخية. وهو أشار إلى ثقل هياكل المجتمع وضعف قدرتها على التطور ومحللا جمود محرّكاتها الداخلية في مستوى الطقوس والمعتقدات والعادات والموروث الثقافي والسلوكيات وعمق المركّبات الذهنية ومبرزا اتّساع الهوّة بين الأوساط الاجتماعية. وقد لخّص الكاتب بحثه كما

يلي" أن المشهد العام الذي سبق، يضعنا أمام مجتمع بصدد البحث عن توازنه ضمن مفهوم سلطوي وأبوي: في قمّته الأعيان وفي أسفله الشعب ويعتمد هذا التوازن على المدنية وخاصة على العاصمة.(5) وقد أضاف ديميرسمان التأكيد على أهمية العامل الديني في المجتمع التونسي وعلى أولوية تركيبته الأسرية " إنّ الدين هي القيمة الاجتماعية الأولى، فهي الأكثر علوية، والأكثر انتشارا، والأكثر استقرارا. يلعب دوره في كلّ مستويات البنية الاجتماعية"(6) وأكمل كاتبنا وصفه بملاحظة أخيرة: لقد كان المجتمع التونسي"مجتمعا ذكوريا حيث لم يكن للمرأة فيه أي دور ملحوظ" (7)

فكّر وحلّل أحمد بن أبي الضياف ضمن دائرة الشريعة الاسلامية ولم يطرح في أي مسألة تناولها بالدرس احتمال تجاوزالحدود الشرعية أونقضها كما أنّه تفاعل مع التركيبة الاجتماعية للمجتمع بحذر كبير حيث أنّه لم يصادم الأعيان ضمن دائرة النفوذ السياسي والديني و'ن لم يناصر "العربان" (أهل الدين) الذي اعتبر نفسه منهم... أما بخصوص المرأة فهو أنتج أوّل محاولة لصياغة مفهوم نقدي لوضعها الاجتماعي و تصوّر " لتحريرها"

مقاربة خاصة في وضع المرأة:

ما من شكّ في أن موقف ابن أبي الضياف في خصوص وضع المرأة الإسلامية يشكّل وثيقة تاريخية وفكرية هامّة(8) في حدّ ذاتها. لأنّها أوّل صياغة صريحة لموقف التيّار الاصلاحي النهضوي التونسي في الموضوع. ونحن لا نعثر عند خير الدين باشا مثلا على أيّ اشارة لمسألة المرأة كما أنّنا نلمس بعد ابن أبي الضياف إشارات لدى بعض أقطاب ذلك التيّار إلى القضية دون الغوص فيها عميقا(الجنرال حسين، محمد بيرم الخامس، محمود قبادو..) عبّر أحمد بن أبي الضياف في رسالته حول المرأة عن بداية بروز وعي اجتماعي جديد صلب المجتمع والثقافة التونسية. فهو وضع نصّه في سياق

التجاوب مع الرؤيا الإسلامية في خصوص موضوع المرأة مع تبنّي مقاربة متقدّمة أو تحررية نسبيا. كما أنه انطلق في وضع نصّه من أسئلة وجهت إليه من جانب العنصر الآخر أوالمواجه والمخالف أي الطرف الخصم والمنافس التاريخي(الغرب، المسيحي...)

كما حمل نصّ ابن أبي الضياف في طيّاته، فضلا على وجهته الإصلاحية، نفسا دفاعيا عن حضارة الإسلام وقيمها أي أن نصّ الرسالة" مثقل بوعي التأزم الذي بدأ يدبّ في ضمائر النخبة الوطنية، وهو يتلمّس بداية المحاصرة الحضارية التي شرع الغرب الأوروبي المسيحي والإستعماري في حبكها ضدّ حضارة ومجتمع البلاد الإسلامية. تتضمن "رسالة في المرأة" أجوبة أحمد بن أبي الضياف على ثلاثة وعشرين سؤالا " أوردها أعيان الأمّة الفرنساوية" عن حالة المرأة المسلمة وذلك في إطار حملة دعائية مناهضة قادها القنصل العام الفرنسي في تونس ليون روش(1853-1863)

كذلك تكون ظروف أجوبة ابن أبي الضياف من ظروف مرحلة بداية الصراع الأوروبي من أجل الإستيلاء الإستعماري على تونس ممّا يجعلها محكومة بقوتين متناقضتين: الميل إلى إصلاح شأن الثقافة والمجتمع الإسلاميين والحرص على الدفاع عن مقوّمات المجتمع التونسي ضد تيّار الإستعمار الجارف.

على ذلك الأساس يمكن الوقوف عند أحد أهمّ السمات المميزة للفكر الإصلاحي التونسي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر(بما في ذلك فترة ما قبل الاستعمار) وهي المتمثلة في جنوح ذلك الفكر إلى الردّ على صنفين من التحدّيات في ذات الحين: الأول داخلي(التخلّف والوهن الحضاري والتاريخي) والثاني خارجي (أخطار الإستيلاء الإستعماري).

يمكن القول أن قضية المرأة بالنسبة للفكر الإجتماعي الإسلامي التقليدي هي

في المقام الأول قضية مربكة في حدّ ذاتها. أمّا اذا شارك في الخوض فيها طرف "آخر"(أجنبي عن حضارة وتقاليد العرب والمسلمين) فهي تزداد حدّة وخطورة في مستوى مقاربة تحليلها وصيغ فهمها. لكن الواقع التاريخيَ المتحوّل منذ مطلع القرن التاسع عشر دفع بقضية المرأة إلى أفق الوعي النخبوي وإلى حلبة المشهد الإجتماعي.

جاء نصّ أحمد بن أبي الضياف حول المرأة خلال ظروف سياسية وتاريخية تجعل منه حوارا حادّا في مضمونه وإن كان هادئا في شكله بين حضارة الإسلام التونسي وحضارة أوروبا (فرنسا) الحديثة والمسيحية. ومن ثمّة جاءت آراء ابن أبي الضياف كمحاولة دفاعية ومحافظة على أسس الموقف الإسلامي التقليدي بالرغم من تأكيده على مبادئ تحريرية وواقعية معتدلة تسمح بتعديل في الجانب العملي والتطبيقي للقيم الجوهرية للموروث الحضاري ويمكن اعتبار أن مواقف محمد السنوسي في خصوص المرأة تضمّنت نظرة أكثر جرأة وأكثر تقدمية ممّا تلك التي دافع عنها ابن أبي الضياف لكنّنا لا يمكن تجاهل أن هذا الأخير هو الذي وضع الأسس الأولى لتطوّر الوعي والفكر النهضوي والاصلاحي التونسي.(9) قد يقف القارئ عند موقف تقليدي لدى ابن أبي الضياف من مكانة الانسان في المجتمع وفق المفهوم الإسلامي حيث أنه يرى أن«... من أصول الشريعة أن الله لم يخلق العبد لدنياه وإنما خلقه لأخراه والشريعة جسرا يعبرعليه إلى ما أعدّه الله في الآخرة دار البقاء بما رسمه له من الأمر في كيفية العبور. فلا حكم إلاّ للشرع: فإنّ فهم العقل سرّه شكر الله، وإن عجز عن ادراك السرّ فحسبه الامتثال والعمل مع اعتقاد أن الله لم يخلق شيئا الاّ بحكمة علمها من علمها، وجهلها من جهلها". (10)

هذه الأرضية تتضمن إزاحة الإرادية الإصلاحية كمنطق منهجي على الصعيد

الفكري والعملي. لكن منطق التاريخ (الصراع ضد نزعة الهيمنة الصاعدة في فرنسا خاصة والهادفة إلى الانقضاض على الإيالة التونسية من ناحية أولى، وثقل الموروث الحضاري والاجتماعي من ناحية ثانية جعلا ابن أبي الضياف يستند إلى نظرة فقهية وأصولية متجذّرة في عقلانيتها ولكنّها محافظة وفي تعارض مع بعض التأويلات التحررية والعقلانية صلب المنظومة الفقهية والفلسفية العربية والإسلامية.

من ثمّة نرى أنّ مواقف ابن أبي الضياف بخصوص المرأة تقطع نصف المسافة بين المحافظة والتحرّر أي أنها تتّسم بمنطق يبدو سطحيا وكأنه توفيقيا بين المحافظة والتقدمية: ففي خصوص تعليم المرأة كتب: ان المرأة عند المسلمين انما يجب عليها أن تتعلم ما يلزمها ضرورة في ديانتها من توحيد ربّها وطاعة أمره من صلاة و صوم و حقوق زوجها واجتناب الفواحش.(....) فحسبها أن تكون ربّة بيتها عالمة بما يصلح شؤونه متحببة إلى زوجها جالبة لفؤاده (..) فإذا استقلت بالكتابة وغيرها من ممارسة العلوم فقلّ أن يجتمع حبّ العلم وحبّ غيره في قلب واحد، و ربّما يكون ذلك ذريعة للمنافرة بين الطرفين. (11) كما أنه يضيف محدّدا منزلة المرأة في العائلة: "وذلك كان حقّها على المولود أعظم من حقّ الوالد مع المرأة من زينة الدنيا المحبوبة طبعا وعقلا وشرعا (12)

إنّ منطق أحمد بن أبي الضياف في تحليل منزلة المرأة في المجتمع ليس توفيقيا كما أسلفنا، بل أنه محاولة جدية(الأولى زمنيا ضمن الفكر الاجتماعي التونسي) لتأسيس نظرية جديدة في خصوصها ترمي إلى التأكيد على أحقّيتها في مكانة أحسن وحقوقا أشمل ممّا هو معهود اجتماعيا. وقد أستند ابن أبي الضياف في محاولته الفكرية إلى مبادئ القرآن الأولى وإلى ما يمكن أن نطلق عليه صفة المنطق السليم التحديثي أي الاعتدال الفكري والمنهجي في

تصور صيغ تطوير المنظومة الفقهية والعادات الاجتماعية التونسية على ضوء مستجدّات الواقع والوعي الجماعي والنخبوي.

إذن فإن موقف أحمد بن أبي الضياف بخصوص قضية المرأة ليس محافظا أو توفيقيا بل أنه محاولة وضع الأساس الأول لفكر تحريري في المسألة.

- منهجية الإصلاح

من خلال استعراضنا الموجز لموقف أحمد بن أبي الضياف من قضية المرأة يتأكّد لدينا أنّ ما يميّز فكره بصفة عامة هوعمق التصاقه بالخطاب الشرعي ممّا يضفي عليه- على الأقل فيما يتعلق بمسألة المرأة- طابعا محافظا ظاهريا. لكنّنا نميل إلى الرأي القائل بأنّ رأي ابن أبي الضياف هو تأسيس لكلّ ما جاء من ثغرات تقدّمية في المنظومة الفكرية والفقهية وحتّى الذّهنية المحافظة المتمحورة حول مفهوم دونيّة المرأة. فهو ذهب إلى أقصى حدود الممكن ضمن قيم وموروث الثقافة المجتمعية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وما من شكّ أنّ المشروع الإصلاحي الذي تاق إليه ابن أبي الضياف هو "نموذج من الإصلاح من داخل السلطة وليس من خارجها".(13) ومن ثمّة فإنّ النظرة التي تقود إلى عناصر ذلك المشروع تعتمد التغييرالتدريجي المنطلق من إرادة سياسية فاعلة في المجتمع والدولة. وبالتالي فإنّ ذلك المنهج الإصلاحي يعتمد الانطلاق من فوق ويرتكز قصد تحقيق أهدافه على القرار السياسي السلطوي في المقام الأول. لكن لا يمكن الوقوف عند هذه النقطة من التحليل إذ أنّ ابن أبي الضياف لم يتخل عن إيمان عميق لديه بأنّ قوى المجتمع قادرة على دفع العمل الإصلاحي وخلق ظروف نجاحه، وفي هذا السياق يتنزّل دور تلك القوى في إصلاح شأن المرأة.

ويحتلّ المثقّف أو العالم ضمن قوى المجتمع موقعا خطيرا. فهو قادر على

التّأثير على القرار السياسي وصاحبه الشرعي، وعلى المجتمع وقواه الفاعلة وهو قادر على ربط القيم والأهداف العليا بالمصالح والمنافع الآنية والملموسة. كذلك يبقى شرط آخر ضروري لنجاح المثّقف في أداء دور سياسي وهو الالتزام بالقضايا الجوهرية لمجتمعه ومن ثمّة تبرز ضرورة الالتقاء بين السياسي المتبني لمشروع إصلاحي والمثقّف الداعي له: وهذا ما ذهب إليه ابن أبي الضياف: " وعالم رام الصعاب، فأخذها بنواصيها، وقرّب قاسيها وطوّع متعاصيها، يعدل عن القشر إلى اللباب ويذيق حلاوة الشريعة لذوي الألباب، ويفتح للحرج المدفوع أحسن الباب، بسياسة شرعية، أساسها المصلحة المرعية. وآخر قدّمه الزمان فحرّك بما لا يفيد اللسان، و ثابر على ارضاء ذوي السلطان وشدّد في غير العزائم ولوأدّى إلى هدم الايمان... وكاتب يعمل قلمه عمل السنان، ويقود العقول بسحر البيان، يصيب الأعراض البعيدة بالسهام السديدة وآخر يريق المداد، ويشين بياض الطرس بوضر السواد... " (14)

هذا الرأي جديد بالنسبة للنخبة التونسية التي اكتفت فيما سبق بمفهوم تقليدي متعلّق بموقع المثقف أوالعالم في المجتمع إزاء الشأن العام. لقد أطلق أحمد بن أبي الضياف نمطا جديدا من الوعي الإجتماعي والسياسي وإن كان ذلك في مراحله وتجلياته الأولى. ويمكن أن نحصر شروط وميلاد ذلك النمط من الوعي في عناصر ثلاثة: الانتماء الاجتماعي إلى أهل البلاد(عكس بقية كبار موظفى الدولة المنحدرين من أصول أجنبية وخاصة التركية) والإنحياز لمبدأ الإصلاح وطموحه إلى تحقيق قيمه، والاطلاع بحكم مسؤولياته على الواقع والظروف والصعوبات والمخاطر التي تحيط بالبلاد وعلى حقيقة امكانيات إدارة الأزمات الناجمة عن كلّ تلك العوامل من وجهة نظر الدولة أوالمجتمع أو النخب.

على ذلك الأساس تكون الميول الاصلاحية لدى ابن أبي الضياف متّسمة بالواقعية وبرفض المنطق الإطلاقي وباعتبار أن أساس الإصلاح يكمن في عمل الدولة. واعتمد ابن أبي الضياف نظرة جوهرية في بلورة مفهومه الإصلاحي الإجتماعي حيث اعتبر أن التدرّج منهج أصلي من أجل تحقيق مبادئ الإصلاح التي يجب أن تكون في تلاؤم طبيعي مع قيم الديانة والحضارة الاسلاميتين. كما أنّه لم يكن غافلا عن الصعوبات التي تواجه المثقف أوالعالم في الميدان السياسي لذلك صاغ مفهومه (الذي حاول ترجمته في الواقع الملموس) حول اللقاء الضروري بين المثقف والسياسي. لقد قضى احمد بن ابي الضياف سنوات عديدة في مواقع قريبة جدّا من مصدر القرار في قصر الباي: كذلك كان متتبّعا ومحلّلا للتّطورالسياسي في تونس وعارفا بمختلف أوجهه وأبعاده وتناقضاته. ضمن ذلك الموقع، كان أحمد بن أبي الضياف يصارع تناقضاته الموضوعية والذاتية في ذات الحين. فهو حاول ممارسة انجاز الربط بين رجل الفكر ورجل السياسة لكن ذلك لم يتحقق حسب تصوراته. كما أنّه ركّز جهده الفكري على مبدإ التوفيق بين متطلبات العمل السياسي وأغراض وأسس الشريعة.

إنّ مقاربة أحمد بن أبي الضياف في تصوّر عملية التحام المثقّف والسياسي من ناحية، والتوفيق بين الشرع والسياسة من ناحية ثانية رسمت الحدود القصوى التي يمكن ملامستها على صعيد مضامين السياسات البديلة المكوّنة لأصل المشروع الإصلاحي الذي يمكن تحقيقه.

وزاد تطوّرالواقع في تعقيد المشهد أمام ابن أبي الضياف حيث أن ثالوث من الأحداث جاءت في الاتّجاه المعاكس لما كان يحلم به: تنامي الأطماع الغربية في الاستيلاء على تونس بسبب الوهن الذي أصابها ولم تنجح في الشفاء منه، اندلاع ثورة علي بن غذاهم وما أفرزته من تفكيك لأواصرالمجتمع وإرباك

لهياكل الدولة وفشل المشروع الإصلاحي لخير الدين باشا. ويكون هذا المشهد أكثر بؤسا بسبب ضعف انتشار الوعي الاصلاحي في الوسط الشعبي من ناحية، وفي وسط الكتلة الحاكمة من ناحية ثانية.

ذهب بعض الكتّاب إلى اعتبار أنّ الزمن المأزوم الذي عرفه أحمد بن أبي الضياف قد قهره وجعل منه مفكّرا تقليديا وسلفيا ومحافظا، حيث أن مواقفه " لا تتنزّل في اطار تحديثي ومستقبلي ولا كانت تؤشّر لبوادر نهضة حقيقية. كانت تدعو دائما إلى استمرارية التقليد وتتحرك في اطار أساسياته وثوابته المتعارفة عكس خير الدين باشا"..(....) (15)

ذلك نموذج من حكم صادر خارج المنطق التاريخي أي أنّه يقيّم فكر وممارسة ابن أبي الضياف بمقاييس ومفاهيم وآليات تحليل أنتجها ظرف تاريخي وتراكم نقدي ومعرفي منعدمي الصلة بما كان يسمح به الزمن الذي كتب فيه أو نشط خلاله ابن أبي الضياف. وقد نسلّم بأن ابن أبي الضياف له منحى سلفي نسبيا لكن الدراسة المعمقة لفكره تطرح أسئلة واشكاليات لا تتلاءم مع المنظومة الفكرية السلفية في جوهر مواقفها الأساسية وتصوراتها الأصليّة.

كما أن السلفيّة النسبيّة التي ميّزت أحمد بن أبي الضياف لا تجعل منه نموذجا للمثقف السلفي كما ذهب إلى ذلك نفس الناقد. " لقد كان ابن أبي الضياف نموذج السلفي، المتحمّس للإصلاح و تقييد السلطة المطلقة إلاّ أنّ تقليديته والتصاقه المطلق بالنصّ الديني قتلا كلّ توجّه نهضوي وتحديثي في حدود تجربته وشكّلا رغم كل شيء عائقا لكل تطلعات تحديثية مستقبلية (16)

هذا الرأي المتجنّي يقفز فوق التاريخ حيث أنه يروم أن يكتب ابن أبي الضياف خارج حدود التاريخ وأن يسبح عبر العصور غير خاضع لخصوصيات زمنه وظروفه وثقافته الخاصة وموروث مجتمعه : لا يمكن

لأيّ كائن أن يكتب أو أن يفكّر حول أسئلة لم تطرح عليه بفعل الزمن والظرف والحياة في معناها العام. أما الناقد فلا يمكن أن يمنح لنفسه حرّية البحث في فكر أو أثر ما عن أجوبة عن أسئلة طرحت أو طرأت زمنيا أو معرفيا في فترة لاحقة لتاريخ بروز ذلك الفكر أو الأثر.

- التاريخ و تنمية الانتماء الوطني:

ما سبق يقود إلى التساؤل: هل كان فكر أحمد بن أبي الضياف مشدودا إلى الماضي والسلفية المحافظة؟ لكن قبل الإجابة عن السؤال لعلّه من الأوكد أن نطرح سؤالا آخر: هل كان أحمد بن أبي الضياف منغمسا – على المستوى العملي و الفكري– في عصره ومتفتحا على أفق التّطور والتّقدم؟

إنّ الموقع الذي احتلّه أحمد بن أبي الضياف في مختلف المسؤوليات السياسية والإدارية التي تقلّب فيها فرض عليه عبر عملية التأريخ والتقييم التي صاغها في كتاب"اتحاف أهل الزمن بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان" أن يباشر تحليل الواقع ومعضلاته وتناقضاته وانتاج تصوّرات عامة وتقييمات بلغت في بعض المواطن درجة صياغة مفاهيم حديثة.

لم يدرس فكرأحمد بن أبي الضياف بالدرجة التي يستحقها ولعلّ مردّ ذلك طغيان صورة خاطئة لأثره كمؤرخ رسمي لعائلة البايات والحال أنّه ساهم في تأسيس أصول التيّارالإصلاحي التونسي والعربي. لم يكن أحمد بن أبي الضياف مؤرخا(بالمعنى التقليدي والضيّق للكلمة) حيث حاول أن يكتب التاريخ كتاريخ لكنّه أضفى على كتابته بعدا تحليليا وفي بعض الأحيان تنظيريا حين نراه يعلّق على الأحداث مستخلصا العبر وباحثا عن القوانين العامة الفاعلة في منطق التطور وهو يستلهم في ذلك من منهجية وفكر ابن خلدون.

لقد شكّل فكر ابن خلدون مصدرإلهام لكلّ مفكّري التيّارالإصلاحي التونسي

الذين أشاروا إليه صراحة مثل خير الدين باشا ومحمود قبادو، ومحمد السنوسي...). وحاول أحمد بن أبي الضياف - على غرار ابن خلدون- تقديم فلسفته ونظريته للتاريخ على امتداد عشرات الصفحات من مقدمته للأتحاف فضلا علىالإشارة إلى ابن خلدون. أشاد ابن أبي الضياف في اتحافه بخير الدين باشا (الذي ألّف كتاب أقوم المسالك في نفس الفترة التاريخية) وبالطهطاوي أي أنّه قدّم نفسه كأحد وجوه تيّار متعدّد الرموز والأقطاب.

لم يكن أحمد بن أبي الضياف مؤرخا حسب المفهوم التقليدي ولم يارس الكتابة في أفق تقليدي وتبريري يجعل من عملية التأريخ تسجيلا للأحداث من وجهة نظر محدّدة سلفا تمليها مصالح وآراء الأوساط الحاكمة وتقييماتها مع انتقاء ما هو جدير بالتاريخ وما هو غير ذلك. وليس هناك من شيء يمكن أن يكون أكثر خطرا وقابلية لتزييف الحقيقة في الحقل التاريخي من حالة ممارسة الكتابة التاريخية حسب مشيئة سلطوية معنية في المقام الأول بمادة التاريخ. وقد كان أحمد بن أبي الضياف واع بتلك المخاطر التي حاول مجانبتها بروح نقدية صريحة: حيث كتب: «... فحرّكتني رياح الوطن إلى الإطناب في هذا الغرض ورأيته من الحقّ الواجب المفترض، لأنّ صحف الأخبار في هذا الزمان تنقل ما يقوله القائل ويتّفق أن يكون لخصوص غرض، ولا عهدة عليها فيما يعتري الخبر من الصّحة والمرض، بل ربّما نقلت صريح البهتان، ولا لوم عليها في هذا الشأن، لأنّ وظيفتها نقل ما يرد إليها من أخبار الزمان، وأنّى لها بمعرفة من صدق ممن ران والصحف المذكورة كثيرة الدوران، في الجهات والبلدان وربّما حفظها الناظر وروى منها، وهو لم يدر لحقيقة الخبر صحة و لاكنها، هذا من أعظم الأسباب لجمع هذا الكتاب ...(17)

نحن إزاء رأي نقدي لممارسة كتابة التاريخ ومفهوم نقدي للممارسة الصحفية. وما من شكّ أنّ تلك الروح النقدية تحتاجها الكتابة التاريخية والصحفية

العربية إلى حدّ يومنا. وإلى جانب المنهجية النقدية في كتابة التاريخ ينكر بن أبي الضياف هاجس ".. رياح الوطن..." أي أنّه لا يكتب بتجرّد تام بل إنّه يتبنّى مقاربة يمكن أن نطلق عليها نعت " الالتزام" بمصلحة الوطن.

تجلّى الهاجس الوطني لدى أحمد بن أبي الضياف في صور مختلفة خصّت في مجملها مواقف من قضايا وأحداث تعلقت أوعبّرت عن بداية تشكّل كائن وطني واع بمصالحه وطموحاته لعلّ أهمّ حدث يمكن التّعرض إليه في هذا المجال هو ثورة 1864 التي طرحت بالنسبة لأبن أبي الضياف أكثر من اشكال. فهي ثورة شعبية ضد سلطة كان هو أحد رجالها . ولكن تلك الثورة كانت شعبية صميمة وانطلقت من مناطق وجماهير انتمت اليها عائلته.

وان تعاطف ابن أبي الضياف مع الثورة، فإنّ بعض شعاراتها أزعجته. ورغم ذلك يمكن القول إنّ ابن أبي الضياف كان متعاطفا حذرا مع ثورة علي بن غذاهم. حيث أنّه لم يعلن صراحة ذلك التعاطف لكنّه حاول عبر ما كتبه في تاريخه تقديم صورة مشرّقة لمنطلقات الثّوار وأهدافهم.

اندلعت الثورة من جرّاء قرارات الباي المجحفة والمتسلطة الهادفة إلى ابتزاز مشطّ لأموال فلاحين معوزين رغم انعدام الخاصة الاقتصادية الوطنية لذلك: "فبينما الناس في انتظار الوعد بالاسقاط و التخفيف فاجأهم خبر التضعيف فدهاهم ما لا قبل لهم به. فاضطروا إلى الامتناع بلسان واحد." (18)

ومن خلال الثورة برزت زعامة علي بن غذاهم التي صورها ابن أبي الضياف كما يلي:" انّما تراضى الجموع به لأنه لا يمتّ بنسب ولا مجد في بيته وإنّما بما له من المعرفة بالكتابة والحذق في الرأي... مع ذلك لم يظهر من نفسه شيئا من شارات الأمرة بل يواكل العامة ويجلس معهم على التراب كواحد منهم ويحادثهم وهو ضمن ذلك يدسّ لهم أن لا نجاح لعملهم إلاّ بكفّ الأيدي عن العدوان.(19)

ندّد كبار رجال الدولة وبعض وجوه النخبة الاصلاحية(محمود قبادو) والعلماء بثورة علي بن غذاهم. وساهم بعض ممثلي المصالح الأجنبية(قنصل عام فرنسا) في تقويّة مناهضتهم للحركة التمرّدية بتسريب أخبار وتحاليل مرعبة في شانها. لكن احمد بن ابي الضياف حاول تعديل التشويه برصانة وثيقة. فالثّوار- عكس ما زعم القنصل الفرنسي- لم يطالبوا بابطال المجالس حيث أنّه لم يسمع أحد ممن له صوت في هذا الضجيج ألى طلب ابطال المجالس بل الذي سمعناه من عقلائهم وممن نعرفه من عامّتهم ضد هذا.(20) وأضاف المؤرخ عنصرا آخرا لتأكيد تعاطفه مع الثوار باعتبار قتلاهم شهداء وهو ما يعبّر عن تعاطف حقيقي.

طوّر أحمد بن أبي الضياف، عبر ما كتبه، مفاهيم ومواقف تتمحور حول تأكيد الذات الوطنية التونسية وأحقّيتها في تقرير مصيرها. فهو يناصر التونسيين الذين ينعتهم"بابناء البلاد ولادة"معارضا في ذلك الاستحواذ المطلق الذي مارسه المماليك على كلّ امكانيات و خيرات البلاد والاستيلاء على كلّ هياكل ومؤسسات الدولة مثل المجلس الكبير الذي وصفه المؤرخ كما يلي: " ومن غريب الاتّفاق أن العشرين رجلا المنتخبين من رجال الدولة لم يكن فيهم من أبنائها ولادة الاّ العبد الحقير والشريف حسين المقرون والكونت جوزاف راف وغيرهم من أبنائها ولاء (...) كما أنّه من الاتفاق أن هؤلاء الرؤساء على المجالس لم يكن فيهم احد من ابناء المملكة ولادة، بل رؤساء مجلس التحقيق والجنايات ليس فيهم من شروط الانتخاب إلاّ الوجاهة في هذه الدنيا، وليس من العلم إلاّ الإحساس بالأمور الضرورية (21) ومن ثمّة يؤسّس ابن أبي الضياف لنظرة جديدة للوطنية انتماءا وحقوقا وواجبات: "إنّ كلّ واحد من أهل المملكة التونسية لم تصدرمنه جناية تشين عرضه أو تنقص مروءته الانسانية الخ... له الحق في سائر منافع الوطن والدولة من الخطط والخدم إن

كان أهلا". أي أنّه أناط الإستحقاق بالأهلية والمروءة الانسانية ولم ينطها بديانة ولا جنسية. (22)

هل كان هذا الموقف ديمقراطيا أوأنّه غطاء لتبريروجود اليهود(من أصل تونسي) في هيئات تمثيلية. وقد عارض الجنزال حسين موقف ابن أبي الضياف. وللموضوع وجهان مهمّان: ذهب فيهما أحمد بن عبد السلام مذهبا مناقضا لما دافع عنه ابن أبي الضياف، في حين اعتبر حفناوي عمايرية أنّ منطلق المؤرخ كان ديمقراطيا في جوهره (23)

ما من شكّ أن الهمّ الأصلي لابن أبي الضياف هو تأكيد الذات التونسية ومن ثمّة تتأكد رغبته في تقليص نفوذ المماليك وفي دفع البلاد إلى الابتعاد عن النفوذ العثماني والاستقلال عن الباب العالي(المشير أحمد باشا) واستعمال اللغة العربية في المراسلة معه.

رصد أحمد بن أبي الضياف في مؤلفه التاريخي العدو الوطني للذات التونسية (وحتّى لعامة الشعب) في فئة المماليك وليس في الأوروبيين. "لأنه غالب المماليك وغيرهم من أهل الصراية يخرجون اليهم خروج المالك لعبيده، يرون ما يأخذونه منهم حقّا واجبا ويبقونه بأيديهم تفضّلا منهم، ويستعينون على ذلك باستمالة أعيانهم بالرهبة تارة والرغبة أخرى."(24)

انحدر أحمد بن أبي الضياف من أصول تونسية أصيلة شديدة الروابط بالأوساط الشعبية وبقبيلة أولاد عون. وبالرغم من إقامته بعيدا عن مناطق الوسط الغربي (أصل عائلته) فهو لم يندمج كلّيا في الأوساط الإجتماعية ذات الأصول الأجنبية(تركمانية ومملوكية) التي كانت تشكّل القاعدة الأساسية لسلطة الباي التي خدمها بكلّ قواه.

فقد بقي وكأنه بالرغم منه أو عن لا وعي– ممثّلا للوسط الشعبي– في الفضاء الإجتماعي والإداري والسياسي الحاكم. كذلك أراد إصلاح الدولة قصد جعلها

في خدمة البلاد، وساند التيّارالإصلاحي من منطلق "وطني" وقيّم السياسة والسياسيين من وجهة نظر ما يخدم مصلحة الشعب والوطن حاضرا ومستقبلا. كذلك يتصور أحمد بن أبي الضياف أن الانتماء الجسدي هو القاعدة الأصليّة لكل باقي الانتماءات أوهو العنصر الأساسي للانتماء الوطني. ومن ثمة نراه يحتاط من المماليك ومن المسؤولين ذوي الأصول الأجنبية التي كانت فاعلة في مختلف هياكل ومؤسسات الدولة الحسينية. وعلى ذلك الأساس ينتقد المؤرخ سلوك المماليك ويناصر أبناء البلاد ولادة حتى وإن كانوا يهودا وذوي سلوك غير محمود...

كانت لأحمد بن أبي الضياف علاقات ومحبّة وطيدة مع بعض المماليك كخير الدين باشا، والجنرال حسين، و إن عرفت تلك العلاقات بعض الخلافات .

كما ان تصورّه لمستقبل الإيالة التونسية لم يكن خاليا من التاثيرات الاجنبية التي حصلت له من رحلاته إلى اسطنبول وباريس وإطّلاعه على انجازات الغرب الأوروبي(فرنسا) ونظام التنظيمات العثماني وعلى بعض ابداعات الفكر النهضوي و الإصلاحي العربي و الإسلامي.

اعتبر أحمد بن أبي الضياف أنّ الإجتهاد هوعماد الجهد الذهني المطلوب من المسلم المعاصر قصد توفير ملاءمة بين تعاليم الدين والواقع المتجدّد والوعي والسلوك الفردي والجماعي. وهو في ذلك يتبنّى النزعة العقلانية المستنيرة التي بدأت تتنامى في المشرق العربي والاسلامي وتظهرأصداؤها في تونس. وبالرغم من أن موقف ابن أبي الضياف في خصوص المرأة أو فيما يتعلق بالمعتقدات الدينية الشعبية خاصة التي تخصّ الطرق والأولياء الصالحين يجعله يبدو وكأنّه قريب من الذهنية المحافظة والتقليدية، فهو يبلور بالخصوص في اتحافه فكرا سياسيا وإجتماعيا تحرريا شكل لحظة تاريخية حاسمة في عملية بناء الأساس الفكري للتيّار الإصلاحي التونسي. وهو

يشترك مع خير الدين باشا في بلورة القاعدة الأساسية الأولى لذلك التيار وفي صياغة البعض من مفاهيمه و مقولاته و نظرياته.

نروم هنا التاكيد على ما تضمّن فكر احمد بن ابي الضياف من بعد وطني تمثّل في صياغة تعبير مبلور للذات التونسّية واستقلاليتها التدريجية إزاء الهيمنة المملوكية والتركمانية وهو ما يضفي على ذلك الجهد محاولة الربط بين الوطنية والإنتماء إلى الأصول الإجتماعية الشعبية.كما أنّ الفكرة الإصلاحية المطبوعة بطابع وطني تنطلق من قراءة عميقة للواقع لم تكتف باستعراض الأحداث بل إنّ ابن أبي الضياف حاول أن يقدّم تحاليل لأحداث مهمة ومواقف حاسمة و جزئيات ذات دلالة خطيرة.

" وكلّما تقدّم القارئ في مطالعة تاريخ ابن أبي الضياف ازداد ادراكا لشعور المؤلف للمظالم المختلفة التي كان يشهدها يوميا. وممّا ضاق به ذرعا بالخصوص مظاهر التهاون الذي كان البايات وأعوانهم يبدونه نحو عامة التونسيين".(25)

-النقد التاريخي على ضوء مبادئ الاصلاح السياسي:

التاريخ بالنسبة لابن أبي الضياف مادة تحليل وتقييم تعتمد الماضي قصد استخلاص قوانين الفعل والتأثير في المجتمع والوعي الفردي والجماعي من ثمّة استشراف احتمالات التطورات المستقبلية.

"إنّ علم التاريخ، وإن كان من الفنون الأدبية فهو من وسائل علوم شرعية، يكسب الناظر برهان التجريب ويشحذ فكر الأديب الأريب، ليقيس على ما مضى مواقع الانتقاد والرضى، ويرى الأسباب وما تولّد منها والحوادث وما نشأ عنها.و لولاه ماتت الفضائل بموت أهلها، وأدّى ذلك إلى جهلها.."(26)

يشكّل استعراض التاريخ مقدّمة لتحليل أمّهات قضايا الحاضر خاصة منها مسألة صيغ الحكم ومضامين الممارسة السياسية وطبائع الدول والأنظمة:

يرى أحمد بن أبي الضياف أن التاريخ يعرّفنا بنماذج من الملوك والوزراء والدول يمكن تحديد الفرق والاختلاف بينها ومن ثمّة تقييمها وتصنيفها.

"من ملك أثّر على حظ النفس مراعاة الصلاح، بغرس الخير وأسباب الفلاح، وسمت به همّته إلى ملك الارواح، واخر قنع بظواهرالاشباح، فاستباح منها ما استباح، حتّى استريح منه و ليته استراح، لم يبق حسنة تنفع، ولا ذكرا جميلا يرفع. ووزير اقتدت بسياسته الأكابر، ولم ينس ذكره في الزمن الغابر، وآخر ذهب كأمس الدابر، غرّه لمع السراب فأعان على أسباب الخراب".(27)

عبر تحليل التاريخ، يبلور أحمد بن أبي الضياف فكرا سياسيا يقطع مع ذهنية قبول وليّ الأمر دون تمييز وتقييم للخوض في مسألة شرعية أعماله ومناهج ومضامين سياسته كمقياس لشرعيته وقيمة أدائه. وقد قاد تحليل أحمد بن أبي الضياف مسألة تقييم عمل السلطان إلى تقييم ممارسة وموقف المثقّف ازاء السلطان. ومن خلال ذلك التّمشي التّحليلي قطع ابن أبي الضياف مع المنطق التقليدي في الفكر الاسلامي الذي لم يحلل مقام المثقف/العالم سوى من منظور كاتب السلطان أو شريك الرأي أو محترف التبرير لكل قراراته. لكن القطيعة المشار اليها لم تكن أصليّة ومطلقة بل إنّها تبدو في شكل التطوير المنطقي الذي يقرّ ببروز ظاهرة ويحاول حصرها دون مجاوزتها بفعل البلاغة الخطابية والتقليد اللفظي والمفاهيم إلى حدّ التكليس العقلي الذي يقود فهم الحاضر وتحليلهوانتاج خطاب حوله وفق مقولات وأفكار وآليات تحليل التي نبتت في ظروف ماضية. ان فكر ابن أبي الضياف تأكّد استحالة تتطوّر الثقافة الإسلامية(ككلّ ثقافة) إلاّ من داخلها وعلى أساس تراثها المنجز.

كتب ابن أبي الضياف حول العلماء: "و عالم رام الصعاب فأخذ بنواصيها، وقرّب قاصيها، وطوّع متعاصيها، يعدل عن القشر إلى اللباب، ويذيق حلاوة الشريعة لذوي الألباب، ويفتح للحرب المدفوع أحسن باب، بسياسة شرعية،

أساسها المصلحة المرعية، وآخر قدّمه الزمان فحرّك بما لا يفيد اللسان، وثابر على ارضاء ذوي السلطان، وشدّد في غير العزائم ولو أدّى إلى هدم الايمان، وقدّم على الله بما دان"(28)وهو في ذلك يؤسس لنظرة نقدية وجذرية.
في زمن أحمد بن أبي الضياف يتنزّل هذا التحليل في أفق حداثي وهو يشكل قاعدة علمية و سوسيولوجية لتشريح مكانة و دور المثقف في المجتمع و يعبّر عن وعي بالوهن الضارب في المجتمع العربي والاسلامي، وانعكاس للتأثير الأوروبي، ورصد بعض النجاحات التي عرفتها بعض الشعوب الغربية والمشرقية(أوروبا و تركيا خاصة)عبر الرحلات التي قام بها صاحب الأتحاف كما أنّه يعبّر عن رغبة في أن تلعب النخبة الوطنية دورا أكثر فعالية في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي.
إنّ وعي النهضة والإصلاح الذي برز في فكر ابن ابي الضياف لم يكن نتيجة الاطّلاع الفكري وعبر القراءة والرحلات فقط بل إنّ حياته المهنية والمسؤوليات العديدة التي تقلّب فيها جعلته على اطّلاع دقيق على الواقع الملموس للمجتمع وحاجياته ومواطن ضعفه وقوّته وعلى طموحات مختلف قواه الاجتماعية. كما أنه كان بحكم موقعه، على اطّلاع دقيق على قدرات هياكل الدولة وممارساتها ومشاريعها وبرامجها في التّعامل مع عناصر أزمة المجتمع وأسباب تخلّفه التاريخي والحضاري.إذن، فان مقاربة البرت حوراني ثمّ من بعده هشام شرابي تبدو ناقصة حين تعتبر أنّ أسباب بروز مثقفين إصلاحيين راجعة إلى التعليم والتنوير الناجم عن التأثير الأوروبي فحسب: "إنّ بروز المثقّفين والتطوير الإيديولوجي الذي رافقه يجب أن ينظر إليهما كتعبير عن عملية التعليم والتنوير التي نجمت عن الاتّصال المتزايد بأوروبا.(29)
لم يكن المنحى الإصلاحي في فكر أحمد بن أبي الضياف ميلا مؤقتا أوموقفا عرضيا بل إنّه التزام مبدئي بمثابة العقيدة لديه. حيث أنّه أكّد في أتحافه أنّ

منطلقات فكره وكتابته لمؤلف الأتحاف تكمن في مصدرين هما: تخليص الابريز في تلخيص باريز لرفاعة الطهطاوي، وأقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك للوزير خير الدين باشا (30). وما من شكّ أن الإنتماء الفكري المزدوج يعود إلى مضمون الكتابين، حيث أنّ أحمد بن أبي الضياف بعد استعراضه لأصول القانون الدستوري كتب " واذا تتبّعت فروع القوانين على اختلاف أنواعها لا تجدها خارجة عن مقتضيات العدل المعتبر وجوبه في كل ملّة و سدّ أبواب ضده. ومن أراد الاطّلاع على عقد نفيس في هذا المعنى فعليه بمطالعة الفصل الثالث من المقالة الثالثة من تأليف الألمعي الفاضل أبي محمد رفاعة بدوى رافع الطهطاوي المصري الذّي ألّفه في رحلته لباريس و سمّاه " تخليص الابريز في تلخيص باريز" فإنّه لخّص فيه القانون الفرنساوي تلخيصا حسنا بديعا يشهد له بالإنصاف و حدّة الفكر. (31)

و بعد التأكيد على الإنتماء الفكري المشترك بين خير الدين والطهطاوي وابن أبي الضياف وتفضيلهم النظم المؤسسة على قانون دستوري يستعرض صاحب الأتحاف التاريخ التونسي مؤكدا على مساوي الحكم المطلق. فضمن تعرّضه المطوّل لحكم ابراهيم بن أحمد بن الأغلب كتب: " وإنّما أطلنا في هذا الجبار ليرى الناظر حال عباد الله مع الملك المطلق، المفضي إلى كثرة الثوّار وأسباب زوال الدول.(32)، و بعد ذكره مآثر الدولة الحفصية وانجازاتها قبل بروز انحرافات بعض ملوكها: "وانسلخ أواخرهم من هذا الخلق وأرسلوا مواقع نفوسهم في مراتع الشهوة الحيوانية و شرّ الناس لنفسه من جهل مقدارها ولم يتم اختيارها، وفقا- اذا شرهت- أثارها و طار بجناح مرتعها إلى وخيم مرتعها: من الجرأة على القتل، و أخذ الأموال بغير وجه شرعي ولا سياسي، والتصرّف بالقوة الحيوانية، فلا وقوف عند حدّ" (33) و يعود ابن أبي الضياف إلى الكتابة حول المتأخرين من ملوك الدولة الحفصية: "و لم

يكن للمتأخرين فيهم ما يردع أغراضهم النفسانية من وازع شرعي أو سياسي يردع الجاهل منهم كقانون دول الحضارة المحترم عند ملوكها وعامتها – ما التهبت نيران الثوار، و لا وقع بغير أهل الملّة الانتصار." (34)
وأكّد بعض المحللين تأثير كتابات ابن خلدون على نكر الفكر الإصلاحي التونسي خلال القرن التاسع عشر، لكن بقدر ما أنّ ذلك التأثير هو حقيقة واضحة بقدر ما أنّ مناقشة أفكار ابن خلدون من طرف ابن أبي الضياف جاءت لتؤسس للمبدأ الإصلاحي الداعي بضرورة إقرار نظام دستوري يضمن الإستقرار للمجتمع والدولة دون اعتبار الدورة الثلاثية الخلدونية في عمر العصبية. لقد ناقش أحمد بن أبي الضياف تحاليل حمودة بن عبد العزيز في كتابه " الباشي" القائلة أن سبب سقوط الدولة الحفصية يكمن في تناهيها في الحضارة وهو يعتمد في ذلك إلى ما ذهب اليه ابن خلدون في تحليله عن تطور أعمال الدول. فيردّ ابن أبي الضياف أنّ نهاية الدول تأتي بانعدام العدل والعمران فيها. وهو يؤكّد رأيه بأن الدول الأوروبية "التي ترقت في سلم الحضارة إلى منتهاها" لم تعرف الوهن والإنحطاط بل زادت مناعة وازدهارا بزيادة عدلها على أسس قانونية. ومن ثمّة يضيف ابن أبي الضياف المثال التركي ليؤكد رأيه و"ناهيك بالدولة العثمانية فإنّها الآن في المائة السادسة من العمر يتجدّد شبابها بتجدّد القانون الذي أساسه الشريعة الإسلامية وسياسة حال الوقت". (35) لذلك فما من سبب لانهيار الدول عامة والدولة الحفصية بالخصوص بسبب انعدام مقوّمات العدل وتغلغل الاستبداد." والحاصل أن انقراض الدولة الحفصية وخراب دارها سببه الظاهري هو الملك المطلق، الذي انفرد به ملك الملوك."(36)
و استعرض صاحب الأتحاف بعض مآسي و نتائج الحكم المطلق كما عرفته البلاد أثناء الدولة الحسينية فتعرّض إلى مقتل الوزير صاحب الطابع أثناء

صراعات بعض البايات على الملك إثر وفاة حمودة باشا.(37) كما تعرّض إلى بعض الأحداث الأخرى التي وقعت تحت حكم المشير الأول أحمد باشا باي (38) أو تحت نظام عهد الأمان ومحمد باي (39) معتبرا أنّ الإنحطاط وسقوط الدول هو نتيجة حتمية لسياسة الملك المطلق وتقديم الشهوة والغرض على الواجب المفترض" (40).

شكّلت الكتابة التاريخية مادة تفكير لدى أحمد بن أبي الضياف وهو حاول بناء تحليل تاريخي وفق منطلقات فكرية و سياسية أسست لمنهج فكري حاور الماضي بمنطق نقدي لا يخلو من مقاربة تحليله للحاضر. لكن يمكن للناقد لفكر أحمد بن أبي الضياف أن يلاحظ أنّه بقدر ما كان يصيب في استحضار اسباب تدهور وضع الدول بالنظر إلى سياسة قادتها وعلاقاتهم بمجتمعاتهم بالتركيز على طبيعة ومضامين وصيغ ممارسة الحكم فيها، فهو قليل التّمكن من القضايا الدولية أو بالأحرى غير متمكّن من أهمية المحيط الخارجي للأزمات الداخلية. كذلك فنحن لا نعثر عبر تحليلاته التاريخية إلاّ على دراسة للعوامل الداخلية مع تركيز على الممارسة السياسية للحكّام والملوك. وهو شديد الرفض للثورات الشعبية كما كان الحال مع ثورة علي بن غذاهم أو ثورة الأمير عبد القادر في الجزائر التي تجاهلها تماما و لم يذكرها اطلاقا في تأريخه للاستعمار الفرنسي للجزائر.

كان أحمد بن أبي الضياف واعيا بأنّ لأوروبا أطماعا استعمارية في أجزاء من البلاد العربية والاسلامية، وأنّ مناورات القنصليات الأوروبية في تونس كانت تسعى لتوسيع دائرة نفوذ وتأثير بلدانها في الإيالة التونسية. وعلى ذلك الأساس فهو يرى أن الإصلاح الشامل لأوضاع الدولة والمجتمع كفيل بالحفاظ على سيادة البلاد واستقلالها. وعندما نستعرض تقييّم أحمد بن أبي الضياف للاستعمار الفرنسي للجزائر نرى أنّه بقي وفيّا لمواقفه الفكرية

ولمنهجية تحاليله التاريخية حيث أنّه اعتبرأنّ هزيمة الجزائريين نابعة من ضعف قيادتهم السياسية موجّها نقده إلى داي الجزائر: "ثمّ أن الفرنسيس أتى الجزائر بجنود لا قبل لهم بها... واغتر بحصون الجزائر... و مأوى المسكين أنّه في جمع قلّة، و عصبة منحلّة، وطاعة مختلّة". (41)

و تتمثل ضعف القيادة السياسية الجزائرية لدى أحمد بن أبي الضياف في انعدام ولاء الأهالي للجند التركي وعدم ولاء هذا الأخير للداي بسبب تفشّي المظالم ومختلف أنواع الجور." لأنّ أهل الجزائر وأعرابها هم السواد الأعظم سئموا سطوة جند الترك ، و بلغ السيل الزبى، و زهّدهم ذلك في الوطن ، وضاق منهم الطعن ، والمظالم الفظيعة ربّما تقضى إلى مخالفة الشريعة. و جند الترك لمّا احتجز الباشا في القصبة و حصنها، سقط ما بأيديهم من تداول ملكها لمن غلب، فكان همّهم بزوال الباشا أشدّ منه بالمدافعة عن الدار." (42)

لا يحلل ابن أبي الضياف الظاهرة الاستعمارية في حدّ ذاتها أوعلى ضوء دوافعها الخارجية المتعلّقة خاصة بالبلد المستعمر بل أنّه يركّز تحليله على البلد المستعمر الذي يسقط بسبب أخطاء حكّامه أو نخبه أو شعبه تحت النفوذ الأجنبي " وهذه ثمرة إضاعة الحزم و تنافر القلوب بين الراعي والرعية."(43)

لذلك لم يتطرق ابن أبي الضياف إلى الخطر الاستراتيجي الذي يمثّله الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830) على استقلال البلاد التونسية بسبب انشغاله بتحليل أسباب الوهن الجزائري الداخلي المتمحور حول فساد الحكم وتفشي الجور والنفوذ المطلق. ومع ذلك فإنّنا نقف على استنتاج تاريخي لا يقلّ أهمية عن ذلك الذّي يخصّ سلبية الحكم المطلق على حياة الدول والمجتمعات وهو المتعلق بمبدأ أن متانة الانتماء الوطني لدى القيادات السياسية(الملوك) والحبش تضمن إلى حدّ ما الولاء إلى الأوطان. تلك اشارة إلى الوضع التونسي كثيرا ما ردّدها صاحب الأتحاف في كتابه. فبخصوص استعمار

الجزائر كتب ابن أبي الضياف:" ولو كان أبناء ترابها ما سهل عليه ذلك ولا استهان بطرق المهالك، ولذلك كانت بيوت الملوك في البلدان لها التأثير النافع في مصلحة الحوزة، والاحتفاظ عليها غالبا."(44)

الإصلاح و التعامل مع حضارة الآخر:

تتميّز كتابة أحمد بن أبي ضياف بروح هادئة في البحث والتبيين والتحليل بالرغم من أن مضمونها يطرح أحيانا أفكارا جريئة لا تنتمي طبيعيا إلى المنظومة الفكرية والثقافية الإسلامية. وهو يشترك في تلك المنهجية الفكرية مع عدد من مفكري التّيار الإصلاحي التونسي خاصة منهم خير الدين باشا.

"فمقوّمات التفكير السياسي عند كلّ من صاحب الأتحاف وصاحب أقوم المسالك تستند إلى نظرة واقعية يستلهمانها من منابع متنوعة، فثقافة خير الدين –كما تجلّى لنا من خلال مصادره – أقلّ اختصاصا من الناحية الفقهية الشرعية ولكنّها أكثر تنوعا وثراءا، على أنّ ابن أبي ضياف قد تأثّر بخير الدين ومن خلاله بتفكير السيسي عند فلا سفة الغرب واليونان. فالمنهجان متّفقان تطابقا أو تكاملا، وقد أثمرا معا محتوى إسلاميا تشريعيا ونظرة سياسية جدلية". (45)

إذن تحدّدت الأرضية الفكرية والفلسفة السياسية للمشروع الإصلاحي منذ اللحظات التاريخية التأسيسية للفكر والعمل الإصلاحيين في تونس على يدي أحمد بن الضياف وخير الدين باشا باعتبارها نتيجة حوار إيجابي بين الموروث الحضاري العربي الإسلامي و حضاد الجوانب الإيجابية و المفيدة من فكر وإنجازات الغرب المتقدم.

ولم تكن المنهجية الفكرية لدى أحمد بن أبي الضياف (وكذلك عند خير الدين) ملابسة صدفة بل أنها تأصيل لمقاربة تجديدية في الفكر والممارسة. و بالرغم من عمق التكوين الثقافي الديني لدى صاحب الإتحاف، فهو كان مهتمّا بصيغ

التجديد والإحتهاد والتخلص من دعوة العودة إلى الوراء تحت غطاء الأصول الدينية كما كان ذلك في الدعوة الوهابية التي عارضها بشدّة(46) وقال فيها:
أن صاحبها "قصد ملكا يريد الحصول عليه بعصبية دينية...." أي أنّه لم يتعامل مع الوهابية باعتبارها دعوة دينية صرفة با انّه تفطّن إلى أبعادها ومخاطرها السياسية ورفضها بقوة لأسباب لا تتعلق بالموقف العثماني منها كما ذهب إلى ذلك محمد محفوظ (47) بل لأنّها تطرح كظاهرة تاريخية مسألتين تتعارضان مع أسس المشروع الإصلاحي كما تصوّره أحمد بن أبي الضياف بشكل أصلي وهما:
أ- رفض أحمد بن أبي الضياف الثورات الشعبيّة والحركات التّمرّدية كصيغة للتغيير السياسي والإصلاح عامة، حيث أنّه حاول عبر آراءه ومواقفه التنظير إلى مسألتين اعتبرهما ضرورتين متلازمتين وهما ضرورة تحقيق استقرار اجتماعي ووحدة الصّف الوطني من ناحية أولى، وضرورة دفع الدولة في عملية إصلاحية تستهدف إصلاح شؤون الدولة والمجتمع دون تحطيم الرّكائز الأساسية التي يستندان إليها، أي أن أحمد بن أبي الضياف كان أحد دعاة الإصلاح الفوقي (أومن فوق) عبر عمل هياكل ومؤسسات الدولة القادرة الوحيدة – حسب رايه- على انجاح مشروع الإصلاح وهو يشترك في ذلك مع كلّ كبار رموز التّيار الإصلاحي في تونس وباقي البلدان العربية والإسلامية خلال القرن التاسع عشر.
ويكون هذا الموقف الرّافض للثورات الشعبية كصيغ للتغيير أشدّ لدى بعض السياسين المصلحين كخير الدين باشا بسبب المخاطر التي تفتحها الثورات والتي لا تكون قادرة على دفعها لاحقا. ونحن نقصد في ذلك مخاطر السقوط تحت الاستعمار الأجنبي المترصّد لكلّ بوادر الضعف والتّفكّك في وحدة الجتمعات العربية والإسلامية وتراخي ولاء شعوبها إلى حكّامها. لقد كان كلّ

من خير الدين و أحمد بن أبي الضياف لا يعتبران أنّ الثورات الشعبية قادرة خلال المرحلة الـماقبل الإستعمارية على استعادة العافية المفقودة للبلدان العربية والإسلامية بل اعتبرا أن تقوية أركان الدولة و اقحامها في برنامج إصلاحي هو الطريق الكفيل بتحقيق أهداف النهضة. لذلك لم يلتحق مل من صاحب "الإتحاف" وصاحب "أقوم المسالك" بعلي بن غذاهم سنة 1864.

ب- لم يكن أحمد بن أبي الضياف سلفيا بالمعنى الذي دافعت به الحركة الوهابية عن مشروعها الفكري والديني أي أنّه لم يكن من دعاة العودة إلى الوراء أو العودة إلى الماضي كمصدر للاستلهام النظري والعقائدي والسياسي والحضاري من أجل صياغة مشروع لإصلاح شؤون الدولة والمجتمع ونواميس حياة الأفراد والجماعات في البلاد العربية والإسلامية. وبالرغم من شغف ابن أبي الضياف بالتاريخ فهو كان من مؤسسي منهجية فكرية ومعرفية في العلوم التاريخية تساءل الماضي باسم الحاضر ومن أجله. كما أنّ الانغلاق المطلق الذي تتميز به الدعوة الوهابية لا يتماشى مع ما ذهب إليه ابن أبي الضياف من دعوة إلى الانفتاح على ما هو نافع في فكر وحضارة وانجازات الغرب والافرنج بالنسبة للمجتمعات والدول والأفراد في بلاد الاسلام قصد تحقيق نهضة مثلما حقق ذلك الغرب نفسه. كان أحمد بن أبي الضياف يطالب بالتجديد والاجتهاد، والتقيّد بالقانون، والآخذ عن الآخر ما هو نافع و بالعدل والاعتدال،في حين كان المشروع الوهابي ينادي بالعودة إلى نمط ماضوي متجدّد ومنغلق على الذات، رافض الاجتهاد ومستبدع لكلّ تجديد.

لقد انحاز ابن أبي الضياف إلى مبدأ التّفتح على حضارة الغرب وانجازاتها المفيدة دون المطالبة بتقليدها الأعمى أوالذوبان فيها. وهو اعتمد في ما ذهب إليه إلى منهجية فكرية ودعوة سياسية ساهم في تأسيسها بقسط خطير كلّ من

رافع الطهطاوي و خير الدين باشا. فقد نوّه صاحب الأتحاف بكتابين للمفكر المصري وهما قلائد المفاخر في غريب عوائد الأوائل و الأواخر و تخليص الابريز في تلخيص باريز.(48) كما نوّه بكتاب خير الدين باشا أقوم المسالك الذي "جمع فيه من فوائد السياسة، ما تتجلى به الرئاسة عرب أكثره من كتب فرنسوية،على أسلوب ممتع- غريب المنحى، يشهد لصاحبه بالتقدم وقوّة العارضة ".(49)

كما أنّ اطّلاع أحمد بن أبي الضياف على حضارة وفكر الغرب وانجازاته تعدّدت في مصادرها، فهو فضلا على زيارته لفرنسا سنة 1846 واصل التعامل والحوار مع مدرّسي وطلبة المدرسة العسكرية بباردو، وعمّق اطّلاعه عبر مناقشات مع مفكرين وفقهاء تونس والمشرق مثل شيخ الإسلام عارف بك في اسطنبول.

لقد بهر ابن أبي الضياف بانجازات الحضارة الغربية (زيارة فرنسا) إلى أن أصبحت أحد مصادر مشروعه الإصلاحي والنهضوي كما ذهب إلى ذلك أحمد الطويلي: " فالحضارة الغربية عنده بمثابة المرجع الدائم، والأساس الذي ينطلق منه، يستوحي منها آراءه، ويدعّم بها أفكاره، كثيرا ما يحيلناعليها، فهي تساير الشرع في تفكيره، تطغى روحها على كامل القسم النظري من المقدمة (مقدمة الأتحاف) فنرى أحمد بن أبي الضياف يكثر من المقارنة بين حال البلدان الإسلامية التي تتّسم بالإطلاق في الحكم وبين حالة أمصار الافرنج وخاصة فرنسا التي زارها وقرأ عنها والتي اكتشف فيها الحرية والعدالة والأمن والكرامة الانسانية".(50)

افتتن أحمد بن أبي الضياف بما شاهده في فرنسا من تقدّم ورقي وما رآه من نتائج وفوائد حضارة اعتمدت العمل الاجتهاد والحرية والعدل كأسس لبنائها الحضاري.(51) " لقد شاهد أحمد بن أبي الضياف انتشار الأمن والعدل بين

السكّان وإقبال الناس على العمل بجدّ و نشاط وباستقامة واتقان(ج 1،57) وسرّ ذلك هو الأمل (ج1،57) ولاحظ الوضع الإقتصادي المنعش، المتّصف بالحيوية والدأب والحركة، لاحظ معامل النسيج والغزل، ومعامل الحديد وتفنّنهم فيه، ومصانع الأواني المزوّقة الجيّدة، وازدهار الصناعة، وتطوّر المعاملات التجارية الداخلية والخارجية، وسرّ ذلك تمهيد الطرقات بفضل الأمن (ج 1 ص 58) وكلّ ما يسجله المصلح التونسي هو ما افتقده في بلاده، وكأنّنا نحسّ خلال تصويره بشعور الأسف والمرارة لانعدام الحياة السعيدة في تونس بينما هو يرى هذا الإقتصاد المنتعش، وهذه الحياة الإجتماعية الزاهرة وهذه المنشآت والمخترعات التحسينية وليدة الحضارة كالبريد والسكك الحديدية(طريق الحديد ج 1 ص 57) والتلغراف (نقل الأخبار بجذب المغناطيس وهو من أعاجيب الدنيا، ج 1 ص 57) وسرعان ما يهتدي صاحب الأتحاف" إلى سرّ هذا التقدم، وسبب انتعاش هذه الحضارة وازدهارها، يفسّره بأنّ"العقول التي أنتجتها مغذّاة بلبان الحرّية،وناشئةفي مهد الأمان" (ج1ص57). إذن فأساس هذه الحضارة وقاعدتها العمل بمبادئ العدل والأنصاف والمساواة ويذكر من فروع القانون المعمول به هنالك:

1- التساوي بين الناس في الحقوق الانسانية (ج1- 51)

2- العدالة و الحكم بأنظار متعددة (ج 1 – 53)

3- عدم اجحاف الأهالي في الأداءات (ج 1- 52)

4- الترفع من الملوك عن الانتصاب للحكم بين المتداعين (ج1- 58)

5 - مجلس شورى من الأعيان العقلاء ينتخبه الأهالي (ج1-67)

هذا الجزء من تلخيص لاستنتاجات ابن أبي الضياف من زيارته لفرنسا(52) يؤكّد الصدمة الذي تلقّاها صاحب الأتحاف كباقي رواد الاصلاح (الطهطاوي من مصر وأحمد أفندي من تركيا...)والتي خلّفت لديهم وعيا حضاريا

وتاريخيا حفزهم ودفعهم إلى الدعوة بالأخذ بوسائل التّقدم الغربي في مختلف المجالات.وقد عبر أحمد بن أبي الضياف عن تلك الصدمة:" ان القوم سبقونا إلى الحضارة بأحقاب من السنين حتى تخلّقوا بها ، وصارت من طباعهم ، وبيننا و بينهم بون بائن، و الله فينا علم غيب نحن صائرون اليه".(53)

ونحن نجد إشارات في ما كتب خير الدين باشا ومحمد السنوسي إلى الإنجازات الغربية التي شاهداها خلال زياراتهما إلى فرنسا. كما أنّنا نعثر على موقف مشترك لدى أنصار التيّار الإصلاحي التونسي مفاده أن التمكّن من العلوم الغربية قادر على توفير ارضية للازدهار والتقدم بالنسبة للبلدان العربية والإسلامية. فقد نادى خير الدين بالاعتماد على العلم في كلّ المجالات الحيوية في حياة المجتمع " بتوسيع دوائر العلوم والعرفان"(54) حتّى وإن كانت تلك العلوم من مصدر أجنبي كما كتب ذلك أحمد بن أبي الضياف الذي اعتبر باريس موطن علوم و صنائع، و ثروة و سياسة و ظرْف و حارة(55).

ويجد هذا الموقف صدى له في كتاب الرحلة الحجازية حيث كتب محمد السنوسي متحدّثا عما شاهده في ايطاليا من علامات الازدهار والترقي:" هناك وقفت مليّا أفكر في امر أمم هذا الجيل ومالهم من الاعتناء بتكثير المعارف والتنقير عليها ونشرها إلى نفع عموم الجنس البشري حتى وصلوا إلى هذه الغايات و بذلك تحققت سبب تقهقر أمرنا بين أمم العالم".(56)

وأضاف محمد السنوسي في موطن آخر تأكيده مكانة العلم في تقدم الأمم. فقصيدته الفريدة فيالمخترعات الجديدة. نوّه بأهمية العلوم وبفائدة الاختراعات ودورها في تحقيق التقدم والرخاء لعموم الناس، فهو يقول:

فلينظر التحرير في أسرارها	للكهرباء و قـــــوة النيران
ليرى مفاد الاختراع و مالــه	من صالح للمجمع الانساني
و بذا يقدر قدر حلف تمـــدن	لعنان كسب العلم ليس بشأني

وإذا الفتى بالعلم يقصر همّه لمفادة فتراه أعظم جاني (57)

كما أنّه كتب في موطن آخر:

فمفاخر العصر الجديد معارف فيمى يقوم بخدمة الأوطان (58)

تشكّل هذه المواقف أرضية للمفاهيم الإصلاحية المكوّنة لعناصر المشروع الذي حاول خيرالدين وأنصاره تنفيذه عبرإصلاح التعليم الزيتوني و تأسيس الصادقية وعبر نشاط صحيفة الرائد والمطبعة ونشاط المدرسة الحربية بباردو.

وقد برع الشاعر محمود قبادو في الترويج لفكرة أهمية العلوم في كل سياسة تربوية نهضوية.ساهمت في ترسيخ قيم أثرت في الفكرالاجتماعي والسياسي التونسي إلى حدّ نهاية القرن العشرين فهو يقول

دليل اصطفاء الله للعبد علـمـه و تشريفه ان يكشف الحق فهمه

و ما خسر الإنسان وجه سعادة إذا مـن فـنون وفّر سهـمـه.

وهو يضيف إعجابه بتقدم أوروبا و حسرته على انحطاط المسلمين:

فمن لم يحبس خبرا أوروبا وملكها ولم يتغلغل من المصانع فهمه

فذلك في كن البلاهة داجن وفي مضجع العادات يلهيه حلمه

أيجمل يا لأهل الحفيظة أنهم يبزوننا فخرا لنا كان فخمه

لقد فاتنا في بادئ الرأي صوبنا وأشفى لعمري أن يفوت ختمه (59)

مبادئ الإصلاح السياسي:

كماأنّ الإشكاليةالجوهرية في فكرأحمد بن أبي الضياف لم تكن"النهضة الأدبية" كما صاغ مفهومها هشام جعيط (60) بل أنه طرح في المقام الأول قضية الإصلاح السياسي و تغيير شأن الدولة و المجتمع.

كذلك نراه يتدرّج ضمن تحاليله التاريخية إلى بلورة فكر سياسي يعتمد تصنيف أنواع وطبائع الحكم و نقد ما هو غير صالح للمجتمعات العربية

والإسلامية والدعوة إلى النموذج القادر على قيادة عملية الإصلاح و التغيير وضمان حقوق عموم الناس.

تتضمّن صفحات" أصحاب أهل الزمان" فقرات خالدة في نقد الإستبداد السياسي والقهر الناجم عنه. وهو في ذلك يؤسّس لفكر سياسي واجتماعي جديد في تونس ومن ثمّة يشارك في وضع أساس التيّار الإصلاحي الوطني التونسي في أفق تحرري وتقدّمي لم تفتر شعلته على مدى عشرات السنين.

فنحن نكاد نلخّص فكر ابن أبي الضياف في اعتباره أنّ كل أسباب التّخلف والضعف والهزائم "الوطنية" تختزل في وجود الحكم القهري والإستبدادي. فهو كتب«... و من المعلوم أنّ شدّة الملك القهري تفضي إلى نقص في بعض الكمالات الإنسانية،من الشجاعة، وإباءة الضيم، والمدافعة عن المروءة،وحبّ الوطن والغيرة عليه. حتّى صارت بعض الجهات من المسلمين" عبيد جباية" ليس لهم مسقط رؤوسهم وبلادهم ومنبت آبائهم وأجدادهم إلاّ إعطاء الدرهم والدينار، على مذلّة وصغار، والربط على الخسف ربط الحمار، حتّى زهدوا في حبّ الوطن والدار، وانسلخوا من أخلاق الأحرار. وهذا أعظم الأسباب في ضعف الممالك الإسلامية و خرابها..." (61)

التأخرالتاريخي..أو الخراب.. هو نتيجة للحكم القهري والإستبداد: لا يكتفي أحمد بن أبي الضياف بذلك الإقرار بل يتوغّل في تشريح ماهية "الحكم القهري" ومتاهاته حيث يوسّع دائرة تحليله: "لا أضرّ بالعمران، و أدعى لأسباب الخراب، من تقديم الأمر التحسيني على الواجب الضروري، و دليله المشاهدة والتجربة، لأن التحسين قبل استقامة ما يراد تحسينه تقبيح، كمن يزوّق حيطان داره المتداعية قبل علاج إقامتها، فقد تخرّ على يد المزوّق حال التزويق." (62)

إنّ تقديم التحسيني على الضروري سبب من أسباب الخراب. وهو منهج

استبدادي ينبع من سوء التصرف ويقود إلى هدّ الإمكانات التاريخية لدى الشعوب. هذا الراي النقدي لا يزال يطرح اهمّ سيمات الذهنية الإستبدادية المعاصرة(كما كان ذلك في الماضي) فالتغيير الإصلاحي لا يعتمد إلاّ الضرورة التاريخية والموضوعية إذ لا يمكن معالجة التناقضات والمشاكل إلاّ بالتعامل من جذور أسبابها وعناصرها.كذلك حدّد ابن أبي الضياف سيرة أوروبا نحو التقدّم والإزدهار مشيرا إلى اعتمادها ثقافة العمل والكدّ والإبداع في كنف الأمن والحرية: إذ كتب "حيث خلقت قوانين العدل الإستقرار والأمن والحرية فانكبت الشعوب على العمل والجهد ومن ثمّة"هذا التدرج هوالذي أعانهم على ما يطلبونه من العمران ..." (63)

ثبّت ابن أبي الضياف ضمن نسق تحليله ربطا عضويا بين العدل والحرية من ناحية الإستقرار والأمن من ناحية أخرى. كما أنّه يؤكد على جنوح الإستبداد إلى القهر الأعمى وعلى الاستيلاء على أملاك الناس ومصادرة حقوقهم: "كيف يستقيم حال لأمة يعلمون أن نفوسهم وأموالهم بيد واحد: يتصرّف فيها كما يريد لا كما يراد منه، لا يسأل عن ذلك إلاّ في الآخرة فهم والحالة هذه في خطر واضطراب(...) وإذا وقع الخطر زال الأمن، وبزواله يزول الأمل، وبزواله يزول العمل. إذ الخائف لا أمل له في غير النّجاة من الظلم بنفسه و ماله، و ذلك مؤذّن بخراب العمران." (64)

و واضح أنّ أحمد بن أبي الضياف استعرض التاريخ التونسي(والإسلامي) من منطلق تقييمي نقدي مستندا في ذلك إلى فكر سياسي اصيل لا يقطع مع النظرة الدينية الإسلامية ومستلهما عبر الاطّلاع والتجربة – ممّا حقّقه الغرب من تقدم وتحرر ونحن نجد أنفسنا مرّة أخرى أمام ذلك السؤال التاريخي: <u>لماذا تأخرّ المسلمون وتقدّم غيرهم</u> ؟

لكن ابن أبي الضياف يضع أمامنا حقائق وآراء تثير إشكالا كبيرا حيث لا

يمكن للمجتمع والدولة في تونس وباقي العالم العربي والإسلامي – أن يواصلان في النهج الذي اتبعاه إلى حدّ اللحظة التاريخية التي كتب خلالها صاحب الأتحاف: لا يمكن لهما أن يقترضا ن من الآخر حلولا لأزماتهما.

لم يتهرّب أحمد بن أبي الضياف من تلك الصعوبة بل إنّه واجهها في رصانة عميقة. فقد استقى مفاهيمه وطموحاته وآرائه ومقترحاته من إحالة الموروث الحضاري العربي الاسلامي ومن الحداثة الأوروبية دون ارتباك أوعقد. بل على العكس فهو أكّد أن تلك المعادلة ممكنة الإنجاز دون السقوط في توفيقية اصطناعية.

اعتبرأحمد بن أبي الضياف أن التأخّر التاريخي التونسي(والعربي الإسلامي) لا يجد حلاّ له في الحقل التربوي أوالثقافي فحسب (كما تصوّر ذلك بعض الإصلاحيين من بعده) بل إنّه اعتبر جوهر العلّة وموطن الداء يكمن في المسألة السياسية. أي أنّ طبيعة " الملك" تحدّد الأرضية التي تتطوّرت عليها المجتمعات، و"الملك" عند ابن أبي الضياف مرادف للنظّام السياسي وله ثلاثة أصناف:

" ملك مطلق وملك جمهوري وملك مقيّد بقانون شرعي أوعقلي سياسي."

وعلى أساس تجربة ملموسة وممارسة طويلة المدى وعلى أساس اطّلاع متين على التاريخ السياسي التونسي يرفض أحمد بن أبي الضياف الملك المطلق:

"إنّ الملك من هذا الصنف يسوق الناس بعصاه إلى ما يراد منهم بحسب اجتهاده في المصلحة وهو فرد غير معصوم يلزمه ما يلزم البشر..." (65)

كذلك يرفض صاحب الأتحاف النموذج الأساسي للملك في المحيط العربي الإسلامي دون القطيعة مع المنظومة الفكريّة للموروث الحضاري والثقافي. ومن ثمّة نراه يصف "الملك الجمهوري" بنفس الآليات التحليلية معتبرا إيّاه أفضل من الملك المطلق باعتبار أن الاستبداد لا يتوافق مع النظام الجمهوري"

اذ في هذا الصنف نفع دنيوي للعامة والخاصة، حيث كان أمرهم شوري بينهم."(66) فمقياس أفضلية الملك الجمهوري هو طابعه الشوروي (الديمقراطي) حيث أنّ الحاكم " ليس له شيء من فخامة الملك و شاراته بل هو كواحد منهم ينفّذ ما يتّفق عليه الرأي من أهل المشورة، ولهم في ذلك قوانين يحترمونها احترام الشرائع المقدّسة ويقفون عند حدّها.» (67)

لكن يرفض أحمد بن أبي الضياف " الملك الجمهوري لسبب ديني شرعي" لأن منصب الإمامة واجب على الأمّة شرعا يأثمون بتركه." ومن ثمّة فهو يحتفظ بالعناصرالثلاثة المكوّنة لأفضل نمط من أنماط الملك: الإمامة + الشورى+ احترام القانون...."هذا بعد الخلافة، هوالملك الذي يحاط به العباد، ويماط به الفساد، ويناط به المراد، وصاحبه ظلّ الله في الأرض ينتصف به المظلوم، وتداوى بعدله الكلوم، لأنّ أمره دائر بين العقل والشرع، وصاحبه يتصرف بقانون معلوم معقول في سائر أموره، لا يتجاوزه، ويلتزم العمل به عند البيعة، و يؤكد ذلك باليمين في ذلك المشهد فاذا تعمد مخالفته انحلت بيعته من الأعناق..." (68)

عندما كتب أحمد بن أبي الضياف هذه الفقرات استحضر النموذج الأمريكي كمثال للنظام الجمهوري، والنموذج المغربي كمثال للحكم المقيّد بقانون في حين أنّ نماذج الحكم المطلق والمستبد كانت عديدة لديه، وأسباب رفضه وجيهة .

ما من شكّ أن أحمد بن أبي الضياف صاغ مفهومه للإصلاح كإصلاح سياسي من فوق أي أنّه يعني هياكل الدولة في المقام الأول لكن تأكيده الصريح والمبكّرمقارنة مع غيره من المصلحين على الشورى والديمقراطية وعلى التقيّد بالقانون يتضمن اضمارا لإقحام قوى المجتمع في العملية الإصلاحية كما أنّه صاغ مفهومه لحركة الإصلاح كمقدمة للنهوض الوطني

من أجل تقرير المصير والتّقدم.

لقد ساهم أحمد بن أبي الضياف في تأسيس قاعدة فكرية للمفاهيم والمبادئ التي طرحها من بعده دعاة وأنصار التيّارالإصلاحي وهويشترك في تحديد الأفق الفكري والسياسي للنظرية الإصلاحية التونسية مع خير الدين باشا.

إنّ التداخل بين المواقف الفكرية التي يعبرعنها مفكر ينخرط في حلبة الشان العام بدرجة من درجات المسؤولية والممارسة وبين المواقف التي يتّخذها وينفّذها، يصل إلى درجة من التعقيد يستحيل معه التمييز والتحليل إلاّ إذا تمّ تحديد مفاصل أساسية تخص الثالوث الذي ينتج ذلك التعقيد والتشابك. ويتكوّن هذا الثالوث من مضمون المواقف الفكرية المشار إليها من ناحية اولى ، والمواقف العملية التي تبناها صاحب المواقف الفكرية من ناحية ثانية، و تأثير المحيط السياسي العام الذي مارس من خلاله مواقفه السياسية مع اعتبار مكوّنات ذلك المحيط وتناقضاته الموضوعية من ناحية ثالثة.

على ضوء ذلك يبرز في بعض الأحيان تعارض بين فكر سياسي وممارسة مستندة اليه، ويزيد ذلك التعارض تعقيدا عندما يكون صاحب الفكرهو المعنى الأول بأمر ذلك التناقض فيما قام به من ممارسات. كذلك صاغ بعض النقاد تحاليلهم في خصوص فكر وممارسة أحمد بن أبي الضياف أو خير الدين (69) يشترك خير الدين وأحمد بن أبي الضياف في الجمع بين العمل الفكري والعمل السياسي كما أنّهما يشتركان في انحيازهما إلى المنهج الإصلاحي ومضامين وقيم نظريته وهما المؤسسان للقاعدة الفكرية والسياسية للتيارالإصلاحي التونسي خلال الثلث الثاني من القرن التاسع عشر.

لكنّ الفرق بين خير الدين وابن أبي الضياف يكمن في أنّ الأوّل ألّف أهمّ مؤلفاته قبل خوض أهمّ تجربة سياسية في حياته، أما أحمد بن أبي الضياف فهو جنح إلى الكتابة بعد اعتزاله العمل السياسي، وقد سهل على منتقديهما أن

يقولوا أنّ أحدهما لم يكن وفيّا لما أعلنه في كتاباته وأن الثاني لم يكتشف مبادئ الإصلاح إلاّ بعد مغادرة حاشية الباي.

على عكس ذلك الرأي يمكن الجزم بأن أحمد بن أبي الضياف التزم بآراء إصلاحية طوال حياته السياسية، وأنّ فهمه للعمل الإصلاحي كان مصاغا في أفق البحث عن تحقيق ما يمكن تحقيقه وفقا للظروف المحيطة بالفعل الاصلاحي المعني.

تأثّر بن أبي الضياف بتاريخ وفكر ابن خلدون كما أنّه تأثّر باطّلاعه على انجازات أمم ومجتمعات أخرى عبر الرحلات التي قام بها إلى تركيا (1830 و1842) وإلى فرنسا(1846) ممّا جعله متحمّسا لمبادئ التحرر والتقدم. وقد ساعدت دراية ابن أبي الضياف بشؤون الدولة على فهم واقع السياسة ومضمونها وشروطها ممّا جعله يتوخّى مقاربة واقعية من العمل في حقل الشأن العام، كما أنه وسّع دائرة معارضة مقاربته التحليلية للواقع وللفعل السياسي خارج الدائرة التقليدية للمنظور الديني والفقهي المحض.

تبنّى أحمد بن أبي الضياف مبادئ التنظيمات السياسية العثمانية التي شرحها له شيخ الإسلام أحمد عارف باي الذي التقى به باسطنبول في خلال زيارته سنة 1842 ثم انبهر بالنهضة الغربية التي شاهد منجزاتها في فرنسا سنة 1846 ومن ثمّة اعتبر أن أساس النهضة الحضارية يكمن في الاصلاحات السياسية التي يمكن أن تتحقق في الدول والمجتمعات.

وعلىأساس تلك القناعةوعلى ضوء التجربة العثمانية(التنظيمات) وتجربة حمودة باشا في تونس اعتبر أحمد بن أبي الضياف أنّ الإصلاح لا يمكن أن ينطلق إلاّ من صميم قلب السلطة (أي الدولة) وأنّ للعلماء والنخبة دور حاسم في بلورة اسس وقيم ذلك الإصلاح. وقد انخرط شخصيا في ترسيخ ذلك التمشّي حينما سمحت الظروف السياسية بذلك: فهو سهرعلى تحريرعهد

الأمان(1857) كما أنّه شارك ضمن اللجنة التي بعثها محمد باي(1857) لإعداد نصّ الدستور الذي وضع سنة 1861 بمشاركة فريق من أنصار التيّار الاصلاحي من بينهم خير الدين باشا والذي أقرّ لأوّل مرّة في التاريخ السياسي والإداري في البلاد العربية والإسلامية مبدأ الفصل بين السلطات.
كذلك اعتبر ابن أبي الضياف الملك الدستوري ذلك الذي "يتصرّف بقانون معلوم معقول في سائر أمره، لا يتجاوزه، ويلتزم العمل به عند البيعة، فاذا تعمّد مخالفته انحلت بيعته من الأعناق.".. واعتبر الملك القهرى"هو أقوى الأسباب في تدمير البلاد و تخريب العمران انقراض الدول" وأهمّ سبب تمرّد الأهالي ضد سلطة الدولة لأنّها تعاملهم معاملة " عبيد جباية" ليس لهم من مسقط رؤوسهم وبلادهم ومنبت آبائهم وأجدادهم إلاّ إعطاء الدرهم والدينار، على مذلة وصغار، والربط على الخسف ربط الحمار، حتى زهدوا في حبّ الوطن والدار". يختزل المنحى الإصلاحي لدى أحمد بن أبي الضياف المنظور الديمقراطي كما يمكن لمثقف مسلم خلال الثلث الثاني من القرن التاسع عشر أن يتمثّله حيث اعتبر أنه لن يتحسن " حال لأمّة يعلمون أنّ نفوسهم واموالهم بيد واحد يتصرّف فيها كما يريد لا كما يراد منه، لا يسال عن ذلك إلاّ في الاخرة."... وبشكل موازللدعوة إلى إقامة حكم دستوري يلغي الإستبداد المطلق الذي عشّش في ديار الشرق العربي الإسلامي والذي بحكم تسلّطه وقهره للأهالي يخلق مناخا غير مستقرا "وإذا وقع الخطر زال الأمن وبزواله يزول الأمل، وبزواله يزول العمل،إذ الخائف لا أمل له في غيرالنجاة من الظلم بنفسه وماله،وذلك مؤذن بخراب العمران"كماأسلفنا ذكره أعلاه.
ساهم أحمد بن أبي الضياف عبر مواقفه العملية أو كتاباته الفكرية والتاريخية في وضع الأسس الأولى للمشروع الإصلاحي الذي كان خير الدين باشا أهمّ رموزه وقد أحدث قطيعة في موقع وممارسة العلماء داخل حلبة العمل

والتأثير في الشأن العام اذ أنّه عمّق الاتجاه الاستقلالي على الصعيد الفكري الذي برز في مواقف وسلوك بعض العلماء الذين سبقوه مثل إمام جامع الزيتونة ابراهيم الرياحي(1766–1850)(70) أومفتي سوسة على الريغي والذين عبّروا عن آراء مخالفة لرأي الباي وحاشيته في بعض المسائل الخطيرة منحازين إلى مصلحة العامة وإلى قيم العدل والاستقامة. إنّ القطيعة التي أحدثها أحمد بن أبي الضياف لا تعني عرض و شكل الممارسة العمومية لدى العلماء بل مضامينها وارتباط هذه الأخيرة بمضامين المواقف الفكرية المنحازة إلى الإصلاح. فهو لا ينادي ببروز العالم الملتزم أوالمناضل السياسي أوالفقيه العامل في ركاب السلطة بل يدعو إلى انحيازالنخبة إلى مبادئ الاصلاح والنهضة والانخراط في ممارسة تلك المبادئ. وذلك ما عكسته حياته في مختلف مراحلها وممارسته في مختلف فتراتها.

" في القديم اعتزل ابن خلدون المؤرخ السياسة بعد غرق طويل فيها ليفهم عبر مسافة ابتعد فيها عن السلطان، ماذا يجري على الساحة. فكانت مقدمته العظيمة والثابتة في فهم آلية الاجتماع السياسي العربي الإسلامي. وأمّا الفقيه فما لبث أن التحق بالسلطان و اعتزل أوفضّل معاناة الصوفية فتجاوز الفقه وعلم الكلام. إلاّ أن الصوفي عاد فوقع في مرحلة ترهل "الطرق" و تمأسسها في فخ السلطان العثماني من جديد، وأصبح للسلطان فقيه و طريقة." (71)

هذه الخلاصة لعلاقة العالم بالسلطان من خلال التجربة العثمانية تسحب إلى درجات مهمة على طبيعة العلاقة التي عرفاها خلال حكم البايات في تونس خلال القرن التاسع عشر. وعرف أبن أبي الضياف نفس المسيرة التي عرفها ابن خلدون من قبله (وهو الذي تأثّر بليغ التأثّر بفكره) حيث اعتزل العمل السياسي بعد ان غرق عميقا في مجرياته على مدى سنوات طويلة وتفرّغ لبلورة تصورا فكريا لقوانين التّطور التّاريخي.

فشل ابن أبي الضياف في معترك السياسة مثلما فشل ابن خلدون وتفرّغ مثله للعمل الفكري مع ميل واضح لحقل التاريخ بصفة خاصة، وهو نسج على المنوال الخلدوني في صياغة أثره التاريخي فجاءت مقدمة أتحافه تعبيرا مكثفا لفكر سياسي واجتماعي متقلا يتجاوز جزئيات المراحل التي تطرّق اليها المؤلفان بالدرس لكي يشارفا حقل فلسفة التاريخ أو فلسفة سياسية جديدة بالنسبة للمنظومة الفكرية العربية الإسلامية. فقد ثبّت ابن أبي الضياف في إتحافه نقدا جذريا ومعمّقا للاستبداد مؤسسا اللبنة الأولى لما جاء به الكواكبي(1854–1902) من تحاليل الظاهرة الإستبدادية يتجاوزفي قيمتها العلمية ما اعتبر في الفكر السياسي العربي وحتى الغربي مراجع وأصول تحليلية. فالملك القهري الذي هو يدفع إلى قطيعة بين الدولة والأهالي ومن ثمّة تنمو أسباب التمرّد والثورة أما الملك المقيّد بقانون عقلي أوشرعي فلا " صلاح للأمة في هذه الأعصار إلاّ به" (72) لأنّه لا يناقض مبادئ الشريعة ولا يتعارض مع مصلحة الأهالي التي تبقى جوهر السياسة لأنّها"مطلوبة ومعتبرة لأن أحكام الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق ومن أعظم مقاصدها العدل و وسائله" (73) والحكم المقيّد بقانون مستعين بالضرورة بمشورة الكفاءات، "ومن لوازم منصب الملك، على كلّ حال الاستعانة بالوزراء العلماء ولو استغنى عنهم قوي لكان موسى الكليم أولى الناس بذلك."(74)

ولم يتراجع ابن أبي الضياف أمام مبدأ استلهام مبادئ وقوانين و قيم وممارسات من شعوب ومجتمعات وحضارات أخرى(وغيرإسلامية) بل اعتبر أنّ ذلك التّمشي هو منخرط في منطق الحياة باعتبارأنّ تلك الإستعارات " مدارها جميعا العدل و وجوبه معلوم ضرورة وهذه القوانين وسيلة إليه" (75)

على أساس ذلك الموقف يقطع ابن أبي الضياف مع المنظور التحليلي والمحافظ ويؤكد اعتبار العملية الإصلاحية والنهضوية كنتاج لجدلية تاريخية

يتفاعل فيها الأنا الحضاري مع الآخر في إطار التلاقح والإثراء المتبادل تماشيا مع" روح الوقت."

وبعد الاشارة إلى أنّ الإصلاحات هو طريق ضروري بالنسبة للشعوب العربية الإسلامية وأنّ انخراط الدولة العثمانية في ذلك النهج تأكيد لذلك الرأي وأنّ أنماط النجاح التاريخي الذي حقّقته بعض الدول الأوروبية في مجال التقدم جدير بالاعتبار والتأمل: " وانظر حال الأفرنج الذين بلغ العمران في بلدانهم إلى غاية يكاد السامع ألاّ يصدق بها إلاّ بعد مشاهدة، كيف تدرّجوا في أسبابه تدرّجا معقولا، فانهم أسسوا قوانين عدل حتى استقرّ الأمن وذاقوا لذّته وتفيّئوا ظلاله، فاقبلوا و ثروتهم اعانتهم على ما يطلبونه وسهل عليهم أسباب الحضارة من غير تكلّف." (76)

وتأسيسا على هذه العناصر تكتمل لدينا عناصر النظرة التي صاغها أحمد بن أبي الضياف لنموذج الدولة الشرعية وبرنامجها الإصلاحي وهي: ملك+شورى+قانون+اقتباس غذا تأكدت ضرورته من تجربة الغرب الليبرالي الأوروبي... ونحن هنا ازاء لقاء تاريخي مع باقي تصوّرات ومفاهيم المدرسة اللإصلاحية اللبرالية العربية والإسلامية التي بلورمفاهيمهاالأولى الطهطاوي... وسوف نجد لاحقا فيما كتب خير الدين باشا تواصلا على نفس الدرب وانحيازا لنفس النهج الليبرالي.

والليبيرالية التي نعني مصبوغة بطبيعة الحال بمسحة ثقافية ودينية إسلامية وهي تختلف جوهريا مع نمط النظرة التي سوف تظهر في الثلث الأول من القرن العشرين(لطفي السيد، طه حسين...) اذ الجانب الأهمّ الذي استرعى باهتمام رواد الإصلاح النهضوي العربي والإسلامي خلال القرن التاسع عشر هو المتعلق بالحرّية السياسية و رفض الاستبداد دون اعتبار الليبرالية كمشروع تاريخي متعدد الجوانب كما وصفه أديب اسحاق:"الحرية ثالوث

موحّد الذات متلازم الصفات يكون بمظهر الوجود فيقال له الحرية الطبيعيه، ويمظهر الاجتماع فيعرف بالحرية المدنية وبمظهر العلائق الجامعة فيسمي بالحرية السياسية." (77)

لم يتبنّ أحمد بن أبي الضياف وغيره من وجوه التيار الإصلاحي التونسي أو العربي الفلسفة الليبرالية الغربية في مختلف أبعادها.والسبب في ذلك لا يكمن في أنّه "لم يكن من اليسير على مفكري النهضة العرب أن يعوها(الفلسفة الليبرالية) خصوصا وهم يركنون إلى نموذج ثقافي جاهز في ظرف تاريخي محاصر من جهة بالهيمنة الامبريالية ومن جهة أخرى بالهيمنة اللاهوتية (78) وإن كان في ذلك بعض الحقيقة بل أن السبب المباشر يبدو وكأنه بساطة: ماذا يستوجب الوضع السائد بالبلاد العربية والاسلامية من اصلاحات (وان كانت غربية الأصل أوالمنبت) لكي تنهض البلاد وتسلك نهج التقدم والرقي الحضاري على مختلف الأصعدة و الابتعاد عن خطر السقوط تحت النفوذ الاستعماري؟

هوامش و مصادر

(1) نقولا زيادة:اعلام عرب محدثون من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للأطلاسية للنشربدون تاريخ ص 57.

(2) د. محمد الحداد: محاولة في تحليل مستويات الخطاب التاريخي في فصل من "أتحاف أهل الزمان" لأبن أبي الضياف دراسات عربية عدد 10/9 السنة 33. جويلية 1997 ص95 – 116

(3) نفس المصدر: ص 113

(4) أندري ديميرسمان: جوانب من المجتمع التونسي حسب ابن أبي الضياف: منشورات ايبلا. تونس (1996) (بالفرنسية)

(5) أندري ديميرسمان: جوانب من المجتمع التونسي حسب ابن أبي الضياف. منشورات ايبلا. تونس 1196 ص18(بالفرنسية).

(6) نفس المصدر

(7) نفس المصدر.

(8) أحمد بن أبي الضياف: الأسئلة من تلقاء أروبا و أجوبتها أو رسالة أحمد بن أبي الضياف في المرأة " حوليات الجامعة التونسية (عام 1958) نشر الأستاذ المنصف الشنوفي و قد حرر ابن أبي الضياف هذا النص في فيفري 1956.

(9) بشير التليلي: دراسات في التاريخ الاجتماعي التونسي خلال القرن التاسع عشر (بالفرنسية) منشورات جامعة تونس 1974 ص 63-161.

(10) أحمد بن أبي الضياف: الأجوبة ص 66-67 ذكره أحمد عبد السلام في كتابه ابن أبي الضياف. الدار العربي للكتاب. تونس 1984 ص 39

(11)احمد بن ابي الضياف:الاجوبة ص 69-70 نفس المصدر ص 40.

(12)نفس المصدر ص 41.

(13)المنصف وناس: المشاركة السياسية في المغرب العربي الدار التونسية للنش. تونس 1990 ص47

(14) أحمد بن أبي الضياف: الإتحاف... خطة الكتاب ص 6 أورده منصف وناس: مصدر مذكور ص48-49.

(15) المنصف وناس: نفس المصدر ص 54.

(16) نفس المصدر: ص 55.

(17) الإتحاف: ج 1 " أنموذج" (صورة) عدد 5 أورده أحمد عبد السلام: المؤرخون التونسيون في القرن 17 و18 و19 بيت الحكمة. تونس 1993 ص 424-425.

(18) أحمد بن أبي الضياف: الأتحاف ج 5 ص 120

(19) نفس المصدر: ج 5 ص 121-122.

(20) نفس المصدر: ج 5 ص 130.

(21) نفس المصدر: ج5 ص 38.

(22) نفس المصدر أورده: ح عمايرية: ص 16.

(23) حفناوي عمايرية: فجر التنوير العربي الحديث. الصلات الثقافية و الفكرية بين تونس و أقطار المشرق. دار نقوش عربية. تونس(بدون تاريخ) ص 160.

(24) أحمد بن أبي الضياف: الأتحاف: ج 5 ص 128.

(25) أحمد عبد السلام: المؤرخون التونسيون... مصدر مذكور ص 434.

(26) أحمد بن أبي الضياف: الأتحاف ج 1 ص 2.

(27)نفس المصدر:ج 1 ص 2

((28) نفس المصدر

(29) هشام شرابي: المثقفون العرب و الغرب. دار الهناء- بيروت1971 ص 29.

(30) أحمد بن أبي الضياف: الأتحاف ص 46

(31) نفس المصدر: ص 45.

(32) نفس المصدر: ص116

(33) نفس المصدر: ج 2 ص 24

(34) نفس المصدر: ج 2 ص 25.

(35) نفس المصدر: ج 2 ص 26.

(36) نفس المصدر: ج 2 ص 26

(37) نفس المصدر: ج 3 ص 110.

(38) نفس المصدر: ج 4 ص 45.

(39) نفس المصدر: ج 4 ص 245.

(40) نفس المصدر: ج 4 ص 46.

(41) نفس المصدر: ج 3 ص 167

(42) نفس المصدر: ج3 ص 167

(43) نفس المصدر: ج3 ص 168

(44) نفس المصدر: ج 3 ص 168

(45) عبد السلام المسدي: من مقومات فلسفة الحكم في تفكير ابن أبي الضياف و خير الدين. تحليل مقارن. في ملتقى ابن أبي الضياف منشورات مجلة الأبحاث. تونس,1989 ص 41.

(46) أحمد بن أبي الضياف: الأتحاف: ج 3 ص 63

(47) محمد محفوظ: أحمد بن أبي الضياف. دار بو سلامة للطباعة و النشر. تونس1983 ص 59

(48) الأتحاف: ج 1 ص 34

(49) الأتحاف: ج 1 ص 46

(50) أحمد الطويلي: أحمد بن أبي الضياف و التفتح على حضارة الافرنج: في ملتقى أحمد بن أبي الضياف. منشورات مجلة الأتحاف تونس 1989 ص 81.

(51) الأتحاف: ج 4 ص 96-110.

(52) أحمد الطويلي: مصدر مذكور ص 88-89

(53) الأتحاف: ج 4 ص103.

(54) خير الدين: أقوم المسالك. مصدر مذكور ص 59

(55) الأتحاف: ج 4 ص 99

(56) محمد السنوسي: الرحلة الحجازية. الشركة التونسية للتوزيع – تونس 1976 ص 32.

(57) نفس المصدر: ص 222

(58) نفس المصدر: ص 225

(59) ذكره حسن حسني عبد الوهاب: محمل تاريخ الأدب التونسي. مكتبة المنار– تونس 1968 ص 276-277.

(60) هشام جعيط: أزمة الثقافة الاسلامية. دار الطبعة بيروت. 2000 ص 63 و ما بعدها

(61) الأتحاف: ج1 ص 22

(62) الأتحاف: ج 1 ص 57.

(63) نفس المصدر: ج 1 ص 58

(64) نفس المصدر: ج 1 ص 15-16.

(65) نفس المصدر: ج 1 ص 11

(66) نفس المصدر: ج 1 ص 37

(67) نفس المصدر: ج 1 ص 37.

(68) نفس المصدر: ج 1 ص 32.

(69) علي المحجوبي: انهضة الحديثة في القرن التاسع عشر. دار سيراس للنشر. تونس 1999 ص 102-129

– منجي صميدة: خير الدين الوزير المصلح الدار التونسية للنشر 1970 ص386 وما بعدها

(70)أحمد الحمروني: علم الزيتونة الشيخ ابراهيم الرياحي. نشر ميدياكوم. تونس 1996 .ص125

(70)وجيه كوثراني: مشروع النهوض العربي. دار الطليعة – بيروت 1995 ص 50.

(72) مقدمة الأتحاف: ج 1 ص 44.

(73) نفس المصدر: ج 1 ص 45

(74) نفس المصدر: ج 1 ص 26

(75) نفس المصدر: ج 1 ص 45.

(76) نفس المصدر: ج 1 ص 57-58.

(77) أديب اسحاق: الكتابات السياسية و الاجتماعية: دار الطليعة ص 84

(78) أحمد السماوي: الاستبداد والحرية في فكر النهضة. دار محمد علي الحامي. تونس 1988 ص 4

الفصل الثالث

تأسيس الإصلاحية الوطنية التونسية:

خير الدين باشا (1810-1890)

خير الدين باشا:الحرية المؤسسة على العدل

توفي خير الدين باشا باسطنبول سنة 1890 بعد أن فشل في تحقيق مشروعه السياسي و بالرغم من أنه جمع بين يديه – ظاهريا – كلّ أسباب النجاح فهو أنهى حياته مهزوما.

كان خير الدين شركسي الأصل لكنه أصبح تونسي الروح، بعد أن كان مملوكا اشتراه أحد أعوان أحمد باي سنة 1839 وهو طفل(لم يحدّد خير الدين نفسه عمره أنذاك) فانتقل إلى تونس حيث أقحم في خدمة الباي ففتحت أمامه أبواب التعليم والتركيزالأدبي والإداري والعسكري. تفوّق خير الدين في دراسته فسريعا ما اقتحم باب الوظيف منتقلا في الخطط والمسؤوليات الادارية والعسكرية(آلاي أميني بعسكر الخيالة(1842) أمير ألاي(1843)، قائم مقام(1845) أمير لواء(1850)وزير البحر(1857). قبل تعيينه في هذه الخطّة، رافق خير الدين أحمد باي في سفره إلى فرنسا (1846) وقد جعله من أقرب الأعوان إليه وتمّ تعيينه ممثلا للدولة التونسية في ملاحقة محمود بن عياد الذي اختلس أموالا عمومية و فرّ إلى فرنسا ليتجنّس و رافضا تسديد ما اختلسه ومطالبا بديون ادّعى أنها باقية متخلدة لفائدته لدى الدولة التونسية.

وما من شكّ أنّ زيارة فرنسا والإقامة بها لمدّة طويلة أثّرت في فكر خير الدين وجعلته يقارن بين واقع بلده وما سيستوجبه من اصلاحات وواقع الغرب وأسباب الفرق بين هذا و ذاك. قبل سفره إلى فرنسا، كان خير الدين مقرّبا من مصطفى خزندار" ومع ذلك ظهر منه اتّجاه إلى إدارة أقرب إلى الرشد"(1) وزاد قرب خير الدين من مصطفى خزندار بعد ان تزوّج من إحدى بناته اثر تسلّمه خطة وزارة البحر.

كان مصطفى خزندار الوجه الأبرزفي الإدارة وفي الوسط السياسي في تونس خلال فترة تفوق العقدين. وهو كان المسؤول الأول على فساد الأحوال

بالبلاد، ممّا جعلها تسقط في نهاية الامر في مخالب الاستعمار الفرنسي حيث حالف كل الشخصيات المتواطئة مع القوى الخارجية، ووفّـر حماية للعديد ممن سهلوا عملية الاستيلاء المالي والعسكري على الإيالة فضلا على أنّه كان أوّل من ناهض المشاريع الإصلاحية وأنصارها وعمل على إفشالها بمعية ممثلي الدول الأوروبية.

كذلك سوف يرمز كل من خزندار و خير الدين(رغم المصاهرة) إلى اتجاهين متناقضين تماما في المجال السياسي التونسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

تحمّس خير الدين إلى إعلان الباي محمد لعهد الأمان(1857/09/04) كما أنّه شارك في لجنة صياغة الدستور الذي أصدره الباي محمد الصادق(29-01-1864). و قد أحدث بمقتضى أحكام الدستور" المجلس الأكبر" الذي يضمّ 60 عضوا والذي ترأسّه مصطفى صاحب الطابع وعيّن خير الدين نائبا لرئيسه لفترة قصيرة حيث آلت اليه الرئاسة بعد وفاة الرئيس(ماى 1861). وخلال فترة رئاسة خير الدين للمجلس الأكبر برزت أولى أهمّ تناقضاته مع الوزير مصطفى خزندار بشأن إدارة الأموال العمومية ولم يتمكن خير الدين من زعزعة نفوذ الوزير، فاستقال بدوره من وزارة البحر ومن رئاسة المجلس محتفظا بالعضوية فيه(23-11-1862).ومن خلال مجلس الباي والمجلس الأكبر شارك خير الدين في مناقشة أوضاع البلاد و تطوّرها محاولا التقليص من نفوذ الوزير خزندار وأتباعه الذين بدأوا يعبثون بالمال العمومي والمصالح العليا للدولة. كذلك عارض خير الدين-حسب ابن أبي الضياف-(2) فكرة انفاق فواضل الأوقاف على العسكر وإن لم يُلحّ في تلك المعارضة متجنّبا استفزاز الباي. كما أنّه لم يجارالمقترحات الرامية إلى مضاعفة "الإعانة" وهي الأداء على الرقاب سنة 1864 والتي كانت السبب الرئيسي في

اندلاع ثورة علي بن غذاهم. ولم يكن خير الدين وحيدا في ذلك الموقف بل أنّ وجوها أخرى من التّيارالإصلاحي تبنّت نفس الموقف آنذاك مثل الجنرال حسين وساندت شخصيات إصلاحية أخرى ذات الموقف بتفاوت في وضوح الرؤية مثل أحمد بن أبي الضياف ومحمد بيرم الخامس. في حين وقف محمود قبادو ضد الثورة ورجالها صراحة و طالب بقمعها.

اشتعلت الثورة في البلاد التونسية سنة 1864 وقد أطلقها الأهالي إحتجاجا عن تنامي الأداءات إلى حدّ تهديد قوتهم اليومي واعدام قدراتهم على مواجهة حاجياتهم الأساسية. وتحولت الثورة ، بقيادة علي بن غذاهم، إلى رفض الاستبداد والفساد الذي تمكّن برأس الدولة التونسية خلال تلك المرحلة. فقد شكّلت اللحظة التاريخية لثورة 1864 قطيعة بين المجتمع و الدولة.

وجاءت تلك القطيعة و ما لحقها من قمع و دمار وتعسّف زاد من استبداد حكم الباي ومن زعزعة شرعية سلطته من ناحية أولى كما أنّها زادت من ابتعاد الأهالي عن الباي الذي أصبح بالنسبة اليها رمزا إلى القهر والاستبداد من ناحية ثانية. وأخيرا أفرزت الثورة ازدياد عزلة أنصار التّيار الإصلاحي في الدولة وإضعاف قدراتهم في ترسيخ قيم وأهداف الإصلاح وإنجازها في الواقع الملموس.

لم يشكل التّيار الإصلاحي التونسي خلال القرن التاسع عشر حركة سياسية وفكرية مستقلة محددة الأهداف بل كان مكوّنا من شخصيات مترابطة ومتضامنة نسبيا دون أن تكون في مستوى هيكلة و تنسيق عملي أو تنظيمي أو سياسي يوفّر لها نجاعة ميدانية أو حصانة أمنية. كذلك بقي التّيار الإصلاحي مشتّت الجهود والأعمال بالرغم عن التعاطف والتوافق الذي يظهر من حين إلى آخر بين أتباعه البارزين.في ظلّ تلك الظروف حاولت السلطات الفرنسية التّدخل في الشؤون التونسية عبر تحركات القنصل دي بوفال الذي

أعدّ قائمة في الشخصيات التي اعتبرتها حكومته مسؤولة على اندلاع الثورة (وكان من بينها خير الدين) مطالبة بإقالتهم. وقد كان خير الدين مناهضا بشكل صريح لمطالب فرنسا وحثّ الباي(رغم معارضة أعضاء مجلسه الخاص) على رفض تلك المساعي مقترحا في ذات الوقت استقالة الوزير الأكبر مصطفى خزندار.

بدأ خير الدين يبرز كزعيم للقطب الإصلاحي بالنسبة للنخبة الإدارية والفكرية والسياسية وكذلك بالنسبة للدول الاوروبية المجاورة لتونس والطامحة إلى الانقضاض عليها. و نحن نعثر في المواقف التي تبنّاها خلال الفترة التي اعتزل فيها العمل السياسي المباشر والمناصب العليا، على ملامح هامّة من فكره السياسي والاجتماعي الذي سوف يتضمّنها كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" حيث لم يتوان عن استنكار أمر الباي بقتل أميري الأمراء رشيد واسماعيل السني دون محاكمة بتهمة تحريضهما أخ الباي عادل على الخروج عنه و في ذلك تعلق متين باضفاء الطابع القانوني على هياكل و مؤسسات واجراءات الدولة. وقد حاول خير الدين، عبر المهمّتين اللتين قام بهما بتكليف من الباي في نوفمبراثر ثورة بن غذاهم (1864) وفي أكتوبر(1871) أن يضفي مسحة قانونية موضوعية على العلاقة القائمة بين عائلة البايات الحاكمة في الإيالة التونسية والخلافة العثمانية .

وقد قام خير الدين، منذ إستقالته من رئاسة المجلس الأكبر، برحلات عديدة غالبها في اطار مهمّات رسمية لدى السلطات في اسطانبول وفرنسا والسويد والدانمارك وبلجيكيا وبروسيا فضلا على إقامته الطويلة في فرنسا خلال متابعته لقضية الأموال العمومية المختلسة من طرف محمود بن عياد. وما من شكّ أن رحلات خير الدين إلى الخارج (أوروبا و تركيا خاصة) طبعت ذهنه وأثّرت إلى حدّ بعيد على فكره السياسي، حيث تمكّن من المقارنة بين

الوضع التونسي وظروف الدول الأوروبية ، ومن الوقوف على ما اعتبره أسباب التقدم الغربي والتخلف الشرقي (التونسي). كما يمكن الاشارة في هذا المجال إلى أنّ بقاء خير الدين عدّة سنوات في فرنسا سمحت له بفهم النزعة الفاعلة في السياسة الخارجية الفرنسية والهادفة- فيما هدفت إليه-إلى الإستيلاء الإستعماري على تونس ممّا جعله يتحمّس لمسألة مقاومة هذا التّيار على الصعيد الاقتصادي والمالي والسياسي وذلك ما حاول تحقيقه في مرحلتين: رئاسة اللجنة المالية الدولية والمشاركة ثم قيادة الحكومة التونسية إلى حدّ 1877.

كان مصطفى خزندار أبرز وجه من وجوه الفساد السياسي واختلاس الأموال العمومية و الاستبداد، تلك الممارسات التي جعلت البلاد تنهار في قبضة الاستعمار الفرنسي. ورغم المصاهرة برزت الخلافات بين خزندار و خير الدين باشا منذ سنة 1862 حيث عارض خير الدين سياسة الوزير الأكبر المالية وقد هزم خير الدين في هذه المعركة السياسة ممّا أدّى إلى استقالته من رئاسة المجلس الأكبر. وطالب خير الدين باستقالة الوزير مصطفى خزندارإثر ثورة علي بن غذاهم سنة 1864.

بعد أن قام خير الدين، فيما بين 1850 و1856، بمتابعة وملاحقة محمود بن عياد المختلس لأموال عمومية تونسية والذي لقي حماية فرنسية، أصبح شديد الحرص على الاستقلال المالي والاقتصادي للبلاد، وهو ما جعله يعارض النهج الذي اتّبعه مصطفى خزندار ومن بعده مصطفى بن اسماعيل سنة 1877. و قد كانت الدول الأوروبية فرضت على تونس مراقبة لجنة مالية دولية وذلك جراء تفاقم الديون الناجم عن الإكثار من الاقتراض الذي مارسه خزنداربفوائض عالية. ترأس خير الدين اللجنة المالية ثم أصبح وزيرا ليتمكن من مراقبة أعمال تلك اللجنة خصوصا وأنّ مصطفى خزندار بقي على رأس

الحكومة حيث واصل إتّباع نفس السياسة فتفاقم التناقض بينه و بين خير الدين وأصبح يصارع الوزير الأكبر جهرا مما انجرّ عنه استقالة خزندار فعين خير الدين وزيرا أكبرا في 21-10-1873.

بعد أن قضى خير الدين باشا سنوات في مكافحة مناورات محمود بن عياد لدى القضاء الفرنسي حول مسألة الأموال العمومية المختلسة و في الفترة الفاصلة بين عودته من فرنسا سنة 1857 و توليه منصب وزارة البحر ثمّ توليه الوزارة الكبرى سنة 1873، يمكن الربط بين المواقف السياسية التي اتّخذها والمبادئ التي تعلّق بها عبر مطالعته و رحلاته.

وقد تفرّغ في وقت ما إلى وضع مجمل أفكاره ومفاهيمه لاصلاح الشأن الوطني (العربي الإسلامي) في كتابه الذي طبع سنة 1867: "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك". وترجم هذا الكتاب مباشرة إثر صدوره إلى الفرنسية (1868) ثم إلى الإنجليزية (1874) .ونشر ثانية في فرنسا(1875) وطبع بالعربية باسطانبول (1876) وبالتركية (1878) ثم صدرت طبعة عربية في مصر(1881). وما من شكّ أنّ هذا الإهتمام الدولي بالكتاب يؤكّد قيمته الفكرية والسياسية ودور خير الدين في بلورة المشروع الإصلاحي على الصعيد العربي الإسلامي. (3)

اعتبر محمد الفاضل بن عاشور أن الشاعر محمود قبادو هو" الذي كوّن ذلك المذهب الفكري الجديد الذي ساد على الحياة العقلية وتطورت به الحياة الأدبية." (4) وقد يكون هذا رأي صائبا لو اقتصر على" الحياة الأدبية" لكنّه يجانب الصواب إذا ما اعتبرنا أنّ التّيارالإصلاحي يتضمن الحياة العقلية والمجال الفكري والعمل في الحقل العام بكل أبعاده الإجتماعية والسياسية والإدارية والإقتصادية والثقافية.

أثّر محمود قبادو في وسطين كما أشار إلى ذلك محمد الفاضل بن عاشور:

وسط المدرسة الحربية بباردو خاصة الجنرال حسين والجنرال رستم والوسط الزيتوني خاصة سالم بو صاحب ومحمود بيرم.(5) و يعدّل الكاتب رأيه نسبيا حين يحلّل مكونات التّيار الإصلاحي المتنامي " فكان من تلاقي العصابتين، الحربية والزيتونة وتكتّلهما ما كوّن حزبا قائما على أساس نظري في الإصلاح العلمي والإجتماعي،والسياسي والإداري،بدأت مساعيه تبرز في صميم الحياة الدولية،وانتصب في صدره الوزير خير الدين للزعامة المطلقة"(6) . تزعّــم خير الدين ذلك الحزب وأصبح رمزا لمنهجه وقيمه وقد تجاوب المشير أحمد باي مع التّيار الإصلاحي الملتفّ حول خير الدين. ولمّا جاء المشير محمد باي بعد وفاة ابن عمه أحمد سنة 1855، تعثّر في بداية عهده العمل الإصلاحي وتراجع نفوذ أنصاره وانتعش أخطبوط الفساد والتواطؤ مع الأوساط الإستعمارية الأوروبية الطامعة في الانقضاض على البلاد التونسية والذين كثفوا تحركاتهم صلب النخبة الإدارية والسياسية وحول أسرة البايات عبر القناصل وخاصة منهم ليون روش (القنصل الفرنسي).

اشتدّت التناقضات بين القطبين وخاصة بين زعيمه خير الدين من ناحية ومصطفى خزندارمن ناحية أخرى وانتهت المعركة باقناع المشير الثاني بلزوم اجراء نظم إصلاحية في حياة البلاد وشكل الدولة، امتثالا بما شرعت له أحكام الدين من طرف ذوي الثقافة الزيتونية من أنصار الإصلاح، وخضوعا لإلحاح قنصل فرنسا وقنصل أنجلترا الرامي إلى مرام سياسية بعيدة ليس هذا محل شرحها، واستسلاما لواجب مجاراة الخلافة العثمانية وما سنّته من الإصلاحات التي جاءت بها فرمان الكلخانية والتنظيمات الخيرية".(7)

اتّخذ محمد باي اجراءات إصلاحية (منها اصدارعهد الأمان). وبعد وفاته سنة 1860 واصل شقيقه محمد الصادق على ذلك الدرب " فدخل من أوّل

أمره تحت النظام الدستوري، خاضعا للفكرة الإصلاحية وابتدأ عهد ولايته بالانجازات الهامة لعوامل التطور"(8) مثل تركيز سلك البرق بين تونس وأوروبا، وبعث المجلس الأكبر(برلمان...) والمجالس البلدية، وتأسيس جريدة الرائد التونسي والمطبعة الرسمية.

و خلال هذه المرحلة وبالرغم من أنّ خير الدين لم يكن على رأس الحكومة فهو أصبح القطب المؤثّرعلى الحياة السياسية والفكرية مدعوما في ذلك بفريق من"أرباب القلم" مثل أحمد بن أبي الضياف وبيرم الخامس وسالم بوصاحب ومن "أرباب السيف" مثل الجنرال رستم والجنرال حسين. وبسبب ذلك انصبّت على هؤلاء، منذ اندلاع ثورة علي بن غذاهم سنة 1864، حملات النقد والتآمر من جانب خصوم النهج الإصلاحي المتموقعين حول الباي وحاشيته السياسية والدينية و من بعض ممثلي الدول الأجنبية خاصة منهم قناصل فرنسا وانكلترا وايطاليا المتنافسين في بسط نفوذ بلدانهم في الإيالة.

إثر ثورة علي بن غذاهم، تدهورت حالة البلاد: فتعطّل النظام الدستوري بتعليق دستور سنة 1861 وتجمّد عمل المجالس وانهارالوضع الإقتصادي والإجتماعي بسبب اتّساع رقعة التمرّد ومضاعفاته كما وهنت استقلالية البلاد بسبب تفاقم الديون المالية لفائدة الدول الاجنبية ممّا انجرّ عنه انتصاب لجنة مالية دولية لمراقبة ميزانية الدولة 1869..." فاتّخذ خصوم الدعوة الإصلاحية تلك الحالة المحزنة التي أصبحت عليها المملكة وسيلة للتنديد بدعاة الإصلاح والتشهير بهم وسياستهم الدستورية، وأصبحوا منظورا إليهم بالنظر إلى المناصب السياسية منهم مثل خير الدين و حسين و رستم إلى التخلي و ذووا المناصب العلمية والمقامات الأدبية إلى الانكماش و الانزواء مثل بيرم وأبو حاجب."(9)

ألهم خير الدين الإصلاحات التي عرفتها تونس فيما بين1857 و1862 و سانده

بعضها الآخر ومن ثمّة شخّص الأوساط المعارضة لها وتحالفات تلك الأوساط مع القوى الأجنبية المتربّصة بالبلاد لكن غياب المناخ الديمقراطي وأطر ممارسات الحرّية السياسية جعل صيغ وأساليب الصراع الدائر بين دعاة الإصلاح و خصومه تجرى حسب السلوكيات و الطرق التقليدية حيث لا تتجاوز الحوارات و السجالات دوائر سياسية واجتماعية ضيّقة. ويدور النزاع بمنهجية وطريقة متعثّرة وجزئية لا تمسّ بأصوله ومضامينه وأبعاده فضلا على ضيق وسط النخبة الإدارية والسياسية الحالمة وتشابك علاقات أفرادها المصلحية والعائلية.

عاد خير الدين إلى مباشرة العمل السياسي صلب الحكومة منذ سنة 1870 بعد أن قضى ما يناهز تسع سنوات معتزلا ومنكبّا على التفكير والكتابة. ونحن لا نجاري الرأي القائل أنّ خير الدين هو قبل كلّ شيء مفكّر وليس بصاحب مشروع سياسي كما ذهب إلى ذلك بعض الكتّاب مثل عزت قرني حين كتب:" فهو اذن عرف مجد الحكم ووصل إلى اعلى المناصب الإدارية الإسلامية، ومع ذلك فإنّه لا يذكراليوم إلاّ بكتابه المذكوروعلىالأخصّ بمقدمته..." (10)

كان خير الدين رجل دولة و صاحب مشروع سياسي مستند إلى أرضية فكرية لكن ممارسة برنامجه السياسي خلال الفترة التي قضاها في الوزارة تخللتها أزمات وتناقضات ومناورات معادية (له شخصيا خاصة وللمصالح الوطنية عامّة) ممّا جعله غير قادر على تنفيذ ما رسمه من أهداف و تحقيق أغراضه الإصلاحية.

إنّ الظروف الوطنية والدولية بما تضمنته من مضاعفات هي التي أسّست محدودية سياسته الإصلاحية: ذكر محمد الفاضل بن عاشور أنّ "لآثار الإصلاحات السياسية "لخير الدين"أركاناأربعة" وهي إنشاء المدرسة الصادقية،

وتنظيم التعليم الزيتوني وإنشاء المكتبة العبدلية، وتشجيع حياة الطباعة والصحافة و النشر.(11)

هذه الإصلاحات مهمّة في حدّ ذاتها لكنّها ليست جوهر البرنامج الإصلاحي الذي طمح إليه خير الدين والذي كانت البلاد في حاجة إليه في المقام الأول. كما أن تلك الأركان الأربعة لم تكن أهمّ "آثار" الجهد الإصلاحي الذي بذله الوزير الأكبر. لكن الأركان الأربعة التي ذكرها محمد الفاضل بن عاشور شكّلت مقدمة أساسية لباقي حلقات العمل الإصلاحي الذي خاضه خير الدين كما أنّها حدّدت التربة التي نمى عليها جيل جديد من النخبة الوطنية التي استلهمت الفكرة الإصلاحية من عمل و فكر خير الدين و عمّقت الوعي الإجتماعي والسياسي وحوّلته إلى عمل وطني في أفق حداثي.

أنشئت المدرسة الصادقية سنة1874 ثم شرع في إصلاح التعليم الزيتوني"وقد نجح خير الدين نجاحا عظيما في تحقيق المراد من انشاء الصادقية وإصلاح التعليم الزيتوني، بحيث أصبحت الشبيبة التونسية،على اختلاف منهجي تعليمها، متأثرة بالمبادئ التي جاهد دعاة الإصلاح، أربعين سنة في سبيلها (..)، فأصبح من هذا التّلاقي بين اتّجاه الصادقين واتّجاه الزيتونيين، الوزير خير الدين هو رائد الشبيبة وزعيمها، وأصبحت المبادئ الإصلاحية التي بسطها في كتابه هي المثل الأعلى الذي يفادى الشباب في سبيله لتحقيق نهضة الوطن."(12)

اضاف الشيخ بن عاشورفي سياق تحليله: "ولقد أعانت المؤسستان الأخريان وهما المكتبة والمطبعة على تعميم هذا التّوجه خارج الوسط الدراسي، و نشر أشعة الفكرالجديد بين ذوي الثقافة من الكهول والشيوخ على اختلاف أصنافهم و تفاوت درجاتهم."(13)

ساعد خير الدين على خلق ظروف نشر الوعي الإصلاحي والهاجس الوطني

وسط نخبة البلاد وتكوين جيل جديد من المتعلمين الشبّان وذلك قصد تعزيز صفّ المنحازين للنهج التجديدي ومقاومة الأوساط المعارضة له. وهو في ذلك يؤكد فهمه لخطورة الوضع التونسي من ناحية أولى، ولتفاوت موازين القوى بين القطب الإصلاحي والقطب المحافظ والمتحالف مع القوى الأجنبية والإستعمارية صلب النخبة الدينية والسياسية والإدارية التونسية من ناحية ثانية.كما أنّ تلك الأركان الأربعة لآثار خير الدين سوف تحتلّ مكان الصدارة في فكر ومطالب واهداف الحركة الإصلاحية والوطنية التونسية منذ منتصف الثاني للقرن التاسع عشر. كذلك سوف نرى كلّ دعاة النهج الإصلاحي (الجيل الذي جاء بعد خير الدين) يتعلّقون بمسألة إصلاح التعليم ونشره وتعصيره، ومسألة رعاية وتكوين الشباب ليصبح قوّة تغيير المجتمع وتحديثه، وبمسألة حرّية الإعلام والنشر. وحتّى بعد تخلّي خير الدين عن الوزارة فإنّ الشباب بصفة عامة كان في مقدمة قوى العمل الوطني في مختلف مراحله كما أن مشاركة الوسط الزيتوني والصادقي في سيرورة تلك الحركة التاريخية كانت دائمة ومعطاءة. أمّا الإعلام فهو رفيق طريق النضال منذ الأيام الأولى لجريدة"الحاضرة" حتى تحقيق الاستقلال (1956)

وساهمت الاركان الاربعة " من مجملها في نسج قوّة المقاومة الحضارية والثّقافية للهيمنة الإستعمارية على تونس منذ انتصاب الحماية الفرنسية (1881) بالعمل على تمتين اسس ومقوّمات الشخصية الثقافية التونسية وهويتها الوطنية التي شكّلت القاعدة للوعي الوطني والكفاح التحريري. كذلك ترك خير الدين بصماته في حركة الانعتاق الوطني منذ أولى انجازاته... ونزلت بالبلاد الكارثة العظمى كارثة الإحتلال الفرنسي سنة1881. كانت الأمّة التونسيّة ترى في تلك المؤسسات الثقافية، أقوى حام لكيانها وأنقى مادة لتغذية روح الثبات فيها، لتصمد في وجه ما يهدّدها من عوامل الفناء. وكان

الإستعمار الفرنسي يرى في تلك المؤسسات أعظم حائل بينه و بين ما يريد من تخدير الأمة ليبتلع سيادتها القومية ثم يبتلعها هي بذاتها فإنّ يد العدوان الإستعمارية قد امتدت في سرعة إلى تلك المؤسسات فدخلت الحرب الإستعمارية من أوّل يوم في صميمها...

"وكانت معركة قاسية لعب فيها رفيق خير الدين الشيخ سالم بوحاجب دورا رياديا خطيرا حيث شكّل حلقة الإنتقال بين الجيلين الأوّل والثاني في الحركة الإصلاحية الوطنية التونسية بعد أن توفّي أحمد ابن أبي الضياف(1874) وأبعد خير الدين(1877) وفارق محمد بيرم الخامس البلاد هائما في بلاد الشرق (مصر) وانقطع محمد السنوسي عن الحياة العامة، وأبقى الجنرال حسين مبعدا في أوروبا (وتوفي في ايطاليا) والوزير جنرال رستم الذي اغترب فيما بين تركيا ومصر (توفى في الإسكندرية)... أمّا محمد العربي زروق(رئيس بلدية تونس ومدير الصادقية سابقا) والذي قال لا لمعاهدة الحماية أشير إليه بالإلتحاق بالأساتنة ثمّ توفي في المدينة.

وتكمن الأهمية التاريخية لخير الدين في فعله التأسيسي للأرضية الأولى لانطلاق حركة العمل الوطني التونسي، بل تتجاوز ذلك على الصعيد النظري والعملي. ونحن لا نرى فائدة في المقاربة التحليلية التي تروم فهم الدور التاريخي الذي لعبه خير الدين عبر المقارنة بين ما كتبه في "أقوم المسالك..." وما نفذه على رأس الوزارة اذ أن تحليل الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة في تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالاقتران مع طبيعة العلاقة التي تربط الايالة مع المحيط الخارجي الإستعماري المتربص بها يقودنا إلى فهم التناقضات والمضاعفات التي واجهها خير الدين حينما تحمّل المسؤولية الحكومية الكبرى ومن ثمّة تقييم الإمكانيات الحقيقية المتاحة له.

- الإصلاح و مقتضيات السيادة التونسية:

كان الوضع التونسي فاسدا على جميع الأصعدة خلال ربع القرن الذي باشر خلاله خير الدين الحياة العامة في مواقع هامة و مؤثرة، و كانت البلاد مهددة في استقلالها.

بقدر ما تشبّع خير الدين بقيم ومبادئ وانجازات الحضارة الغربية أثناء إقامته بفرنسا في مطلع خمسينات القرن التاسع عشر، بقدر ما فهم عمق وخطورة تنامي الميل الاستعماري الفرنسي بصفة عامة وأطماعها في تونس على وجه الخصوص. لذلك نراه يتبنّى تحليلا سياسيا مفاده أن تطوير العلاقة بين الايالة التونسية بالباب العالي كفيل بالحدّ من الخطر الأوروبي والفرنسي على سيادة تونس وهو المقصد الأصلي لسفره إلى اسطانبول سنة 1859 ملتمسا لوثيقة التنصيب للباي محاولا تثبيت وضع تونس كجزء من الامبراطورية و إن كانت تتمتع بحكم ذاتي، وهي وضعية تجعل الامبراطورية الإسلامية باقية في وحدتها وصمودها أمام المشاريع الإستعمارية الأوروبية.

وإن أخفقت هذه الرحلة في مهمّتها الأصلية، فنحن نرى خير الدين يعيد الكرّة بتكليف من الباي ثانية سنة 1864 محاولا تحقيق نفس الغرض والحال أنّ الأوضاع التونسية زادت في التّدهور على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي (ثورة علي بن غذاهم) وعلى الصعيد المالي والدستوري (اخفاق الإصلاحات سنة 1857-1861). وأخفق خير الدين ثانية في مهمته بسبب الموقف العثماني وانسحب من الحياة العمومية ليعيد التفكير في خطّة الإصلاح وأولوياتها وليؤلّف كتابه " أقوم المسالك...". وعاد خير الدين إلى إسطنبول سنة 1871 لنفس الغرض فنجح هذه المرّة حيث صدر فرمان عن الباب العالي ثبّت وضع تونس كجزء من الإمبراطورية العثمانية متمتّعة بحكم ذاتي وما من شكّ أن السلطة العثمانية تجرّأت هذه المرة على الاستجابة لطلب الباي

واستجابت لمجهود خير الدين بسبب الوضع الدولي الذي برز إثر الهزيمة الفرنسية في الحرب ضد ألمانيا سنة 1870.

منذ عهد باكر اعتبر خير الدين أن الخطر على استقلال البلاد أمر خطير. وقد زاد في مخاطره تهافت بعض الأوساط الحاكمة(وزراء ووجهاء)أو بعض الأمراء والبايات المتكالبين على السلطة وعلى التحالف مع بعض الدول الأوروبية والعكس بالعكس سعيا على مكانة أو منافع شخصية وفاسدة أصلا.

وحاول خير الدين تعزيز السيادة التونسية إزاء مصدر الخطر الأوّل ضدها (أوروبا) بتأكيد أن تونس جزء من الامبراطورية العثمانية متمتع بحكم ذاتي سعيا منه لإقحام الباب العالي في المعادلة الدولية للمسألة وجعل الدول الأوروبية تقلع عن حلم الاستيلاء على الإيالة باعتبار ذلك عدوانا على الإمبراطورية العثمانية. وقد يرى البعض أنّ ذلك الموقف نابع من "مفهوم الأمّة الإسلامية ونزعة عثمانية لدى خير الدين، خصوصا و أنّ محور تفكيره الخاص لم يكن الأمة القومية كالطهطاوي بل الأمة الإسلامية."(14)

انكبّ اهتمام خير الدين على تفادي سقوط تونس في مخالب الإستعمار الأوروبي فحاول اتّخاذ الخلافة العثمانية درعا ضدّه ، أي أنّه حاول معالجة المسألة سياسيا في ظلّ ظروف سلبية .

وكان خير الدين يلقي معارضة في مسعاه من طرف الدول الأوروبية ومن تحالف معهم من النخبة الحاكمة (مصطفى خزندار...) ومن جانب البايات الذين كانوا يميلون إلى تعزيز استقلاليتهم بالنسبة للسلطة العثمانية رغم الوهن المتفشي في قدراتهم الدفاعية ومن طرف السلطة العثمانية التي لم تكن تميل إلى الإنخراط في صراع مع الدول الأوروبية الغربية بسبب مصير الإيالة التونسية. و قد فهم خير الدين ذلك ممّا جعله يتّبع نهجا سياسيا حذرا بعدما أن أصبح وزيرا أكبر(1873) أي أنّه أبقىعلى توازن بين الدول الأوروبية الثلاث

التي كانت لها مصالح ومطامع هامة في تونس(فرنسا وإيطاليا وبريطانيا) محاولا عدم التنازل لأي طرف منها أكثر من الآخر. وفي هذا الإختيار الهادف إلى الإنتفاع من تناقضات الدول الأوروبية خاصة من طرف دولة لا تملك وسائل قوّة فعلية تسمح لها به، وفي هذا الإختيارتكمن أسباب مناهضة تلك الدول لخير الدين وبالتالي محاولات افشال سياسته وسد الأبواب أمامها ودفع الباي إلى الاعتماد على الأوساط الإجتماعية والسياسية المتحالفة أو المتواطئة مع إحدى الدول الأوروبية المعنية أو مع جميعها.

وقد فشل خير الدين في تحقيق هدفين مركزيين في فكره و في برنامجه السياسي: محاولة ضد النفوذ الأوروبي بالنفوذ التركي وإقامة بعض الرقابة الدستورية على سلطة الباي." (15) لكن هذا الفشل لا ينفي أنّه وضع المسألة الوطنية ومسألة إقامة ما سمّاه في كتابه أقوم المسالك "المؤسسات السياسية القائمة على العدل و الحرية" في رأس قائمة أهداف البرنامج الإصلاحي وأنّه خاض معارك مريرة من أجل تحقيقها كسبيل وحيد للنهضة الوطنية. و بعد اقالة خير الدين (1877) من الوزارة الكبرى انتقل إلى تركيا حيث تبوّأ مركزا سياسيا هاما حتى عيّنه السلطان عبد الحميد في1878 صدرا أعظما. لكن سرعان ما واجه خير الدين نفس العوائق السياسية التي لاقاها في تونس: "الفوضى المالية، والصراع على النفوذ بين الدول الكبرى ، ورغبة السلطان في الاحتفاظ بسلطته المطلقة "(16) كذلك اعاد التاريخ نفسه وقال كلمته في انّ سياسة الإصلاح لن يكتب لها النجاح في ظلّ تلك الظروف. فغادر خير الدين المسؤوليات السياسية (1879) و قضى بقية حياته معزولا في اسطنبول.

إنّ الظروف التاريخية التي عاش فيها خير الدين ومعاصروه من المصلحين لم تكن تسمح بتحقيق الأهداف الكبرى التي انحازوا إليها بسبب شبكة متينة و قوية من الأسباب و العوائق حيث موازين القوى الإجتماعية

والسياسية و الثقافية بين التّيار الإصلاحي و التّيار المحافظ صلب المجتمعات الإسلامية لم تكن تسمح بانتصار الدعوة الإصلاحية. تلك الدعوة التي حدّد خير الدين مقاصدها الأهم :" الأول، حمل أصحاب الغيرة و الهمم من رجال الدين و الدنيا على السعي في سبيل كل ما يؤول إلى خير الأمة الإسلامية وهو مدنيتها ، من التوسيع لحدود المعرفة و تمهيد للسبل المؤدية إلى الازدهار، مما لا يتم الا بفضل حكم صالح، والثاني، اقناع العدد الغفير من المسلمين الذين غرس في أذهانهم النفور من كلّ ما يصدر عن غير المسلمين من أعمال ومؤسسات، بضرورة انفتاحهم إلى ما هو صالح و منسجم مع الدين الإسلامي من عادات اتباع الديانات الأخرى".(17)

وبالرجوع إلى مختلف الوثائق الشخصية التي نشرت كمذكرات له نقف على جملة من المبادئ الأصلية لديه والتي قادت حياته السياسية وشغلت فكره. (18)

وتتمحور تلك المبادئ الأصلية حول ضرورة إصلاح شأن المجتمع والدولة الإسلاميين وإمكانية النجاح في ذلك المسعى على أساس تعبئة كل الطاقات التجديدية والمعنية بالتغيير الإيجابي للحالة الإسلامية، شرط النجاح في عدم السقوط تحت النفوذ الاستعماري الأجنبي، و شرط القدرة على الأخذ بالأسباب الحقيقية للنهضة الأوروبية التي تنسجم مع المبادئ الإسلامية.

سوف نتعرض إلى أهمّ القضايا النظرية التي هيمنت على فكر خير الدين السياسي والإجتماعي في فقرة لاحقة.لكن منالضروري الإشارةهنا، إلى عنصرين اساسيين في كلّ تحليل للتجربة السياسية التي خاضها خير الدين في مختلف مراحل انخراطه في العمل العمومي: وهما أهمية المحيط الدولي للبلاد التونسية في تحديد مستلزمات الجهد الإصلاحي على الصعيد الوطني من ناحية أولى وأولوية الممارسة على النظرية في حقل العمل السياسي الإصلاحي من ناحية ثانية.

إنّ من أهمّ مميزات الحركات الايديولوجية (بعكس الحركات الاجتماعية) أنّها

تنخرط في نهاية الأمر–إذا ما نجحت في ذلك و لم تندثر– في العمل السياسي المباشر والفاعل عبر التحاليل العامة والمتعلقة عامة بمبادئ شمولية تخصّ في المقام الأول المحيط الدولي أوالمهام التاريخية التي تتجاوز تاريخيا واقع جيل محدّد أو صنف اجتماعي معيّن لتتنزل في خانة المهمات المصيرية العامة. كذلك كان دائما شأن الأفكار و التوجهات الثورية بالمعنى العام الدقيق للكلمة.

كان مشروع خير الدين باشا مشروعا إصلاحيا وطنيا أي أنّه طرح مسألة إصلاح المجتمع وهيكله على جميع الأصعدة لكنّه تعرّض إلى مسألة ضرورة الحفاظ على مقوّمات السيادة الوطنية التاريخية التي عرضها خير الدين والتّي وضعته أمام مأزق آخر: يتمثل في تحديد أولويات العمل الإصلاحي دون السقوط في خطط القوى الاستعمارية الغربية المحيطة بالبلاد التونسية والمتأهبة للانقضاض عليها.

سيطرت هذه المهمة المزدوجة على مبادرات و برامج خير الدين ممّا جعله يسلك مسالك حذرة ويتبنّى صيغ معقّدة من أجل التّقدم على الطريق التي اختارها قبل وبعد رئاسته للحكومة التونسية إذ أن جبهة الأعداء لمشروعه لم تنحصر في كتلة المحافظين والرجعيين والمتحالفين مع القوى الخارجية التي تتمتع بنفوذ ومصالح ومراكز نافذة داخل البلاد، بل أن الدول الأوروبية خاصة منها بريطانيا وايطاليا وفرنسا(عبر قناصلها) لم تعد تستر مختلف تحركاتها من أجل اسقاط تونس في منطقة النفوذ التابعة لها بأي شكل من الأشكال.

لقد توصّل خير الدين منذ مطلع السنوات السبعين من القرن التاسع عشر إلى التقليص من النفوذ السياسي للمعسكر الرجعيّ والمحافظ في الأوساط الحاكمة حول الباي. لكنّه كان يخشى من تحالف ذلك المعسكر مع إحدى الدول الأوروبية للإطاحة به و ضرب استقلال البلاد وهو ما كان يشكل قاعدة للتحرّك المناهض الذي مارسه مصطفى خزندار و مصطفى بن اسماعيل... وبالنظر إلى الواقع

السياسي التونسي داخليا ومحيطه الخارجي المباشر يمكن حوصلة السياسة الخارجية لحكومة خير الدين في الجهود التي بذلها حول أربع محاور كما ذهب إلى ذلك ديميرسمان:

1-مواصلة موقفه ازاء الامبراطورية العثمانية، رغم معارضة القوى الأوروبية.

2-تبرير ارتباط تونس بالامبراطورية العثمانية بالنسبة اليها (للقوى الأوروبية)

3-الحفاظ الدقيق على توازن متعادل بين القوى (الأوروبية)

4-الحفاظ على علاقات طبيعية مع كل منها (القوى الأوروبية) (19)

- الإصلاح و مقتضيات السياسة الخارجية:

لم تهتم الدراسات التونسية بجانب السياسة الخارجية لخير الدين والحال أنها تعكس عمق فكره السياسي وحداثته الباهرة. كماأنّ لحظة خير الدين شكّلت أول لحظة تاريخية في التطور السياسي التونسي الذي كانت فيه السياسة الخارجية للدولة جزءا من مشروع سياسي متكامل وعقلاني نعثر فيه على ملامح الدولة التاريخية (الأمة...) وعقلها و وعيها قبل أن نلمس فيه المواقف المصلحية والغريزية لعائلة حاكمة لا تبحث إلاّ على أسباب استمرار حكمها.

تصدرت المناخ الدولي الذي عرفه خير الدين مسألتان: العلاقة مع الامبراطورية العثمانية من ناحية أولى، والعلاقة مع الدول الأوروبية من ناحية ثانية.

كما تصدرت مسألتان أخريان البرنامج السياسي لخير الدين منذ حصوله على أول خطة وزارية وهما: إصلاح شأن البلاد (مجتمعا ودولة) وتحديثها من ناحية أولى، وتقوية مقومات الاستقلال والسيادة في البلاد التونسية من ناحية ثانية. وتصدرت كذلك مسألتان خطة خير الدين الحكومية داخليا وهما: إضعاف الكتلة الإجتماعية والسياسية الإدارية الرجعية التي حكمت البلاد فترة طويلة (مصطفى خزندار) من ناحية أولى، ومحاولة إقناع الباي (المرتبط بألف خيط مصلحي بتلك الكتلة) بالبرنامج الإصلاحي لضمان نجاحه من ناحية ثانية.

و قد توخّى خير الدين في أدائه السياسي منهجية بسيطة وناجعة وكثيرة المخاطر والمزالق وهي منهجية التوازن بين كلّ تلك العوامل المتناقضة جوهريا وبين كلّ تلك القوى المتضاربة في مخططاتها و مصالحها.

إنّ الصفة الأساسية للسياسة الخارجية لخير الدين هي الإتّزان في البحث عن التوازن بين العوامل والعناصرالمتناقضة المذكورة أعلاه. وذلك المنحى المتّزن كان ثمرة وعي تاريخي وسياسي عميق برز لأوّل مرّة في تاريخ تونس الحديث منطلق من فهم دقيق"للمسألة الشرقية" بمعناها الغربي و" للمسألة الغربية" بمعناها الشرقي و الإسلامي. ولم يكن خير الدين في منطلقات سياسته الخارجية عاطفيا أوهلامي التفكير بل إنّ الجانب الملموس والعملي ومستلزماته هو الذي سيطر على فكره وقاد عمله لذلك نراه يأخذ في الحسبان دقائق الأمور وتفاصيلها ويتحرك على أساسها(20)

اذن لماذا تعلّق خير الدين بتأكيد انتماء تونس إلى الإمبراطورية العثمانية والحال أنّنا أكدنا مرارا أن همّه المركزي كان تثبيت سيادة تونس واستقلالها.؟؟

بادئ ذي بدء، يجدر بنا أن نلاحظ أن خير الدين رغم إعجابه بالمؤسسات والقيم والمبادئ التي أرست التّقدم الحضاري الغربي ودعوته إلى الإستلهام منها فيما يتوافق مع الشريعة الاسلامية لبناء نمط اجتماعي جديد في بلاد الإسلام، فهو شديد الإيمان والتّعلق بمبدأ وحدة المسلمين. كما أنّه كان شديد الإقتناع بأنّ وحدة المسلمين مشروطة بخضوعهم لدولة الخلافة الإسلامية... هنا ينتهي الإيمان وتبدأ القناعات السياسية.

فبالرغم من تشبّع خير الدين بمقدمة ابن خلدون فهو لم يعتن بالفرق بين واقعي ومفهومي الخلافة والسلطنة: فإن كانت كلّ مميزات الحكم العثماني تجعل منه سلطنة مختلفة لنموذج الخلافة التي تلاشت منذ قرون عديدة، و إن جهد المفكرون المسلمون منذ الماوردي وصولا إلى الغزالي وابن تيمية وآخرون في نهايات

الحكم العباسي حتّى وصل بعضهم إلى تبرير الشرعية السياسيةوالدينية للدولة العثمانية سلطنة كانت أم نظام خلافة .(21) كانت السلطة العثمانية بالنسبة إلى خير الدين وسيلة توحيد المسلمين(وفق ايمانه) وحمايتهم (وفق قناعته السياسية).

دافع خير الدين على موقف مفاده أنّ الإيالة التونسية جزء من الإمبراطورية العثمانية وذلك بالرغم عن رفض ذلك الرأي من طرف البايات وحاشيتهم وأغلبية النخبة الإدارية والسياسية المقرّبة من الحكم وبالرغم من معارضة ايطاليا وخاصة فرنسا لذلك. ينطلق خير الدين في رأيه الداعي إلى ربط الإيالة التونسية بالإمبراطورية العثمانية من اعتقاد انّ تلك التبعية كفيلة بالتصدي إلى الاطماع الفرنسية في تونس التّي ما انفكت تتجلّى منذ احتلال فرنسا للجزائر1830 والتي لم تضعف إلاّ بعد هزيمتها من حربها ضد ألمانيا سنة 1870 ممّا أطلق العنان للاطماع التوسّعية الإيطالية في تونس. (22)

إزاء هذا الخطر المزدوج لم يبق من وسيلة للحفاظ على الاستقلال التونسي إلاّ الارتباط الوثيق بالامبراطورية العثمانية علما وأنّ بريطانيا كانت لا تعارض هذا المسعى لأنّه يضعف الموقف الفرنسي في شمال افريقيا. وقد دوّن خير الدين تحليله للمحيط الخارجي للإيالة التونسية في نصّ "القضية التونسية على ضوء مسألة الشرق" (23) والمستندات التي يعتمدها في دعوته إلى ربط الإيالة التونسية بالباب العالي. فهو يعتبر أن تونس تابعة إلى الإمبراطورية العثمانية منذ سنة 1573(انتصارسنان باشا على الإحتلال الإسباني لتونس) حيث أنّ علاقة التّبعية التّي شملت كل من الجزائر وتونس وطرابلس اعتمدت نفس الأسلوب وهو المتمثل في تعيين الولاة من طرف الباب العالي وإن كان ذلك يجري ضمن نفس العائلات ما دامت هذه الأخيرة توفّر الشروط المطلوبة للوفاء والتبعية وذلك خاصة منذ سنة 1637.

واستعرض خير الدين قائمة 23 واليا تتابعوا على السلطة في تونس فيما بين

1573 و1859 ليؤكّد انتماء تونس إلى الإمبراطورية العثمانية التي تتأسس حقوقها في الإيالةبالتحرير من الغزوالإسباني وتعيين واعتراف الولاة(البايات) بصلوحيتها في توزيع المراتب والألقاب(باشا، ذأميرأ باي...) ويضيف خير الدين أن السيادة العثمانية لم تفتر وإن استقرّت صيغة انتقال السلطة على مبدأ الوراثة صلب العائلة المالكة.

ويضيف خير الدين أنّ بايات تونس تحصلوا على ألقابهم بموافقة الباب العالي و أن تونس شاركت في حرب القرم، وأنّها تلقت المساعدات المختلفة من اسطنبول، وأنّ الاستقلالية النسبية للبايات كانت مقابل وفاءهم الثابت للسلطان العثماني مشيرا إلى أنّ الإيالة أرسلت 17 وفدا إلى اسطانبول فيما بين 1830 و1876... كلّ ذلك كان يمثّل علامات واضحة لتبعية الإيالة التونسية إلى الامبراطورية العثمانية بالرغم من أنّ بعض الظواهر برزت لتعزيز طموح بعض البايات للحصول على استقلال صريح عن حكم الخلافة.

إنّ مجهود خير الدين لبلورة الأسس التاريخية والقانونية لتبعية تونس للخلافة العثمانية لم يمكّن من خلق وحدة رأي حوله صلب النخبة الحاكمة في تونس وصلب عائلة البايات ولدى الدول الأوروبية خاصة منها فرنسا التي عبّرت في العديد من المناسبات عن رفضها لتلك القراءة لطبيعة العلاقة القائمة بين تونس واسطانبول مما زاد في هواجس خير الدين وعمق الوعي لديه بخطورة المشاريع التوسّعيةالفرنسية في الإيالة.

إزاء الضعف العسكري والاقتصادي للبلاد التونسية صاغ خيرالدين تصوّرا للعلاقةالتونسية الأوروبية عمادها التوازن، لكنّ ذلك التوازن كان صعب المنال بسبب باي يميل إلى ترسيخ استقلاليته بالنسبة للعثمانيين، وفرنسا التي ترمي إلى ضمّ تونس إلى امبراطوريتها الإستعمارية، وبريطانيا التي تزاحم فرنسا لنفس الأغراض وإيطاليا التي تترصد فرص الانقضاض، وتركيا التي لا تريد أن تعلن

صراحة تبعية تونس إلى امبراطوريتها خشية الصدام مع فرنسا بالخصوص. ويزيد المشهد تعقدا إذا ما اعتبرنا خريطة أعداء خير الدين على الصعيد الداخلي وهم أغلبية النخبة النافذة التأثير في البلاد وضعف صفوف أنصاره الحقيقيين.

حاول خير الدين بواسطة تأثيره قبل وصوله إلى منصب رئاسة الحكومة وبحزمه بعد ذلك أن تبقى السياسة الخارجية التونسية متوازنة بين مختلف القوى الأوروبية وذلك عبر إمضاء عددا من المعاهدات، معاهدة مع بريطانيا حول الملكية العقارية للبريطانيين في تونس (10-10-1863) معاهدة لنفس الغرض مع النمسا (13-14-1866) معاهدة لنفس الغرض مع روسيا (27-6-1866) معاهدة تجارة و ملاحة مع ايطاليا. معاهدة مع فرنسا (6-5-1876) .

وصف خير الدين في مذكراته علاقاته مع القناصل الأوروبيين وصيغ التّصدي لمحاولاتهم لتوسيع دائرة تأثيرهم في تونس: "لقد حددت لنفسي طريقة للسلوك مع القناصل لا تقبل المناورات المعهودة في بلدان الشرق. فكنت أقبل مطالبهم الواضحة والعادلة وأرفض كلّ مطالبهم الخسيسة معلّلا رفضي حتى يقبلوه.

ومن ثمة فإنّ بعض هؤلاء القناصل الذين حاولوا لأسباب سوف أوضحها لاحقا، افتعال بعض المشاكل، وجدوا أنفسهم مجبورين على الحفاظ – شكليا– على علاقات طيّبة معي." (24)

ولم يكن لدى خير الدين الحذاقة واللباقة " الديبلوماسية" وبراعة في العلاقات العامة كما كان الشأن بالنسبة لمصطفى خزندار ومصطفى بن اسماعيل، بل العكس هو الذي اتّفق عليه معاصروه (حتى أصدقائه) الذين تذمروا أحيانا من صرامة مواقفه وحزمه المتشدّد واستقامته المشطّة التي أفسدت علاقاته حتّى مع السلطان عبد الحميد في أواخر حياته. (25)

برزت السياسة الخارجية لخير الدين كحصيلة خيارعقلاني لا يركن إلى مجاراة الغرب و تقليده رغم الإعجاب بانجازاته وبعناصر قوّته، وإلى التّمسّك بالنظرة

الماضوية والتقليدية إلى العلاقات الدولية المعتمدة المقياس الديني لها رغم ميوله إلى فكرة الوحدة الإسلامية والعثمانية و تعلّقه بمبدأ السيادة المستقلة. كما أن تلك السياسة الخارجية تجلّت وكأنّها نابعة من مشروع متكامل يعنى في المقام الأوّل بالكيان التونسي وبمصالح الدولة وأغراضها داخليا وخارجيا. وذلك من اهمّ مميزات الحداثة السياسية ولعلّ الدراسة المعمّقة لمنهجية إدارة العلاقات الدولية لدى خير الدين تحيلنا إلى ملامسة جذور فكرة عدم الإنحياز التي برزت بعد وفاته بعدّة عقود من الزمن.

وقد عرف خير الدين خلال أكثر من 37 سنة قضاها في الساحة السياسية التونسية ثلاثة بايات: أحمد باي(1837-1855) ومحمد باي (1855-1859) و محمد صادق(1859-1882) وحاول عبر مطالبته بربط الإيالة التونسية بالإمبراطورية العثمانية (اضافة إلى ابعاد شبح مناورات الدول الأوروبية الرامية إلى الإستيلاء على تونس) أن يقحم البايات في سياسة الإصلاح والتنظيمات التي كانت تتبعها الدولة التركية.(26)

وكان البايات الثلاثة في مأزق. فهم وإن كانوا غير متحمسين بشكل مطلق إلى الإصلاحات التجديدية تفاعلوا مع المحيط الجغراسياسي بريبة كبيرة ومشروعة حيث أنّ الخطر الفرنسي الجاثم على الحدود الجزائرية منذ احتلالها سنة 1830 من ناحية أولى، وإلحاق طرابلس مباشرة بالإدارة العثمانية سنة 1835 بعد خلع الباي وجعلها "باشليك" تحت هيمنتهم من ناحية ثانية، جعلهم يخشون على مصير البلاد والعرش في ذات الحين.

و لم يبق لدى البايات خاصة أحمد باي من نموذج إيجابي إلاّ تجربة محمد علي في مصر التّي اعتمدت الإصلاح وضمنت بعض أسباب الاستقلال. وقد كان خير الدين يبرز محاسن التجربة الإصلاحية المصرية بقيادة محمد علي لكنّه يؤكّد على المنهج السياسي الذي اتّبعه حمودة باشا الذي نجح في التّكيّف مع الظروف

الدولية التي هيمنت على عصره بشكل ضمن له استقلال القرار والسيادة التونسية وخوض سياسة إصلاحية حققت بعض الإزدهار للبلاد وذلك هو الهدف المركزي لكلّ فكر وعمل خير الدين السياسي أو "برنامجه" كما كتب ذلك (27) ملخّصا حياته سنة 1882.

جاءت حرب البلقان لتعقّد الوضع السياسي التونسي على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الخارجي كانت فرنسا خاصة تراقب ردّ الفعل التونسي وترفض أي مساندة تونسية فعّالة إلى الجانب التركي في حربها ضدّ المتمردين البلغار والبوسنة والهرسك (1876) والتي تفاقمت بعد دخول روسيا فيها في أفريل 1877 ضد تركيا. كما كانت باقي الدول الأوروبية (ايطاليا وبريطانيا) تراقب الموقف التونسي و تدفع به نحو عدم الانحياز إلى جانب تركيا وذلك بواسطة التهديد المالي عبر عمليات دفع ديون تونس ضمن اللجنة المالية وإزاء هذا الوضع كان خير الدين ".. يشاطر الرأي السائد في أوروبا الذي يقول بأن هزيمة العثمانيين قد تؤول حسب الجنرال حسين إلى انتصاب الحماية الفرنسية أو الإيطالية على البلاد التونسية و طرابلس". (28)

وعلى الصعيد الداخلي كان الباي الصادق يميل إلى الحياد وذلك تحت تأثير القنصل العام الفرنسي روستان وبعض حاشيته خاصة مصطفى بن اسماعيل. أمّا أصدقاء خير الدين فكانوا يميلون إلى التّدخل إلى جانب العثمانيين:ألحّ الجنرال رستم على إرسال جنود تونسيون للمشاركة في المعارك أمّا الجنرال حسين فهو اقترح فتح باب التّطوع أمام التونسيين من أجل المشاركة في الحرب مما يقلّل من نفقات الدولة التي كانت تعرف صعوبات مالية جمّة. امام الصعوبات المالية التي كانت تعرفها خزينة الدولة والسياسة التقشفية التّي فرضها خير الدين، فهو لم يكن يميل إلى إقحام الإيالة في نفقات غير ممكن توفيرها بديون أوبضرائب جديدة لذلك مال إلى الاقتراح الذي قدّمه الجنرال حسين في تنظيم تبرع طوعي من

المواطنين "قصد إعانة أخوانهم" لأنّهم كما قال يكونون قد سلكوا نفس المسلك الذي يسلكه الروس عندما يسلّمون مساعدة ماليه إلى السلافيين(الصقالبة) المتمردين على عائلهم.(29) وتبرّع التونسيون بمبلغ مليوني ريال ضمن الاكتتاب المنظّم أرسلها إلى اسطنبول مع عدد من البغال والجياد.(30) أغاظت مواقف خير الدين فرنسا الذي كان حسب رأي قنصلها "روستان"لا ينأ يبرزمظاهر الولاء والتبعية... وهذه مسألة راجعة إلى التعصّب ولا يمكن بأيّة حال أن ترجّح أمامها كفّة الإعتبارات السياسية لدى الوزير الأكبر"(31) لكنّ هذا الأخير كان يرى أنّ احترام فرمان1871و" تبعية البلاد التونسية...(إلى دولة الخلافة) ضمانا لاستقلالها."(32) لقد شكلت أزمة البلقان أحد عناصر الأزمة التي قادت إلى إقالة خير الدين.

الدوله كمحرك للعمليه الإصلاحيه:

لخّصت حياة خير الدين باشا السياسية كل معضلات حياة المناضل فهو تحمّل معاناة الحملات الدعاية والإشاعات التّي خاضها ضده فريق خصومه السياسيين (المتواطئين مع الإستعمار) دون أن يقاومهم بأساليبهم الرخيصة. وتحمّل محنة المثقّف الذي لم يتمكّن من تطبيق أفكاره ومبادئه بسبب فساد الوضع العام بالبلاد إبّان تسلّمه المسؤولية الحكومية الأولى. وقد اضطرّ أن يعمل مع معاونين فرضهم عليه الباي من العملاء للاجنبي والرجعيين والمناهضين للإصلاح دون ان يكون له القدرة على إزاحتهم. وتعامل مع قوى إجتماعية وسياسية لم تقبل بوجوده إلاّ للتحضيرلإقالته كما تعامل مع دول أجنبية مترصّدة به وببلاده ومتعاملة مع خصومه. وهو ثابر على العمل والحال أن محيطه الذي كان يعرقله لا يعتني إلاّ ببلوغ هدف فشله لإسقاط النهج الإصلاحي نهائيا. وقد مارس المواقف المبدئية في مناخ سياسي واجتماعي يتنافى جملة و تفصيلا مع تلك المبادئ ومع كل مبدئية أخلاقية في الشأن العام. ...كانت مأساة خير الدين تكمن في مثاليته الواقعية

والواعية: فهو الصارم المستقيم على صعيد اخلاقه ومبادئه السياسية و المكبّل بعلاقات المصاهرة(مصطفى خزندار)وبعلاقات إجتماعية وسياسية هشّة ومتناقضة (الباي وحاشيته من ناحية و التّيار الإصلاحي من ناحية أخرى) وبعلاقات دولية لا تعمل إلاّ بمنطق اسقاط الإيالة في منطقة نفوذ أجنبي (الدولة العثمانية من ناحية والدول الأوروبية من ناحية أخرى). لم يكن خير الدين من المقرّبين من الباي (خاصة محمد الصادق باي) حيث أن سمعته وكفاءته فرضت وجوده.على رأس الحكومة (1873)... وهو "... لم يعرف كيف يوجد ثقلا موازنا لسلطة الباي. فالرأي العام لا يحسب له حساب، والمسؤولون كانوا لا يفكّرون إلاّ في مكانتهم الذاتية، وكان يجب عليه، للبقاء في السلطة، مدارة محمد الصادق باي واصطناع الصنائع: وهذا ما حذقه سلف خير الدين أمّا هو فلم يفعل ذلك " (33)

كان سلف خير الدين (مصطفى خزندار) مقرّبا من الباي، وكذلك كان من خلفه (مصطفى بن اسماعيل) وهما ابرز وجوه التعامل مع الدول الاوروبية الساعية إلى الانقضاض على الإيالة. ومن ثمّة تتشخّص الظروف التي عمل خلالها خير الدين خصوصا وقد حرص هذا الأخير على محاكمة مصطفى خزندار على أساس تهمة اختلاس أموال عمومية. وبالرغم من أنّ خير الدين حرص على احترام الاجراءات القانونية في تلك المحاكمة مثل حرصه على استرجاع حقوق المجموعة الوطنية، لكن الباي قبل في النهاية إجراء صلح لا تستردّ الدولة إلاّ نصيبا مما اختلس قبل أن تتنازل عن البقية بعد إقالة خير الدين ممّا شجع خزندار على تمويل حملات دعائية و إعلامية في فرنسا ضد خير الدين وسياسته.

وكان حرص خير الدين على استرجاع الأموال العمومية المختلسة من طرف خزندار مثل حرصه على ذلك في قضيتي محمود بن عياد و نسيم شمامة فيما سبق حيث "أن الأمر في السياسة لا يتعلق بالرجال بل بالمبادئ".(34) وكانت مسألة محاكمة مصطفى خزندار مناسبة مثل كلّ مناسبات فتح ملفات وإجراءات

أخرى مقصدها الإصلاح لاتّساع رقعة خصوم خير الدين صلب حاشية الباي والأوساط المحيطة بها والغيورة على امتيازات غير شرعية تحصّلت عليها وقد حاول خير الدين استعمال الأموال المسترجعة من خزندار في تسديد ديون الدولة التونسية لكن سلفه استعمل المبالغ التي هربها إلى أوروبا في مقاومة سياسته وتشويهها والضغط بواسطة المراهنة في البورصة على تعميق الديون التونسية.

شكّلت مسألة تطهير أجهزة الدولة عنصرا هاما من خطة الإصلاح التي رسمها خير الدين لكنّ سيطرة الباي على الوضع السياسي والإداري في الإيالة منع ذلك حيث ان" سقوط مصطفى خزندار و تعويضه بخير الدين لم ينجرّ عنه تغيير هام في الموظفين ولا تنظيم جديد كبير في الإدارة. ولم تحذف إلاّ خطّة الوزير المباشر التي كان اضطلع بها خير الدين منذ ثلاث سنوات ". (35)

ورغم ذلك، فقد انتسب الجنرال حسين والجنرال رستم (36) ومحمد خزندار إلى حكومة خير الدين(وهم تباعا وزير التعليم والأشغال العامة، وزير الحرب، وزير الداخلية والعدل) لكنّ نفس الحكومة عرفت أنصارا لمصطفى خزندار مثل مصطفى بن اسماعيل(وزير البحرية)ومحمد العزيز بوعتور(وزير العلم ومستشار المالية...) وكان لخير الدين بطبيعة الحال أنصارا صلب النخبة التّونسية من خرّجي المدرسة الحربية مثل محمد القروي وحسونة بن مصطفى، اوالزيتونة مثل سالم بوحاجب ومحمد بيرم الخامس ومحمد السنوسي لكنّه لم يتمكن من إقحامهم صلب الحكومة...

ولمّا كانت سلطة خير الدين محدودة على صعيد التّعيينات الحكومية عمل على جعل آراء الهياكل الإدارية والهيئات والمؤسسات السياسية مطابقا للقانون ولمقاييس النجاعة. كذلك خاض مقاومة شرسة لظاهرة الرشوة والفساد واختلاس أموال وأملاك الدولة والمجموعة مستلهما بعض القواعد الإدارية التي عاينها في

الدول الأوروبية. ورافق خير الدين هذا التوجه باتّباع سياسة تقشّفية فيما يخصّ المصاريف و المرتبات.

وحدّد خير الدين العمل على الصعيد الجهوي فضبط قواعد جمع محصول الجباية وتنظيم محاسبة موظفي الدولة وتنظيم عمل "القياد"(الولاة) وإرساء قواعد لحماية المواطنين من الإبتزاز الجبائي والمحسوبية والتجاوزات الإدارية. وقد نجحت تلك الإجراءات في خلق مناخ من الأمن داخل البلاد حيث أعيد تنظيم الشرطة في المدن والعاصمة وتكليف بعض القبائل بتلك المهمة في بعض مسالك وطرق داخل الإيالة. كما عمل خير الدين على مقاومة ظاهرة الرشوة داخل البلاد وحتّى في حاشية الباي بمقاومته لممارسة بيع الوظائف التي تفشّت كثيرا خلال حكم مصطفى خزندار والتي كانت تعتمد حصول بعض الأعيان على تعيين من طرف أصحاب النفوذ في وظائف و خطط مقابل هدايا وهبات مالية ومنافع دورية ودائمة.

ولمّا كانت الضرائب والمظالم التي تتضمّنها الوسيلة الأولى التي اتبعتها مختلف حكومات الباي التي ترأسها مصطفى خزندار طوال فترة تفوق ربع القرن لا بتزاز أموال الشعب و سلب ثرواته، فقد كان مقصد خير الدين الأول هو التخفيف من وطأة الضرائب خاصة وأنّها كانت لا تؤول إلى تنمية خزينة الدولة وتحقيق منافع عامّة.بل أنّها كانت صيغة لاستيلاء الدولة و بعض رموزها على انتاج و خيرات البلاد.

قرّر خير الدين التخفيض من ضريبة "القانون" الموظّفة على زياتين الوطن القبلي كما أنّه أعفى الأهالي من دفع كلّ ما هو متخلّد في ذمتهم لفائدة الدولة قبل تولّيه مسؤولية الوزارة الكبرى. وحاول خير الدين أن يوظّف إصلاحاته الجبائية لفائدة الإنتاج الفلاحي. فشجّع على غرس شجر الزيتون في الأراضي البور التي.وزّعها

على الأهالي (جهة صفاقس خاصة) معفيا المنتفعين بها من دفع الضرائب المتعلّقة بها لمدة 15 سنة. وأصدر خير الدين سنة 1874 قانون الخمّاسة محدّدا واجبات وحقوق الخمّاسة وطبيعة علاقاتهم مع مالكي الاراضي التي يعملون فيها." وفعلا حثّت هذه الإجراءات العديد من الفلاحين إلى استئناف نشاطهم الزراعي وإحياء أراضيهم المهملة. وهكذا بينما أدّت سياسة مصطفى خزندار إلى انخفاض مساحة الأراضي المزروعة بين 1862 و1869 من 150 ألف هكتار إلى 60 ألف هكتار، أدّت سياسة خير الدين إلى اتّساعها، إذ تجاوزت 700 ألف هكتار سنة 1877 عند تخليه عن الحكم." (37)

وعلى أساس نفس المنطلقات عالج خير الدين قطاع الصناعة فأصدر قانونا يضبط واجبات وحقوق العملة والأعراف والصناعيين وأسّس سنة 1877 مجلسا تجاريّا للنظر في النزاعات العرفية. و أدّى التخفيف في الضرائب إلى الترفيع في الإنتاج كما أدّى التخفيض في الأداءات الجمركية إلى الترفيع في التصدير ممّا نجم عنه ارتفاع في محاصيل ومداخيل الدولة التي زادت في تنميتها سياسة التقشف في المصاريف التي مارسها خير الدين إلى حدّ التخفيض في مرتبات البايات والأمراء وأفراد عائلتهم. و قد استغلّ خير الدين مسألة ضرورة تسديد ديون تونس عن طريق اللجنة المالية لفرض سياسة مالية حازمة ومن ثمّة فهو بادر بتنظيم ميزانية الدولة تنظيما محكما مستلهما في ذلك ممّا اطّلع عليه من قوانين الميزانية في الدول الأوروبية الأمر الذي جعل معدل المصاريف العمومية خلال فترة حكمه 14مليون ريال سنويا وهو ما يعادل ضعف ما كانت عليه خلال نهاية مرحلة حكم مصطفى خزندار.

وكان تأسيس جمعية الأوقاف لإدارة أراضي الأحباس حسب قانون من بين الإصلاحات التي أرساها خير الدين 1874 وذلك قصد تحسين استغلالها وتوظيفها لخدمة الصالح العام. (38) وقد عهد لمحمد بيرم الخامس مهمّة الإشراف على ذلك

العمل. كما أنّه اهتمّ بواقع الهياكل الإدارية في الإيالة فحاول تنظيمها وإعادة هيكلتها على أسس علمية وعصرية محاولا اجتثاث ممارسات المحسوبية والفساد وعدم الكفاءة من المحيط الاداري. (39)

نتلمس في مواقف و أعمال خير الدين ميلا إلى الانحياز عبر برنامجه الإصلاحي – إلى مصالح الشعب وحقوق المواطنين كتعبيرعن التغيير والتجديد الذي اعتبراهما عنوانا أساسيا لسياسته. وحاول خير الدين إعادة الأمن إلى نفوس التونسيين والأمان إلى حقوقهم و ممتلكاتهم بعد أن عمُ الفساد والقهر تحت حكومة مصطفى خزندار ومن ثمّة جاءت قوانين تنظيم مختلف هياكل الإدارة وطنيا وجهويا وتنظيم الشرطة والقوانين المتعلّقة بالأداءات والضرائب وبالنشاط الاقتصادي الهادفة إلى المصالحة بين الأهالي والدولة بعد أن عرفت البلاد كل صيغ القطيعة والتصدّع (من رفض دفع الضرائب إلى الثورة و التمرد) فضلا على نهب خيرات الشعب و الدولة و الإرتباط بالقوى الإستعمارية المتربصة بالبلاد.

في هذا المستوى من البناء التحليلي تتنزّل مسألة القضاء كجهاز ضامن لحقوق الناس إذا ما كان قادرا على أداء ذلك الدور الذي حدّده له خيرالدين في الأفق الإصلاحي لواقع البلاد والعباد. وقد اعتبر خير الدين العدل أساسا للعمران ولتقدّم الأمم والدول. كذلك سنّ قوانين منظمة لصلوحيات القضاة وصيغ عملهم وقيمة أجورهم. كما تضمّنت الإصلاحات التي أدخلها خير الدين وسائل حماية المواطنين من تجاوزات القضاة التي كانت الاساس الذي انتصب عليه القهروالتّسلط. (40) .

وبعث خير الدين باشا لجنة سنة 1875 تحت رئاسته للنظر في اجراءات القضاء لتبسيطها و اختصارها وتنظيمها تنظيما عصريا قصد إصدار قضاء عادل. وفي 24-05-1876 أصدر أمر ينظّم المحكمة الشرعية بالعاصمة ويحدث 15 مجلسا

شرعيا داخل الإيالة مبقيا على صلوحيات المجلس بالعاصمة باعتباره محكمة عليا تغطي صلوحياتها و مرجع نظرها كامل البلاد ممّا يسمح للأهالي اللجوء إليها كدرجة اولى او كمحكمة استئناف وهي " تصدر احكامها في اخر مرحلة."

وحاول خير الدين إقحام كلّ النصوص القانونية والتراتيب المتعلّقة بخطّة القضاء في اطار مجلّة موحّدة ونصّب لذلك الغرض لجنة تضم عددا من كبار موظفي الشعائرالدينية لكنّها لم تفلح في هذه المهمة قبل إقالة خير الدين(41) الذي يبدو وكأنّه أراد توحيد فقه القضاء حسب الشريعة وعلى أسس حديثة من ناحية أولى، لكنّه لم ينجزمشاريعه بمثل جسارة إصلاح سنة 1864 الواسع النطاق خشية من الإضطراب الذي يمكن أن يحدث تبعا لذلك من ناحية أخرى. ولم يتغافل خير الدين عن أهمية دور مهنة "العدول" حيث أعلن في 8-1-1875 عن نظام جديد خاص بهم محددا عددهم الأقصى لكامل البلاد(900 عدلا) وبمختلف المدن وطريقة تعيينهم و صيغ عملهم القانونية.

إذا كانت مسألة إصلاح الجهاز القضائي تخصّ في المقام الأول تحديث عمل الدولة وجعلها قادرة على ضمان حقوق الأهالي وإعلاء شأن القانون والتّخلص من سلوكيات المحاباة والقهر والإستيلاء على أملاك الأفراد والمجموعة الوطنية، فإن مسألة المجالس المختلطة التي تخصّ الأجانب كانت مسألة معقّدة لأنها تخصّ جانبين ترابطا هما الإصلاح والسيادة الوطنية.

حاول خير الدين قبل1864 وضع حدّ للنظام القضائي القنصلي لكنّه فشل بسبب مواقف الدول الأوروبية. وقد أعلن منذ سنة 1870 في مقال في جريدة الرائد أنّ عزيمته لن تفتر من أجل تحقيق هدفه وحاول الباي سنة 1871 فتح الملف ثانية. لكنّ معارضة ايطاليا ثمّ فرنسا نسفت المحاولة رغم اعتدال موقف بريطانيا.

ولمّا كانت مسألة المحاكم المختلطة تمسّ سيادة البلاد باعتبار أنّها كانت تنظر في القضايا المدنية والجنائية والتجارية التي يكون أجنبي طرفا فيها وفقا لنظام

الإمتيازات فهي ترمز إلى قهر مزدوج لأنّها غالبا ما تهضم حقوق التونسيين لفائدة الأجانب.

توصّل خير الدين إلى إحداث مجلس عدلي مختلط سنة 1874 يرأسه تونسي مع عضوين أوروبيين ينظر في القضايا المتعلقة بالديون والمعاملات المالية والنزاعات بين التونسيين والأجانب حول ما قيمته لا تزيد عن ألف ريال. و تحصّل خير الدين على موافقة بريطانيا وفرنسا على إحداث هذا المجلس ولم تعارضه سوى إيطاليا. وقد كان القضاء المختلط أكثر طمأنينة بالنسبة للتونسيين من القضاء القنصلي. ومنذ اوائل 1876 بدات فرنسا تعمل على تعطيل مجلس القضاء المختلط كما برزت مشكلة تتعلق بحقّ اعتقال المطلوبين الفرنسيين. وقد حاول خير الدين تعميم نظام المجالس المختلطة كما فعلت مصر سنة 1875 لكنّ فرنسا أفشلت هذه المقترحات فبقي الحال على ما هو عليه. (42)

وقد يتبادر إلى الذهن هنا أن نتساءل، كما تساءل جان فونتان، ماذا أراد خير الدين بمشروع إصلاحاته في مجال القضاء ؟ هل هو إصلاح أم تحديث؟ ويصح القول – كما سوف يتجلّى ذلك فيما يلي–أنّ خير الدين اعتبر أنّ التحديث هو أحد وجوه الإصلاح وأنّ الإصلاح هو أحد مضامين التحديث.

اشرنا فيما سبق انّ فكر خير الدين السياسي وعمله تضمّنا عناصر حداثية حاسمة بذرت سياقا تفاعليا لم يتوقّف تطوره رغم ثقل البنى التي عارضته وصدمت نموه. اتّسم عمل خير الدين السياسي (الإصلاحي) بنفس واقعي براغماتي في اعتماد التدرج في انجاز ما أمكن ترسيخه في الحياة السياسية التونسية المكبّلة بأثقال كبيرة. وكان خير الدين يقرّ بأن موازين القوى بين القطب الإصلاحي والقطب الرجعي ضمن النخبة الحاكمة في الإيالة ليست في صالحه لذلك فهو اعتبر– على اساس قناعة عقائدية كذلك – انّ الإستثمار الإستراتيجي الاساسي لكلّ عمل إصلاحي ونهضوي يكمن في التربية والتعليم.

منذ تجربة خير الدين،أصبحت مسألة التعليم في مستوى نشره وتطويره وإصلاحه والإنتفاع به والإعتماد عليه، من أمّهات القضايا الدائمة والمحورية في عمل الحركة الوطنية التونسية إلى حدّ الإستقلال وإحدى تعبيرات التحديث والتقدم.وكان الاعتناء بمسألة التعليم وبالسياسة التربوية ينطلق من مفهوم عصري وتجديدي للبناء الوطني حيث أنّه يستند إلى نظرة عصرية تعتمد أطر مفهومية جديدة في عملية التطور الذي لا يجد محرّكه في العناصر المادية والطبيعية بل إنّها تتشكّل على أساس قواعد أخرى منها التنظيم الاداري والسياسي والقيم المجتمعية التحررية، والخبرة الجماعية الناجمة عن التعلّم والبحث والإتقان التقني، أي كلّ العوامل التي تفتّق طاقات البراعة في التكيّف مع العصر ومشاكله وتحدياته الواعدة.

أصدرخير الدين في فيفري 1875 تعليمات إلى المسؤولين الجهويين بالقيام بتحقيقات وتقارير حول وضع التعليم في المناطق التابعة لهم بالنظر. وقد حاولت الحكومة تحسين الوضع التعليمي بإصدار تنظيم جديد (23-1-1876) (43) يرعى 14000 تلميذ و 580 مدرسة ابتدائية في حالة متدهورة(44). كما تأسست في جويلية 1874 لجنة مكلّفة بإعداد برنامج "تنظيم الدروس في الجامع الأعظم" برئاسة خير الدين مكوّنة من ثمانية أعضاء: محمد العربي زروق (رئيس بلدية تونس) محمد بيرم الخامس، وأحمد ابن الخوجة (مفتى الحنفية)ومحمد طاهر النيفر (قاضي مالكي) وعمر بن الشيخ، وأحمد الورتاني (أستاذ بالزيتونة) ومحمد رضوان.

وبعد سنة من العمل حرّرت اللجنة، في جويلية 1875، مشروع قانون إصلاح التعليم الزيتوني الذي كان قد أفلت من كلّ إصلاح فيما بين 1857 و1864 وكلّف خير الدين الجنرال حسين بتطبيق أمر ديسمبر1875 ومتابعته لكي يتسنّى إقحام الوسطالزيتوني في مدارالإصلاح دون إزعاج الدوائر الدينية والمحافظة.

و إلى جانب إصلاح التعليم الابتدائي و نواة التعليم الثانوي، و إصلاح التعليم

الزيتوني كان خير الدين وأنصاره مقتنعين بأنّ البلاد في حاجة إلى تعليم العلوم العصرية. لذلك قدّمت اللجنة(1874) إلى الباي الصادق مشروع أمر لتأسيس مدرسة جديدة الذي تمّ تحت إسم "المدرسة الصادقية" في 13-1-1875.

وبالرغم من أنّ تلاميذ الصادقية لم تتحصل على امتيازات خاصة مثل طلبة الزيتونة والمتعلقة بالمجبة والخدمة العسكرية فإنّ الإقبال على المدرسة الجديدة كان كبيرا لتعطّش الشباب إلى تعليم عصري منفتح على العلوم العقلانية والطبيعية والإنسانية التي تدرّس باللغة الفرنسية إلى جانب الإبقاء على العلوم الدينية. كما أقحم في البرامج الجديدة تعليم اللغات الأجنبية وقد انتدب خير الدين مدرّسين أجانب لفائدة الصادقيين مثلما كان الشأن بالنسبة للمدرسة الحربية بباردو واعتمدت المناهج التعليمية الصادقية النقل والعقل أكثر من التلقين والحفظ كما هومتداول في هياكل التعليم التقليدي ممّا ساعد على تكوين نموذج جديد من النخبة العصرية المتفتحة على قيم التجديد والإصلاح. وقد عزّز خير الدين قدرات المدرسة الصادقية على الصعيد المادي حتّى يتسنّى ضمان مجانية التعليم وذلك بوضع 231 ملكية عقارية انتزعتها الحكومة من مصطفى خزندار بعنوان تسديد الأموال العمومية التي اختلسها على ذمة المدرسة الصادقية.

والتقى خير الدين في نزعته الإصلاحية في المجال التربوي مع تجليّات ذلك التّيارالمتنامي في مصر وفي تركيا حيث استصلح التعليم الأزهري سنة 1872 وبعثت هياكل التعليم العصري في مصر(دار العلوم سنة 1871) وفي تركيا (معهد غلطة سراي سنة 1871)، لكن الإصلاح التونسي في كلا المؤسستين الزيتونية والصادقية لم يكن ترديدا لإصلاحات مصر وتركيا بل كان نابعا من مستلزمات العمل النهضوي التونسي وفق الحاجيات التونسية التي ألزمت خير الدين الإعتدال والتّدرج في ترسيخ منهجية عمله من أجل تفادى مقاومة المحافظين في الوسط

التربوي والديني والسياسي وحرصا منه على تأكيد أنّ التجديد الإصلاحي لا يتعارض في المجالات العقائدية والتربوية مع روح الدين الإسلامي.

أشرف خير الدين على شؤون المعهد الصادقي الذي شكّل رمزا للحداثة الذي تعلقت به النخبة الإصلاحية والذي انتج جيلا أصيلا متفتّحا على القيم الحضارية المتقدمة وساعيا إلى تحقيق نهضة مستلهمة من المصدرين الأساسيين : حضارة الاسلام والعروبة من ناحية أولى وحضارة أوروبا الحديثة من ناحية ثانية.

المحيط الاستعماري و إعاقة الاصلاح:

إذا ما كان عمل خير الدين على رأس الحكومة التونسية مصيبا في اختياراته بتناغمها مع مستلزمات إصلاح اوضاع البلاد في مجالات مختلفة وذلك بالرغم من عمل خصومه الداخليين والخارجيين المعرقل لكلّ مساعيه فإنّ اسقاطه من مسؤولية الوزارة الكبرى لم يستوجب عناءا كبيرا من طرف أعدائه حيث تصدّعت الحالة بتواتر أزمات متنوعة (بين خير الدين والباي محمد الصادق، وبين خير الدين والدول الأوروبية فرنسا وإيطاليا خاصة، و بين خير الدين وخصومه السياسيين من رجعيين ومتواطنين مع الدول الأوروبية و محظوضي الباي، زاد في تعقيدها تدهور الحالة الاقتصادية، وتفاقم وتيرة الضغوط الخارجية (مديونية، انعكاسات حرب البلقان و الحرب الروسية التركية.)

عرفت الإيالة التونسية سنة 1877 أزمة إقتصادية خانقة أدّت على كلّ إمكانيات الإصلاح الذي بدأه خير الدين منذ سنة 1873. وقد انطلقت تلك الأزمة بعد جفاف دام سنتين وانجرّ عنها انهيار محاصيل الجباية إلى النصف فيما بين 1874 و1877 ممّا جعل سياسة التّقشف التي أطلقها خير الدين مجدية لترميم الوضع. ولم يقبل خير الدين المقترحات المنادية بالإقتراض من الخارج من جديد بل واصل دفع مستحقّات الديون التونسية عبراللجنة المالية في مواعيدها رغم الصعوبات. وتعرضنا فيما سبق إلى ملابسات الحرب الروسية– التركية سنة 1877 وتأثيرها

السلبي على وضع خير الدين الذي لم يكن قادرا على إعانة تركيا عسكريا وماليا بسبب معارضة فرنسا من ناحية وسبب الأزمة الإقتصادية في تونسمن ناحية أخرى. وفي ذات الحين كان خير الدين يروم اقتناص الفرصة لتمتين العلاقة بين الإيالة والباب العالي وفق مقتضيات فرمان 1871 وبالتالي إبعاد شبح توسع النفوذ الفرنسي أو الإيطالي في تونس.

وقد اعتبر الفرنسيون أن الإكتتاب الشعبي الذي نظّمه خير الدين لجمع التبرعات لمؤازرة المجهود الحربي التركي استفزازا حسبما كتب ذلك القنصل الفرنسي لحكومته: "إنّ خير الدين لا يسأم من شهادات تبعيته. فهو جاوز ولاة كل الامبراطورية وهو في ذلك يظهر تعصّبا لا يحيده عنه أي اعتبار سياسي".(45) وقد ذهب روستان إلى اعتبار خير الدين مناصرا لجانب تركيا ومنحازا إلى بريطانيا ضد فرنسا.(46)

تأكّدت فرنسا خلال أزمة الحرب الروسية التركية أنّ خير الدين "شديد الإستقلالية والوطنية وبالتالي فهو مصدر إحراج".(47) ومن ثمّة وجبت إزاحته عن دفّة السلطة خاصة وأنّ وضعه أصبح على غاية من عدم الإستقرار بسبب مناورات خصومه وتخلّي الباي عنه. وقد اختارت فرنسا في صراعها ضد خير الدين الجبهة الإعلامية معتمدة المعلومات التي تتوفّر لديها بواسطة بعثتها القنصلية وأعوانها السياسيين ضمن النخبة الحاكمة والمتواطئة معها مثل مصطفى خزندار ومصطفى بن اسماعيل الذين شاركا في تمويل الحملة المناهضة لخير الدين على صفحات"الجمهورية الفرنسية" عبر مراسلات أدمون ديفوسي" والراديكال" و" كوريي دي بون" الصادرتين في الجزائر. كما شاركت في تلك الحملة المنظّمة كل من جريدة "الشعب" الصادرة في مرسيليا، و"استفات" الصادرة في باريس.

وقد كان مصطفى خزندار يموّل كتابات ادمون ديفوسي أمّا مصطفى بن اسماعيل

فهو استعمل مهارات اليهودي لانغي وم بينا، والمدعو سيزانا(48) ولخّص خير الدين مضامين الحملة الإعلامية التي استهدفته: إنّ خصومي ينقسمون إلى فريقين: الأوّل منها يهاجمني في"الجمهورية الفرنسية" متهمينني برغبة فى الارتماء في أحضان تركيا والتخلّي عن بلدي، وتلك إيحاءات دنيئة تهدف إلى تقوية تحدّي سمو الباي والحكومة الفرنسية ضدي. أما الفريق الثاني فهو يشمل بعض الجرائد الإيطالية التي تتهمني بتسليم تونس إلى فرنسا بهدف تقديمي في مظهر الخائن لسمو الباي ولبلدي ولمعتقداتي..." (49)

في بداية الأمر تعامل خير الدين مع هذه الحملة الإعلامية عن طريق حملة مضادّة تشتمل نشر مقالات صحفية مضادّة لكنّه أقلع عن ذلك في زمن لاحق باعتبار أنّ المسألة التي تطرحها المناورات الإعلامية والسياسية ليست لتأثير على الرأي العام الشعبي في فرنسا وفي الإيالة التونسية، بل إنّها ترمي إلى إقناع صنّاع القرار الفرنسي إلى الإنصياع إلى قرار الاستيلاء الاستعماري على تونس عبر إزاحة خير الدين عن السلطة، كما أنّها ترمي إلى عزل خير الدين داخل السلطة في تونس وتقوية جبهة خصومه ودفع الباي إلى التخلّي عنه.

وهدفت الحملة الإعلامية المناهضة لخير الدين إلى إضعاف ثقة الأوساط المالية الأوروبية في سياسته الإقتصادية والمالية الرامية إلى تسديد الديون التونسية. و قد نجحت في ذلك حيث انهارت قيمة رقاع تلك الديون في البورصة. وانتبه خير الدين ذلك لكنّه لم ينجح في إقناع الباي بمسؤولية محظيه مصطفى بن اسماعيل ومن معه في التعامل مع الأوساط الإستعمارية ضد مصالح البلاد عن طريق الإعلام والمناورة في البورصة. (50)

لم يقبل مصطفى بن اسماعيل رئاسة خير الدين للحكومة التونسية بل اعتبر نفسه الوريث الشرعي لمنصب مصطفى خزندار. كما طالب بالتصرف في أملاكه التي

انتزعها خير الدين للمصلحة العامة. و رفض خير الدين كلّ التجاوزات التي قام بها ابن اسماعيل، و أقاله من خطته كقائد لجهة نابل وحتىّ بعد تعيينه من طرف الباي كوزير البحرية عمل الوزير الاكبر على مراقبة تصرّفه المالي بحزم وإخضاعه لمقتضيات سياسة التقشّف التي مارسها خير الدين لتعزيز قدرات خزينة الدولة.

نجح مصطفى بن اسماعيل في زعزعة سلطة خير الدين حيث أنّه التزم رسميا بالنهج السياسي للحكومة وأطلق العنان لمناورات تجنّد لتنفيذ حلقاتها أعوان أجانب وتونسيون حرّكتهم القنصلية الفرنسية. وحاول خير الدين إقناع الباي بخطورة ممارسات خصمه وأهدافه كما جاء ذلك في مذكراته: ".. بالرغم من أنّ ما سوف أقوله لكم أمر متأكد ومعروف من كلّ الناس، فإنّي قد اخترت عدم مفاتحة سموكم في شأنه حتى الآن... راجيا ان ابن اسماعيل سوف ينتهي إلى فهم انّ سلوكه مناقض للشرف، ومناف للسياسة ومضرّ لمصالح سموكم... لكنّه يبدو غير راض على وضعه الذي هو فريد من نوعه... فإذا اختار سموّكم مواصلة تشريفي بثقته فمن الضروري وضع حدّ لهذا الوضع المنافي للمسؤوليات الكبرى لوزير أوّل، لكي يتواصل سير الشؤون العامة بوتيرة عادية ومرضية... (51)

فشل خير الدين في إقناع الباي الذي تخلّى عنه في جويلية 1877، بعد أن كثّفت شبكة خصومه مناوراتها بمساندة فرنسية صريحة(52) وآلت الوزارة الكبرى إلى محمد خزندار في حين تسلّم مصطفى بن اسماعيل وزارتي الدّاخلية والعدل أمّا وزارة الحرب فكانت من نصيب أحمد زروق عوضاعن الجنرال رستم. ولم تعمر حكومة محمد خزندار طويلا حيث استلم الوزارة الكبرى مصطفى بن اسماعيل واقيل كل أنصار خير الدين وقبرتْ محاولاته الإصلاحية لكي تتمائل تونس نحو السقوط تحت النفوذ الإستعماري الفرنسي إثر الإجتياح العسكري الذي انتهى بإمضاء معاهدة الحماية (12-5-1881)

- **فشل المشروع الإصلاحي: بعض المراجعات النقديه**

باستقالة خير الدين انتهت كلّ المحاولات الإصلاحية الهادفة إلى إنقاذ الإيالة من خطر السقوط تحت النفوذ الإستعماري. ولم يتمكّن خير الدين من تنفيذ برنامجه السّياسي بسبب فساد الحالة التي ورثها والتي نتجت عن حكم مصطفى خزندار خلال ما يقارب ثلث قرن وهي فترة حكم أسّست للداء الذي استعصى بالبلاد وجعلها عاجزة عن الإقلاع والنهضة.

كما أنّه لم يكن في وسع خير الدين أن يصلح أوضاعا فسدت وتردّت على مدّة زمنية طويلة خلال فترة وجيزة لم تتجاوز اربعة سنوات قضاها في البحث عن الوسائل التي تجعل مبادرته ممكنة التّحقيق في مناخ سياسي وثقافي غير ملائم. وكان النظام السياسي التونسي خلال تلك الفترة عائقا في وجه كلّ إصلاح. فقد كانت البنية الاستدادية لحكم البايات لا تتناغم مع منهج التحديث والتّغيير حيث أنّ كلّ قرار يتّخذه الوزيرالأكبر يستوجب الحصول على موافقة الباي محمد الصادق الخاضع لتأثير كتلة تكوّنت طوال سنين عديدة وغيورة على مصالحها وامتيازاتها ومرتبطة بالمصالح الأجنبية.

وإذا استثنينا بعض الشخصيات التي توصل خير الدين إلى تعيينها في بعض المناصب الحكومية أو الإدارية المؤثّرة فإنّ الوزير الأكبر عمل بمعية كتلة اجتماعية غير معنية بالتغيير والإصلاح ممّا قلّص من قدرة التعبئة الشعبية والوطنية حول مشروعه فضلا على أنّ الأوساط الإستعمارية الأوروبية كانت تسعى لعرقلة خير الدين و منعه من الخروج بالبلاد من آثار سياسة المديونية التي سلكها مصطفى خزندار والتي جعلت الإيالة على وشك الإفلاس المالي وغير قادرة على الخلاص من مخاطر المعاهدات اللامتكافئة التي تربط تونس بفرنسا وإيطاليا خاصة، و ذلك بالرغم من محاولات خير الدين للإستفادة على التناقضات بين مختلف الدول الأوروبية والمنافسة بينها.

و تعرّض فكر وعمل خير الدين للنقد اللاتاريخي والحال أنّه يمكن تقييم تجربة خير الدين عبر قراءة علمية للظروف التي أحاطت به والإشارة لمواطن خللِ منهجه السياسي كما صاغ ذلك بعض المؤرخين مثل على المحجوبي أو أحمد عبد السلام(53). لكنّ بعض النقاد والمؤرخين ذهبوا مذهبا آخر حيث اعتبروا تجربة خير الدين فاشلة تماما وغيروفيّة للقيم والمبادئ الإصلاحية التي أعلنها صاحبها محمّلينه مسؤولية كل النكسات التي عرفتها البلاد خلال مرحلة حكمه.

استعرض منجي صميدة مآخذ عديدة على المنهج العملي الذي اتّبعه خير الدين في تنفيذ برنامجه السياسي: منها عدم تأسيس حزب سياسي إصلاحي، وعدم توسيع القاعدة الإجتماعية الشعبية لمشروعه السياسي والتقوقع به في أوساط نخبوية ضيّقة ومحصورة في العاصمة. كما انتقد مؤرخنا عدم إقدام خير الدين على القيام بإصلاحات دستورية وعدم إعادة الروح إلىدستور1861، وممارسة الوزير الأكبر منهجا انفراديا في السلطة .(54)

فهل كان خير الدين مستبدا برأيه؟ وهل أنّه صحيحا أنّه لم يحقق أيّ إصلاح إقتصادي مهمّ وأنّه ساعد التغلغل الفرنسي في الإيالة؟ و هل أنّه تخلّى بالفعل على كلّ ما أعلنه في كتابه أقوم المسالك بمجرّد وصوله إلى الوزارة الكبرى؟

إنّ كل تلك التساؤلات، وإن شاطر بعضها عدد من أنصاره(محمد السنوسي، بيرم الخامس، وحسين الذين ألحّوا في المطالبة بإصلاحات ديمقراطية)، صدرت عن أوساط نصبت العداء لخير الدين قبل وصوله إلى السلطة أو أخرى حرصت على تبرير إقالته، أو ثالثة رمت إلى إحباط العزائم الإصلاحية التي برزت بعد انتصاب الحماية الفرنسية في الإيالة سنة 1881.

لم يبق خير الدين في الوزارة سوى 45 شهرا حاول خلالها تخفيف وطأة أزمة شاملة اتت على إمكانيات النهوض ونخرت طاقات البلاد على مدى سنوات طويلة. لكنّه لم يكن في إمكانه صياغة إصلاح شامل وجذري نظرا للحالة التي

كانت عليها البلاد خاصة وأنّه لم يكن يملك حرّية المبادرة والقرار السياسي والإداري إذ أنّ مراقبة الباي وحاشيته المناهضة كانت تمارس في صيغ المحاصرة له ولأنصاره. كما أنّ خير الدين عمل في ظروف سياسية غير ملائمة و سلبية بشكل مطلق لم تسمح له بتحقيق مبادئ برنامجه الإصلاحي.

على الصعيد المالي كانت حالة الإفلاس تكبّل كلّ طاقات البلاد المثقلة بديون طائلة افقدت البلاد الإستقلالية ووضعتها تحت مراقبة الدول الاوروبية واللجنة المالية الدولية المكلّفة بتنظيم عملية تسدية تلك الديون. وكانت الحالة الإقتصادية متدهورة رغم الإصلاحات التي أنجزها خير الدين والتي تحسنت بموجبها الأوضاع نسبيا قبل جفاف 76-1877. أمّا على الصعيد الإجتماعي فقد كانت البلاد خلال فترة حكم خير الدين- وبالرغم من مبادرته- لا تزال مفكّكة الأوصال بسبب مخلّفات القمع والتّعسف الذي عرفته إثر ثورة علي بن غذاهم سنة 1864 وبسبب استبداد و فساد سلطة الباي وحاشيته وحكومته على مدى عقود طويلة.

أمّا المحيط الدولي فقد كان عائقا سياسيا في وجه خيرالدين حيث أن الدول الأوروبية (خاصة فرنسا وايطاليا) لم تترك له أي مجال لصياغة سياسة إصلاحية حيث عملت على عرقلته ومحاصرة جهوده وتأليب نفرمن خصومه الأقوياء والمقرّبين من الباي حتى اكتملت عناصر خطة إقالته عن الوزارة.

ولم يكن التّيار الإصلاحي قويّا إلى درجة تشكّل قوّة إجتماعية وسياسية وفكرية كفيلة لحماية التجربةالإصلاحية وقادرة على صياغة التصوّرات والمفاهيم النظرية والعملية الفاعلة للتحدي لمراكز القوى المناهضة لها ولبلورة الأسس والآفاق التي تستوجبها العملية الإصلاحية على مختلف الأصعدة.

لقد شكّلت تجربة خير الدين في الوزارة الكبرى لحظة الإستنفارالأخير للقوى الإصلاحية في وجه الإستعمار. لكنّ موازين القوى بين المعسكر الإصلاحي (والذي كان في ذات الحين المعسكر الوطني) و بين المعسكر المعادي (القوى

الإستعمارية خارجيا وأعوانها المحليين) كان مختلاً إلى حدود قصوى مما جعل الهزيمة مؤكّدة لامحالة.

لقد طرحت تجربة خير الدين الإصلاحية مسألة خطيرة لم تتمكن من الإجابة عليها تاريخيا، وهي المتعلقة بأولويات العمل السياسي الوطني في الظروف التي عرفتها تونس خلال الثلث الثاني من القرن التاسع عشر: فهل كان الوضع التونسي يستوجب عملية انقاذ وطنية تبعد البلاد عن شبح السقوط في مخالب الهيمنة الإستعمارية الأوروبية(الفرنسية خصوصا) بتقوية عناصر السيادة والقدرات العسكرية والضمانات الدولية لذلك؟ وما هي الوسائل الكفيلة لذلك داخليا وخارجيا؟ ومن ثمة المرور إلى قضية الإصلاح كمنهج لتغيير الوضع الداخلي نحو الأفضل؟ أم أنّ الحالة كانت تستوجب إصلاحات داخلية مصاغة في أفق تعزيز إستقلالية البلاد ومناعتها الإقتصادية واستقرارها وانسجامها الإجتماعي وتفتّحها الثقافي والحضاري كصيغة من صيغ تقويتها على الساحة الدولية واقصاء أخطار الإستيلاء الاستعماري؟

كما أنّ تجربة خير الدين الإصلاحية طرحت معضلة تاريخية أخرى لم يفلح الوزير الأكبر في صياغة أجوبة لها وهي المتعلقة بدورمختلف القوى الإجتماعية والفكرية والسياسية في انجاز العملية الإصلاحية.

لم يواجه أحمد بن أبي الضياف المعضلات التّاريخية التي واجهها خير الدين لأنّه سبقه زمنيا، ولم يعرف– مباشرة– ذات الصعوبات التي عرفتها البلاد خاصة بعد ثورة 1864 وانهيار قواها الداخلية وإفلاس خزينتها وبروزالرغبة والإرادة الإستعمارية الأوروبية بجلاء ساطع في الانقضاض على الإيالة التي لم يكن لها وسائل الدفاع عن استقلالها. على ذلك الاساس كان تفكير احمد بن ابي الضياف مصاغا في سياق طبيعي يتمثّل في الجهد الفكري والنظري لبلورة نهج إصلاحي يمكن له أن يبعد البلاد عن مضاعفات الوهن الداخلي والتّفكك الإجتماعي والجمود

الثقافي والتربوي.

فكر ابن أبي الضياف في ظل دولة مستقلة غير مهددة في استقلالها أو أنّها غير واعية بخطورة الأطماع الإستعمارية السرّية تجاهها: لذلك نراه يعتبر أنّ قوة الإصلاح ومسرحه هو قبل كل شيء آخر جهاز الدولة و ادارتها. ولم يعتبر ابن أبي الضياف أن للقوى الإجتماعية الشعبية دور في عملية الإصلاح و إن كان ينادي بفتح الأبواب والآفاق أمام أبناء الشعب الأصليين بدل المماليك الذين يحترفون السياسة والثراء وراثيا و على غير وجه الكفاءة أحيانا.

رغم قصر الفترة الزمنية التي تفصل اعتزال ابن أبي الضياف العمل السياسي والإداري المباشر والفترة التي تبوأ خلالها خير الدين المسؤولية الحكومية فهناك فرق نوعي بين المرحلتين، حيث انّ الازمة التي عرفتها الإيالة التونسية حينئذ تفاقمت وتعقّدت إلى حدود قصوى في مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر، وبدأ مصير البلاد وكأنّه حسم و لم يعد ينتظر سوى ترتيبات التاريخ. نبّه أحمد بن أبي الضياف بالأزمة الجاثمة في أفق البلاد وبشّر بالإصلاح كوسيلة للخروج منها. أمّا خير الدين فهو صارع تلك الأزمة بعد انفلات عقالها وتمأزق في سبيل الإصلاح لمكافحتها .

وهناك فرق آخر بين المنظورالإصلاحي لدى خيرالدين وأحمد بن أبي الضياف: فقد حاول هذا الأخير صياغة مفاهيمه وآراءه كحصيلة نظرية لتجربة سياسية غيرمباشرة أحيانا–أي أنّه دوّن أفكاره وصاغها بعد إبعاده من المعترك السياسي– أمّا خير الدين فهو صاغ مشروعه في فترة اعتزال بين مرحلتين تاريخيتين من حياته السياسية. وعلى هذا الأساس قد يكون من المفيد مقارنة المواقف النظرية والفكرية للرجلين في بعض القضايا الجوهرية في المنظومة الإصلاحية. لكن يتميز خير الدين عن أبي الضياف بانخراطه في تجربة يائسة أرادت الإصلاح خدمة في مبدأ التغيير التاريخي من ناحية ومبدأ الاستقلال من ناحية أخرى.

لم يواجه خير الدين خصوما سياسين بالمعنى النبيل أي أنّه لم يناضل ضد أصحاب مشروع مبلور بل إنّه صارع تنينا برأسين أولّهما أوساط محافظة لا تروم التغيير حفاظا على امتيازات وحقوق مكتسبة ومكانة وواجهة قد يأتي عليها أو يزعزع أسسها تيار الإصلاح. وهذا الفريق (الذي عرفه أحمد بن أبي الضياف فيما سبق) لم يدافع عن قيم أو مبادئ بقدر ما أنّه دافع عن مصالح ضيّقة وآنية. أمّا الرأس الثاني فهو شبكة من العملاء لفرنسا بالمعنى الدقيق للكلمة (مصطفى خزندار ومصطفى بن اسماعيل...) وهذا الفريق الأخير لم يكن له مشروع يتضمّن قراءة للوضع التونسي قاده إلىالقول بالتعامل مع الدول الأجنبية – الاستعمارية – كطريق لتحقيق التنمية أوالديمقراطية كما ذهب إلى ذلك بعض المثقّفين الليبراليين المشارقة (فارس نمر). فنحن إزاء أشخاص لم يتحركوا سوى بوازع الدفاع عن مصالح ضيّقة لأوساط إجتماعية ضيّقة مستعملة أفسد الوسائل ومتّبعة أرذل المسالك.

إنّ وجود ذلك القطب المتواطئ مع فرنسا بالخصوص عمّق لدى خير الدين الوعي بخطورة الوضع من زاوية المحاولة على الحفاظ على مقومات وعناصرالإستقلال التونسي والعمل على الإبتعاد عن خيوط مخططات الدول الأوروبية (فرنسا وايطاليا بالخصوص) الهادفة إلى الإستيلاء على الإيالة. لكن حالة انحطاط قوى البلاد وترهل المبادرة والعقول حالت دون أن يتمكن المشروع الإصلاحي أن يحقق أغراضه خاصة و أن معارضته تبوأت أهم مراكز السلطة.

غادر خير الدين السلطة كما أراد الباي ومقرّبوه (مصطفى بن اسماعيل خاصة ...) وقد علّق خير الدين على ذلك في مذكراته:"... إنّي أغادر الحكم وأنا مرتاح البال لا فقط عندما قمت بالخدمات المذكورة بل على الأقل عندما قمت مرتاح الضميربواجباتي كمواطن صالح..."(55) معتبرا أنّ مسؤولية فشل محاولته الإصلاحية تقع على الباي محمد الصادق والزمرة الرجعية والمتواطئة مع

الإستعمار الفرنسي (مصطفى خزندار ومصطفى بن اسماعيل) التي عرقلت كلّ الأعمال وأهدرت كلّ الإمكانات سعيا وراء امتيازاتها ومنافعها دون اعتبار مصالح البلاد.

وقد كان خير الدين قد لفت نظر الباي إلى خطورة انحيازه إلى الكتلة المناوءة للإصلاح وخاصة مصطفى بن اسماعيل: "إنّه اذا اختار حزبا لدولته... و اتّحد معهم ظاهرا وباطنا كما تقتضيه المصلحة فلينتبه لما يلقيه إليه أعداؤهم المغرضون من النصائح المزخرفة التي ظاهرها له و باطنها لشيطانهم، لا سيما في الدول القانونية فأن اجراء المصالح على ما تقتضيه القوانين لا يسوغ إلاّ لمن كان من حزبها، إذ لا يؤتمن عليها من لا ينقاد إليها. فإذن لا يجوز للملك أن يتّخذ بطانة من دونهم."(56)

خلال التجربة الإصلاحية التي قادها خير الدين فيما بين 1873 و1877، تحمّس عدد من الفقهاء إلى أفكاره وبرامجه الأمر الذي دفعهم إلى المشاركة فيها بمختلف الصيغ و بعدد أكبر وحماس أعمق مما عرفته الإيالة خلال المحاولات الإصلاحية الأولى. وقد اعتبر أحد الكتاب(57)أنّ خير الدين قد تمكّن من إقحام 28 عالما دينيا وفقيها (من المذهب الحنفي أو المالكي) في عملية تنفيذ برنامجه الإصلاحي وهو ما يؤكد وجود نواة غير قليلة لفريق أصلاحي في وسط النخبة التونسية. و كان خير الدين يرمي إلى التوحيد بين رجال السياسة والقادة العسكريين المناصرين للإصلاح من ناحية أولى مثل الجنرال حسين والجنرال رستم ورجال الفقه والعلماء الذين يؤيدون ذلك النهج مثل أحمد بن أبي الضياف ومحمد بيرم الخامس وأحمد بن الخوجة (1830-1895) وأحمد كريم (1827-1897) وسالم بو حاجب (1828-1924) ومحمد الشاذلي بن صالح (1807-1890) ومحمود قبادو من ناحية ثانية.

حاول خير الدين بناء تحالف بين رجال القلم و رجال السيف على أرضية العمل

الإصلاحي راميا من خلال ذلك إلى إضفاء طابعا شرعيا على برنامجه السياسي وإبراز طاقات الثقافة الإسلامية على التّفتح على مستلزمات البناء التحديثي. فأقحم الفقهاء في لجنة إصلاح التعليم الزيتوني سنة 1874(أحمد بن الخوجة، محمد طاهر النيفر، عمر بن الشيخ، أحمد الورتاني، محمد بيرم الخامس، مصطفى رضوان) والذين ساعدوا على إصدار قانون1875(67 فصلا)لإصلاح مناهج التدريس الزيتوني.

كما أنّه أشرك نفس العلماء(إلى جانب الوزير محمد العزيز بوعتور) في أعمال اللجنة التي درست وحرّرت القانون المؤسس للمدرسة الصادقية سنة1875(82 فصلا). أمّا في مجال القضاء، فهو أشرك 8 فقهاء في لجنة إصلاح القضاء الشرعي(أحمد بن الخوجة، طاهر النيفر، محمد بيرم الخامس، أحمد كريم، محمد البارودي، محمد الشاذلي بن صالح، محمد الشاهد) حتى صدر قانون تنظيم المحكمة الشرعية بتونس وباقي المدن سنة 1876(60 فصلا) بعد أن أصدر خير الدين أمرا لتنظيم مهنه عدول الإشهاد سنة 1875(16 فصلا) إثر بعثه مجلسا مختلطا (تونسيا وأوروبيا) سنة 1874 بمقتضى قانون (113 فصلا) يختصّ في النظر في القضايا التجارية والمدنية التي تحدث بين التونسيين والأوروبيين.

كما شارك الفقهاء والعلماء مثل محمد بيرم الخامس، محمد السنوسي، سالم بوحاجب، أحمد الورتاني في مجال الطباعة والصحافة خلال فترة حكم خير الدين باشا وذلك ضمن جريدة الرائد التونسي التي صدرت منذ 1860 أو في المطبعة حيث نشروا في وقت قصير نسبيا 24 كتابا.

تنوّعت مشاركة العلماء ورجال الفقه في تنفيذ البرنامج الإصلاحي لخير الدين. وذهب بعض الكتّاب على ضوء ذلك إلى اعتبار: "أن الفقهاء – على عكس المعتقد بأنهم وقفوا ضد الإصلاحات – لعبوا دورا هاما في مجالاتها المتنوعة، و تركيزها، لا سيما الدستورية، والتعليمية منها. و اتّضح لنا أن الفقهاء كانوا عماد

الإصلاحات المختلفة، طيلة فتراتها المتعاقبة. وقد تنوعت مشاركتهم فيها، من فترة لأخرى ومن مكان لآخر، تبعا لظروف الإصلاح ، و طابعه، ومستوى الفقيه المعرفي وموقعه الوظيفي، وطبيعة عمله، في الإصلاح." (58)

يردّ هذا الرأي الصدى لتحاليل تاريخية لتجارب إصلاحية برزت في المشرق العربي والإسلامي والتي اعتبرت أنّ الفقهاء كانوا أوّل دعاة الإصلاح والنهضة.

وقد أكّدت دراسات علي أو مليل أو محمد العابد الجابري ووجيه كوثراني، على سبيل المثال،حول المثقفين عامّة(بما فيهم الفقهاء)أنّهم لعبوا دورا حاسما في ظهور وبلورة الفكر الإصلاحي و تفعيل إنجازاته كما أن العكس صحيح أيضا (59)

وقد ذهب أرنولد غرين في تحليله لدور العلماء التونسيين في المجتمع والدولة فيما بين 1873 و1915 (60) إلى اعتبار أنّ أغلبيتهم تبنّت مواقف رجعية ومحافظة لم تعزز جانب المحاولات الإصلاحية والتحديث وإن أشاد بالبعض منهم الذين واكبوا العصر وانحازوا إلى مبدأ الإصلاح.

وأكدت دراسات عديدة هذا الرأي معتمدة في بعض الأحيان على ملاحظات مؤرخين مثل أحمد بن أبي الضياف وكرّست النظرة القائلة بأنّ عدد الفقهاء المنحازين لفكر وعمل التّيارالإصلاحي كان قليلا بالنسبة للأغلبية فيهم. وأكّد أحمد عبد السلام الرأي القائل أنّ الفكر والعمل الإصلاحيين كانا ثمرة وحدة بين بعض رجال السياسة و بعض المثقفين دون اقحام الفقهاء فيهم (61). أمّا التحاليل التي رأت في الفكر الإصلاحي تأثير ما لفكر الثورة الفرنسية وفلسفة الأنوار فهي تزيح إكثر موقع الفقهاء عن منظومة الفكر الإصلاحي العربي والتونسي (62).

ويتّفق منهج تحليل قرين لدور ومكانة الفقهاء في المساهمة في التاريخ الإصلاحي بتونس خلال القرن التاسع عشر والذي يرى أنّ البعض منهم تحرّكوا تحت تأثير دوافع مصلحية مع المنهج التحليلي الذي يتوخّاه الهادي التيمومي والذي يرى ضغط الطبقات الإجتماعية الشعبية على مختلف مراكز النفوذ

والمصالح والتأثير مصدرا لأهمّ الأحداث التاريخية خلال نفس الحقبة (63).

ويجب من جهة أخرى أن نعيد مسألة مساهمة الفقهاء (كجزء من النخبة المثقّفة التونسية) إلى إطارها التاريخي والسياسي خاصة فيما يتعلق بمنهج الإصلاح الذيَ تبنّاه خير الدين باشا، حيث أنّ هذا الأخير اعتمد في المقام الأول على نظرة ترى أن نجاح الإصلاح لا تتوفّر شروطه إلاّ إذا ما انحازت الدولة إليه أي أنه صاغ تصوّرا فوقيا للإصلاح دون الإعتماد على الطاقات الكامنة في المجتمع كقوّة دفع محتملة للعملية الإصلاحية بالرغم من قناعته أنّ أوسع قطاعات المجتمع كانت تعنى بضرورة التغيير والإصلاح.

كذلك سجنت مسألة تنفيذ المشروع السياسي لخير الدين في أطر إجتماعية و سياسية ضيّقة جعلت من المجال السياسي والإداري للدولة ميدانا ووسيلة وهدفا للعمل الإصلاحي دون النظر إلى قاعدة المجتمع وأرضيته وإطلاق روح مبادرته وطاقاته.

- الحرية كأساس للإصلاحية الوطنية:

يكمن أصل المشروع الإصلاحي لخير الدين في أسبابه السياسية. وهو لم ينطلق من دوافع دينية بل إنّه مشروع سياسي بالأساس اعتمد المنهج الإصلاحي خدمة في القضية الوطنية.

كذلك ينطلق خير الدين في مشروعه السياسي (والفكري) من منطلقين: أولّهما داخلي وثانيهما خارجي. أمّا المنطلق الأوّل فهو يخصّ الوضع التونسي واستفحال الإستبداد والحكم المطلق بما يتعارض مع كل قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالعدل والتسامح والشورى و تفرّغ الحاكم لخدمة مصالح البلاد وأهلها، وتفاقم ضعفها السياسي والعسكري ووهنها الإقتصادي وتفكّك نسيجها الإجتماعي وهشاشة قدراتها. ويخصّ المنطلق الثاني عظمة وأهمية التّقدم الذي حقّقه الغرب على جميع الأصعدة ممّا جعله في موقع الغلبة على المستوى الدولي

ورشّحه إلى السيطرة على باقي بلدان الدنيا... فكيف يمكن للبلاد التونسية (أوالإمبراطورية العثمانية) أن تسلك مسلك "التمدّن الأورباوي" الذي "تدفّق سيله في الأرض فلا يعارضه شيء إلاّ استأصال قوّة تيّاره(...) فيخشى على الممالك المجاورة لأوربا من ذلك التّيار إلاّ إذا حذوه وجروا مجراه في التنظيمات الدنيوية فيمكن آنذاك نجاتهم من الغرق"(64)

إنّ أساس النظرة الإصلاحية لدى خير الدين هو جانبها السياسي أي أنه اعتبر أن المجتمع التونسي – كما هو حال كلّ الأمة الإسلامية- في حاجة تاريخية إلى إصلاح جوهري. كما أنّه حدّد أنّ الصعيد السياسي من العملية الإصلاحية المنشودة هي الحلقة المركزية فيها حيث أنّه قال أنّ "أساس جميع ذلك حسن الإمارة" مضيفا "أنّ سعادة الممالك وشقاوتها في أمورها الدنيوية إنّما تكون بقدرما لملوكها من ذلك" (65)... أي أنّ"حسن الإمارة "(الإصلاح السياسي) سوف تقود إلى إصلاح في المجال الإقتصادي والإجتماعي والتعليمي...

اعتبر خير الدين أن "حسن الإمارة" هو جوهرالرسالة الدينية الإسلامية. ويبيّن خير الدين أن التّقدم الأوروبي ليس صدفة أو نتيجة عوامل سحرية بل أنّها ثمرة عمل "حسن الإمارة" و توخّى نهج العدل فيها: ".. وإنّما بلغوا تلك الغايات والتّقدم في العلوم والصناعات بالتنظيمات المؤسسة على العدل السياسي، وتسهيل طرق الثروة، واستخراج كنوز الأرض بعلم الزراعة والتجارة. وملاك ذلك كلّه الأمن والعدل اللذان صارا طبيعة في بلدانهم... لأنّ العدل وحسن التدبير والتراتيب المحفوظة من أسباب نمو الأموال والأنفس والثمرات، و بضدها يقع النقص في جميع ما ذكر"...

هنا نقف إزاء أساس الإصلاح السياسي في فكر خير الدين وهو التّخلص من نظم الحكم الإستبدادي والقهر وذلك هو المنحى الذي اتّبعته أوروبا: "وأعلم أنّ الأمم الأوروباوية لمّا ثبت عندهم بالتجارب أن إطلاق أيدي الملوك ورجال دولهم

بالتّصرف في سياسة المملكة دون قيد مجلبة للظلم جزموا بلزوم مشاركة أهل الحلّ والعقد في كليّات السياسة مع جعل المسؤولية في إدارة المملكة على الوزراء المباشرين الحكم المسلم فضلا على أنّها الصيغة المثلى لخدمة مصالح البلاد و العباد اذا ما تدهورت أحوالهم وهان شأنهم. واعتبر خير الدين أنّ الإقتداء بالغرب الأوروبي أصبح ضرورة تاريخية و واجب على النخبة المسلمة علما وأنّ حسب رأيه:" أنّ الباعث الأصلي على ذلك أمران يؤلان إلى مقصد واحد أحدهما : إغراء ذوي الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصلة إلى حسن دوائر العلوم والعرفان، وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة وترويج سائر الصناعات و نفي أسباب البطالة . وأساس جميع ذلك حسن الإمارة المتولّد منها الأمن المتولّد منه اتقان العمل المشاهد في الممالك الأوروباوية بالعيان، وليس بعده بيان. وثانيهما: تحذير ذوي الغفلات من عوام المسلمين عن تماديهم في الإعراض عمّا يحمل من سيرة الغير، الموافقة لشرعنا، بمجرد ما انتقش في عقولهم من أن جميع ما عليه غير المسلم من السير والتراتيب ينبغي أن يهجر، وتآليفهم في ذلك يجب أن تنبذ ولا تذكر، حتّى أنّهم يشددون الإنكار على من يستحسن شيئا منها وهذا على اطلاقه خطأ محض." (66)

يرى خير الدين أن إصلاح الحكم المطلق الذي تعاني منه الدولة التونسية (وباقي الدول الإسلامية) يستوجب إحداث مؤسسات شبيهة بتلك التي احدثتها اوروبا (67) (والتي شاهدها واطّلع خير الدين على عملها خلال زياراته لفرنسا بالخصوص) وهي خاصة "البرلمان" ومجلس الوزراء". أمّا الأول فهو يعرّفه بمجلس للوكلاء مكوّن... ممن ينتخبهم الأهالي للمناضلة عن حقوقهم والإحتساب على الدولة(68).. و"الأهالي-عندهم- ينتخبون طائفة من أهل المعرفة والمروءة تسمّى عند الأوروبيين بمجلس نواب العامة وعندنا بأهل الحلّ والعقد وإن لم يكونوا منتخبين..." (69) على أساس مطالعاته الثّرية والمتنوعة ومعاينته، أبهر خير الدين

بفلسفة وتقنيات فصل السلطات وهو صاغ على أساسها مشروعه للحدّ من الحكم المطلق في الإيالة.

أمّا دور مجلس الوزراء، فقد حدّده خير الدين على أساس مفهومه للفصل بين السلطات والحدّ من صلوحيات الملك (الباي) "أمّا مسؤولية الوزراء فمعناها أن يكونوا تحت احتساب مجلس الوكلاء مباشرة..(...) ومن آثار المسؤولية المذكورة أن أمور الإدارة يتوقّف إنجازها على إجازة الوزراء وأنّهم لا يمكنهم البقاء في الخدمة إلاّ إذا كان غالب أعضاء مجلس الوكلاء موافقا لسياستهم "(70)

وهو في ذلك المفهوم، يؤكد انحيازه لنظام الملكية الدستورية الحديث بما يقتضيه من مبدأ نقل بعض سلطات الملك إلى الهيئات الأخرى (مجلس الوكلاء أو الوزراء) ومن صيغ الاحتساب والمراقبة التي تعدّ من باب القطيعة الكاملة مع صيغ ممارسة الحكم في المحيط العربي والإسلامي.

حاول خير الدين عبر مجهود الفكري والإجراءات الإدارية والسياسية التي بادر باتّخاذها أو ساندها أن ينمّي قوّة و فعالية الرأي العام كصيغة مؤسسة للإصلاحات السياسية التي كان يطالب بها وكعنصر ترسيخها وتوسيع دائرة تأثيرها: كذلك يتنزّل اهتمامه بأهمية تعصيرو إصلاح المؤسسات التربوية (الصادقية، الإصلاح الزيتوني) ببعث مؤسسات إعلامية(الرائد) ومؤسسات طباعة، وهيئات تمثيلية وإدارية مبنية على مبدأ المشاورة، معتمدا في كلّ ذلك على نظرة سياسية براغماتية وغير إيديولوجية أودينية محدّدا أولويته في الإمكانيات التي يمكن استغلالها من أجل تحقيق مختلف حلقات الإصلاح.

من ثمّة حدّد تعريفا معدلا بالنسبة للمعنى التقليدي لمفهوم"أهل الحل والعقد" كصيغة تعويض(إذا لم تسمح الظروف السياسية بأحداث برلمانا) عن الهيئات التمثيلية والاستشارية: "... فهم المغيّرون للمنكر في الأمة الاسلامية تنتقيهم الملوك كما تنتقي ملوك أوربا المجالس والآراء العامة الناشئة عنها وعن حرّية

المطابع ومقصود الفريقين واحد وهو الإحتساب على الدولة لتكون سيرتها مستقيمة وإن اختلفت الطرق الموصلة إلى ذلك" (71)

إنّ القيمة المركزية في كل فكر ومقترحات خير الدين العملية قصد بناء الهيكل الإصلاحي للمنظومة السياسية والإدارية في الإيالة هي المصلحة العامة. و قد تطغى هذه المسألة على "الشكليات الملموسة" في فكر خير الدين حيث أنّه يقبل إذا ما استحالت الظروف تحقيق الأطر الأصلية والقادرة على انجازالقيم ومبادئ المؤسسات الكابحة لنزعة الحكم المطلق والسلوكيات الاستبدادية و ما ينجرّ عنها من فساد: ففي حال ضمان وجود فريق من المتشبّثين بمبدأ الإصلاح والمصلحة العامة، يقبل خير الدين وفق منطقه البراغماتي ألاّ توجد الهياكل والهيئات المنشودة شريطة تحقّق الأهداف الإصلاحية. وهذا ما قبله خير الدين خلال تجارب سياسة عديدة في تونس و تركيا.

ومن أجل ضمان تحقيق الأهداف الإصلاحية في مجال الشأن العام ورعاية المصلحة العامة اعتبر خير الدين أنّ للعلماء دور هام ضمن تعاونهم مع رجال الدولة " للكفاح ضد الشرّ"(72) وفق مبادئ الشرع. حيث أن رجال السياسة يدركون المصالح ومناشئ الضرر والعلماء يطبّقون العمل بمقتضاها على أصول الشريعة."(73) وقد حاول خير الدين جمع ثلّة من العلماء حوله من أجل القيام بذلك الدور (سالم بوحاجب، محمد السنوسي، محمد بيرم الخامس...)

الحرّية هي المصلحة المركزية الثانية بعد المصلحة العامة لدى خير الدين. وهو اعتبر أن تحقيقهما يكون وفق الشريعة في مقاصدها الحقيقية: لأنّ الحرية والهمة الانسانية اللتين هما منشأ كل صنع غريب، غريزتان في أهل الاسلام مستمدّتان ممّا تكسبه شريعتهم من فنون التهذيب بخلاف غيرهم ممن لم تحصل لهم الغريزتان المذكورتان إلاّ بإجراء التنظيمات في بلدانهم" (74)

اعتبر خير الدين أن تحقيق الحرية هو أحد المضامين الكبرى للإصلاح السياسي

الذي تحتاجه الدولة والمجتمع في الإيالة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. و الحرية بالنسبة اليه تنقسم إلى قسمين: أولّهما حرّية شخصية فردية " وهو إطلاق تصرّف الإنسان في ذاته وكسبه مع أمنه على نفسه وعرضه ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم بحيث أنّ الانسان لا يخشى هضيمة من ذاته ولا في سائر حقوقه."(75) وثانيهما حرّية سياسية جماعية تخصّ مشاركة الناس في الحياة السياسية العامة و"التداخل في السياسات الملكية والمباحثة في ما هو الأصلح للمملكة" (76)

بقيت الحرية هاجسا أساسيا عند خير الدين باشا: فهي نقيض لنظام الحكم المطلق أصل كلّ مصائب دول العرب والمسلمين، وهي كذلك ضمان البقاء خارج نفوذ النزعة الإستعمارية المتنامية في أوروبا الغربية، وهي كذلك الحلقة المفقودة في الفكر الإجتماعي والسياسي الإسلامي و في الممارسات المجتمعية في بلاد الإسلام. كذلك يكون طرح قضية الحرية كمهمة سياسية أكيدة عملية زعزعة لأركان المنظومة الفكرية الإسلامية التقليدية والمحافظة و بذر لقيمة سوف تنبت في فكر وممارسة النخب والحركات الإجتماعية والسياسية التحررية منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وقد كان خير الدين واعيا تمام الوعي أنّ مسألة الحرية تطرح على تخوم ميدانين خطيرين هما السياسة والدين حيث ينتصب المحافظون والمتشدّدون، لذلك صاغ مفاهيمه في هذا الموضوع بحذر شديد لم يفسد جوهر مواقفه محاولا في كلّ موطن فيما كتبه أو في مواقفه أن يحدّد المقابل الإسلامي لكلّ ما يمكن أن يعارض باعتباره استيراد فكري أو نظري من الغرب.

صاغ خيرالدين مفهومه للحرّية كقاعدة للتحول والترقي على السياسي والإجتماعي والإقتصادي أي الإصلاح الشامل:" ومن أهمّ ما اجتناه الأورباويون من دوحة الحرية تسهيل المواصلة بالطرق الحديدية وتعاضد الجمعيات

المتجردة... وبالجمعيات تتّسع دوائر رؤوس الأموال فتأتي الأرباح على قدرها وتتداول على المال الأيدي المحسنة... وقد رأينا بالمشاهدة أنّ البلدان التي ارتقت إلى أعلى درجات العمران هي التي تأسست بها عروق الحرية والكونستيتوسيون المرادف للتنظيمات السياسية. فاجتنى أهلها ثمارها بصرف الهمم إلى مصالح دنياهم المشار إلى بعضها. ومن ثمرات الحرّية تمام القدرة على الإدارة المتجرية فإنّ الناس إذا فقدوا الأمان علىأموالهم يضطرّون إلى اخفائها فيتعذّر تحريكها"(77)
ومن ثمة يستنتج خير الدين:" وبالجملة فالحرية إذا فقدت من المملكة تنعدم منها الراحة والغنى و يستولي على أهلها الفقر والغلاء ويضعف إدراكهم وهمتهم، كما يشهد بذلك العقل و التجربة." (78)

وبالرغم من أنّ خير الدين يعتبر أنّ الحرية هي القيمة الأساسية في عملية الإصلاح فهو يصوغ مفهوما واقعيا لصيغ تحقيقها وذلك على أساس "أنّ أحوال الممالك متفاوتة بتفاوت مقاصد رعاياها."(79) أي أن نجاعة الحرية في نظره مرتبطة بمقاصد مستعمليها فاذا كان الرعايا يطمحون إلى البحث عن وسائل الصلاح "حينئذ يتسنى للملوك اعطاء الحرية."(80) أمّا إذا كان المقصد من استغلالها "المناضلة فرط التعصّب والحمية، ممّا يؤدّي إلى الافتراق أحزابا بعضها يرمي مثلا إلى قلب نظام الدولة كأن تكون المملكة جمهورية أو أن تتغير العائلة المالكة..."(81) "كذلك استباح الملوك الإمتناع من إعطاء تمام الحرية." (82) لأنّ الحرية لا يمكن أن تكون وسيلة "لتشتيت الآراء وحصول الهرج." وعلى أساس ما سبق يستنتج خير الدين أنّه "من الواجب على مؤسس أصول الحرّية السياسية اعتبار حال السكان ومقدار تقدّمهم في المعارف، بذلك متى يسوغ إعطاء الحرية التّامة ومتى لا يسوغ ومتى يعمّم المقدار المعطى في سائر السكان ومتى يخصّ بمن قامت به شروط معتبرة، ثم توسيع دائرتها بحسب نمو أسباب التمدن شيئا فشيئا".(83)

لم يكن مشروع الإصلاح لدى خير الدين مشروعا فكريا أو برنامجا نضاليا بل أنّه يحمل في المقام الأول سيمات مواقف رجل دولة أي أن الواقعية تطغى على الحلم وأن البحث عن وسائل تحقيق الأهداف المنشودة لا يسقط من بنية التحليل كذلك. فهو يعتمد مبدأ التّدرج في تحقيق قيم وأهداف ومبادئ الإصلاح: "جميع الأمور في ابتدائها قبل التمرن عليها والإعتياد بها يقع نوع اضطراب وارتباك، حتى يحصل الاستئناس بها وتأخذ مأخذها. وهذا أمر طبيعي لايقدح به في التنظيمات فإنّا نرى دول أوروبا لم تكن من أول الأمر حاصلة على هذا النجاح المشاهد لها اليوم، وإنّما حصلت على ذلك بواسطة إعانة السكان لها على إجرائها بعدم المخالفة والشقاق،إذ بدون ذلك لا يطمح في الحصول على شيء من نتائجها". (84)

هذه الفقرة التي عمدنا ذكرها كاملة رغم طولها تشير إلى مختلف أوجه فكر خير الدين السياسي: إن إصلاحية خير الدين تتّسم بطابع لبيرالي حيث أنّها ترمي إلى إقرار نظام سياسي مبني على مبدأ الحرّية السياسية (الغربية المنبت) ومتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية. كما أن الهدف الإصلاحي وإقرارالحرية لا يمكن تحقيقهما دفعة واحدة و بصيغة آلية، بل أن ذلك يستوجب حسب خير الدين جمع ظروف إنجاح تلك العملية وفق التدرج وضمن وفاق بين الرعايا والدولة حول الأهداف المطروحة للإنجازحتى لا يستغلّ خصوم البلاد أي زعزعة قد تبرز في بنيانها الدّاخلي ممّا يضفي على المنهج الإصلاحي مضمونا وطنيا سرعان ما تعمّق لدى خير الدين ليصبح الإطار الفكري والسياسي للمشروع الإصلاحي برمته.

عندما طرح خير الدين إشكالية الإصلاح كان على وعي دقيق بعمق الهوة التّي اصبحت تفرق بين البلاد التونسية(والإسلامية) وبين الغرب الاوروبي في مستوى درجة النمو والتّقدم التي بلغها كلّ منهما لذلك وجب على المسلمين اتّباع نهج

الإصلاح قصد تحقيق الترقي الذي يمكن أن يضمن بقاء بلادهم خارج منطقة النفوذ الاستعماري الأوروبي حيث يخشى"... على الممالك المجاورة لأوروبا من ذلك التيار إلاّ إذا حذوه وجروا مجراه في التنظيمات الدنيوية فيمكن آنذاك نجاتهم من الغرق".(85)

كان خيرالدين مبهورا بالتقدم الأوروبي وإنجازاته العظيمة في المجالات العسكرية والإقتصادية والعلمية والسياسية والثقافية والإجتماعية، لكنّه كان شديد الحذر من الأغراض السياسية والإقتصادية التوسعية ونزعة الاستعمار لدى أوروبا. لذلك نراه يقرّ بالمعطيات الجغراسياسية التي تزيد في تأكيد ضرورة الإصلاح الناجمة عن تدهور حالة الإيالة التونسية لكنّه لم يكن منخدعا فيما يخصّ أي دعم متوقع من الغرب الأوروبي لأيّ سياسة إصلاحية أو نزعة تحررية أو استقلالية كما أكدت ذلك الأحداث(استعمارالجزائر، حرب القرم، مؤتمر برلين...) ممّا زاد خشيته من أن تصبح البلاد العربية والإسلامية فريسة للنزعة التوسعية والإستعمارية الأوروبية(86). لذلك كان خير الدين يعير إهتماما كبيرا بمسألة تعصير وتقوية القدرات العسكرية للبلاد ويخشى من ضعفها الإقتصادي وتبعيتها المالية التي اعتبرها – عن حق- الباب الذي سوف تمتدّ من خلاله أيادي الإستعمار. و قد اعتبر خير الدين أنّ خطاب أوروبا مزدوجا ومتناقضا حيث أنّها تتّجه بدفاعها عن خيرالإنسانية من ناحية وتعمل على عرقلة تجسيم التنظيمات(87) وتحقيق الإصلاح من ناحية أخرى. إنّ فهم خير الدين للعملية الإصلاحية ولإقرارمبدأ الحرية السياسية خاضع للمنظور الوطني الذي يمنعه قبول مبدأ تصدّع المجتمع وتفتّت الدولة أو الإمبراطورية العثمانية.

فهو كتب أنّ "حزبا من المسلمين... لم يزالوا يطلبون(من الدولة العثمانية) إطلاق الحرّية بمقتضى قوانين يكون تأسيسها وحمايتها من مجلس مركب من أعضاء تنتخبهم الأهالي(...). فإنّا نسلّم أنّ هذا المطلب الذي طلبوه هو من أعظم الوسائل

في حفظ نظام الدول وقوّة شوكتها ونمو عمران ممالكها ورفاهية رعاياها، خصوصا في هذه الأزمان، كما نسلم أيضا أن مقصد المسلمين من أهل الحزب المذكور، بطلبهم لما ذكر، إنما هو إصلاح حال الدولة والرعية.

لكن لنا أن نسألهم: هل ثبت عندهم أنّ مقصد غيرهم أي الولايات غير المسلمة ممن معهم موافق لمقصدهم حتى تحصل لهم الثقة بهم؟ ... حيث لم يظهر منهم بعد لنيل الحرية الموجودة الآن شيء من أمارات النصح للدولة... فربما كان تأسيس الحرية على الوجه المطلوب أنفا قبل التبصّر في العواقب ممّا يسهل غرضهم المذكور أي الإنفصال عن الدولة. إذ من لوازم هذه الحرية تساوي الرعايا في سائر الحقوق السياسية التي منها الخطط السامية مع أنّ من الشروط المعتبرة في إعطاء تلك الحريّة تواطؤ جميع الرعايا على مصلحة المملكة وتقوية شوكة دولتها"(88)

لم تواجه أوروبا الغربية خلال مختلف ثوراتها الديمقراطية تحديات وأخطار الإستيلاء الإستعماري عليها – رغم شدة العداوة والتناقض التي كانت تصبغ علاقاتها فيما بين مختلف دولها– فحتى المسيرة البونابرتية في أوروبا لم تأخذ طابع التوسع الإستعماري الذي عرفته بعض مناطق البلاد العربية مثل الجزائر. ومن ثمّة لم تطرح قضية منح الحرّية لمختلف القوى الإجتماعية تحت وطأة الخطر الخارجي وذلك خشية ان تستغل الشبكات الإستعمارية مجالات الحرية لتكتسح مواقع تاثير ومناورة داخليا. وعلى هذا الأساس طرح خير الدين مسألة الحرية السياسية في افق المصلحة الوطنية العليا والمتمحورة حول مبدأ مناعة واستقلال البلاد. وقد يتبادر إلى الذهن أن يردّ موقف خير الدين وينتقد (كما فعل ذلك بعض أصدقاؤه مثل محمد السنوسي والجنرال حسين، ومحمد بيرم الخامس) باعتبار أنّ الحرية كما يقول ذلك معاصرونا – قادرة على تقوية الجبهة الداخلية وجعلها أكثر فعالية في مقاومة الإستعمار.

لكن ذلك الرأي مشطّ فيما ذهب اليه(89) لأنّه لا ينطلق من قراءة موضوعية لدرجة الوعي والتجذّر في المواقف السياسية لدى الأوساط الشعبية وحتّى رفاق خير الدين المذكورين الذين طالبوا بمزيد من المشورة والحرية زمن حكم زعيمهم فهم طالبوا بذلك لفائدة النخبة و ليس لفائدة عامة الناس.

وإذا تمعنّا النظر في المسيرة التاريخية لانتصارالحرية في مختلف الدول الأوروبية فإنّنا نقف أمام حقيقة أكيدة هي أنّ الحرية لم تنتصر دفعة واحدة في أي من المجتمعات بل هذه الأخيرة شهدت تراكمات من المكاسب و الانتصارات الجزئية والمؤقتة حتى استقرّالأمر بالتحول إلى واقع ديمقراطي عبرعقود من الزمن الطويل.على ضوء ذلك يبرز عمق نظر خير الدين وبعده التاريخي كما يؤكد منحاه الواقعي الذي يظهر فيه رجل الدولة(بدل المثقف أوالمناضل) المتعلق بصلابة بمشروع سياسي إصلاحي.

هل تتناقض هذه النظرة الواقعية البرغماتية لمسألة الحرّية مع الموقف الرافض للحكم المطلق والإستبداد؟ أم أنّها تبرير له أو قبول له؟

لقد رفض خير الدين"الحكم المطلق" و"الإستبداد" و"مطلق التّصرف"(الدكتاتور) رفضا قطعيا. لكنّنا نجد لديه في ذات الوقت هاجسا أساسيا يتعلق بصيغ وكيفية تحقيق الحرّية وتوفير ظروف نجاح دون أن يضعف ذلك تماسك ووحدة الصفّ الوطني ودون أن يخلّ بالمصلحة العامة- القيمة الأولى في العمل في حقل الشان العام.

نحن نواجه مرّة أخرى مسألة المصلحة العامة عند خير الدين المفكر و السياسي. ومفهوم المصلحة العامة ليست حيلة عقلية لدى خير الدين من أجل التّخلي عن تحقيق الشعارات والمبادئ التي نادى بها إذ أنه يوضّح الأهمية القصوى لذلك المبدأ في مجال الشأن العام حيث أنه" معلوم أن تصرف الإمام في أحوال الرعية لا يخرج عن دائرة المصلحة."(90) ممّا جعل البلاد الإسلامية تزدهر حين ساسها

قادتها على "مقتضيات مصلحة الأمة"(91) وتدهورت حين "تصرف بعضهم بحسب الفوائد الشخصية لا باعتبار مصلحة الدولة و الرعية."(92)

فإذا طغت مقتضيات المصلحة العامة على مبدأ الحرية الفردية أو الجماعية وجب أن يكون ذلك وضعا استثنائيا و"لغاية محدودة وبشروط... معهودة". (93) و ذلك لأنّنا "ترى أن الحال قد يقضي إرخاء الستر على الحرّية إرخاء وقتيا." لكن " حيث كان التفويض بالسلطة المطلقة ... إنّما ساغ للضرورة وما أبيح للضرورة يتقدر بقدرها،فلاجرم يجب الرجوع إلى كشف حجب الحرية بعد زوال السبب."(94) لا يمكن لأي سياسة إصلاحية أن تقوم إلاّ على أساس رفض الإستبداد قطعيا لأنّ الإصلاح هو الضد المباشر والأصلي للإستبداد (95) خاصة وأنّ "هذه الأزمان" كما يقول خير الدين ملائمة لإقامة نظم الحرية وأنّ الظروف تلزم بها كمقدمة للنهضة الوطنية.

لا يمكن إعتبار خير الدين من الأنصار المعتدلين لمبدأ الحرية الذي يرادف أحيانا في نص "أقوم المسالك"(وفي ذهن مؤلفه) لمفهوم "الإصلاح" و"التنظيمات" لكنّنا نلمس في ما كتبه حسّ رجل الدولة الذي يعتني في المقام الأول بالجانب العملي والملموس في كلّ موقف سياسي. وهو يعتبر المضرّة النّاجمة عن الإستبداد "فادحة" (96) وأنّها ولاّدة للظلم والقهر ممّا يخلق ظروف الإنهياروالتأزم في الدولة ولدى الرعية.(97)

على هذا الأساس لا يمكن اعتبار أن موقف خير الدين من الحرية كان توفيقيا أو مرتبكا أو محدودا كما ذهب إلى ذلك بعض النّقاد وإن اختلفوا في استعمال مفاهيم وقوالب نظرية وتحليلية (جاهزة) لتبيان وجهة نظرهم. لم يبلور خير الدين في مؤلفه "أقوم المسالك" خطاب إيديولوجية مجرّدة بل أنّنا نلاحظ حرص كاتبه (98) على إضفاء مسحة واقعية وملموسة على كلّ المقترحات و الأفكار الواردة فيه مع التمسّك بصلابة بقيمة الحرية والإصلاح إذ أنّ هدف حياته هو"كمال الحرية

المؤسسة على العدل" (99) والإصلاح النابع منهما والقادر على تحقيق عمران البلاد وأمن العباد. وقد يميل بعض النقّاد إلى البحث عن المؤثرات الفكرية والسياسية التي جعلت خير الدين يقرن بين مبدأ الحرية ومبدأ العدل ضمن محاولته لتحديد مضمون الإصلاح وفلسفة سياسية "التنظيمات" فيرى بعضهم أنّه تأثير فكر الثورة الفرنسية أو معتقدات سياسية وفلسفية غربية مع اعتبار محدودية التزام خير الدين بها(100) في حين اعتبر آخرون أنّها مستلهمة من صميم المقاصد الشرعية للإسلام(101).والحال أنّه يمكن اعتبارتلك المواقف مزيجا من التأثيرالفكري لفلسفة الأنوارالأوروبية والإطّلاع المباشر على إنجازاتها وتأويل تقدّمي لمبادئ الشريعة من ناحية وتحليل سليم للوضع السياسي العام التونسي(والعربي الإسلامي)وقراءة صائبة لما تستوجبه تلك الأوضاع من إصلاحات وسياسات بديلة. وقد أجاب خير الدين .. عن التساؤل حين كتب:"هل يمكننا اليوم الحصول على الإستعداد (وهو يعني الإستعداد العسكري والحربي الضروري للوقوف في وجه المخططات الإستعمارية الأوروبية- المؤلف-...) المشار إليه بدون تقدّم في المعارف وأسباب العمران المشاهدة عند غيرنا وهل يتيسّر ذلك التقدّم بدون إجراء تنظيمات سياسية تناسب التنظيمات التي نشاهدها عند غيرنا في التأسس على دعامتي العدل والحرية اللذين هما أصلان في شريعتنا، ولا يخفى أنهما ملاك القوة و الإستقامة في جميع الممالك؟"(102)

حاول خير الدين أن يؤكد التجانس الطبيعي بين أهداف الإصلاح(التنظيمات) وأغراضه من ناحية أولى وبين مقاصد الشريعة الإسلامية الأصليةمن ناحية أخرى. وهو في ذلك خرج من إشكالية العودة إلى نموذج الدولة الإسلامية الأول لطرح إشكالية قدرة المسلمين على إدارة شؤون الدولة حسب ظروف عصرهم. لذلك اعتبر أن مسألة الإستلهام من الغرب والأخذ عنه أسباب التقدم والتحديث مسألة بديهية وضرورة تاريخية لا تتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي من ناحية

ومصالح المسلمين خلال المرحلة التاريخية التي عاصرها من ناحية أخرى.

وإذا سلّمنا بأنّ الإصلاحية لدى خير الدين تحمل كنها إسلاميا أصيلا فهي في ذات الوقت تشمل مضمونا وطنيا متجذّرا ممّا يجعلها إصلاحية وطنية في المقام الأول باعتبار أنّها هدفت وبصفة أصلية إلى تقوية البلاد وضمان سيادتها وأبعادها عن مخاطر الجوار الغربي والإستعماري المتربص بها. وقد شكّل كتاب "أقوم المسالك" مساهمة في التاثير على الراي العام في اوروبا وإقناعه بانّ العالم الإسلامي قادر على إصلاح نفسه، والتّلاؤم مع العصورالحديثة من دون مساعدة خارجية (103) أي أنّه يبيّن أنّ الإسلام ليس سبب ضعف البلاد الإسلامية بل إنّه (أي الضعف) يجد أسبابه الأصلية في الاستبداد والجهل والقهر وعلاقات التبعية للقوى الإستعمارية الأجنبية. لذلك "فهو عوضا عن طلب مشاركة القوى الأوروبية النشيطة قصد إنجاح التنظيمات ، يظهر بالعكس حذرا إزاء أوروبا خشية أن تصبح الأمة عاجلا أو آجلا، فريسة سهلة للتوسّع الأوروبي. وكانت رغبته متّجهة إلى أن يبقى الأوروبيون فقط على الحياد حتى يكون في إمكان المسلمين إدخال الإصلاحات الكفيلة بإقامة حسن الإمارة".(104)

كذلك يكون المشروع الإصلاحي لدى خير الدين سبيلا للنهضة الوطنية والسير بالبلاد والعباد نحو الترقي والإزدهار مع المحافظة على السيادة وتحقيق الحرية والعدل. امّا اوروبا فهي وإن كان لها ان تكون مصدر إلهام و اقتداء في بعض المجالات الخطيرة والهامة فهي لن تكون مثالا للمثالية والإتّباع الغافل". وهكذا فإنّ موقف خير الدين إزاء أوروبا كان دفاعيا. فهو يقف في صفّ الإسلام والأمة كاشفا للأوروبيين عن أن أسس حضارتهم ليست،أساسا، أوروبية نصرانية، ولكنّها عالمية و أنّ المسلمين يملكونها أيضا بفضل الشريعة.(105) ما من شك أنّ أفكار خيرالدين جديدة بالنسبة للمنظومة الفكرية والثقافية الإسلامية لكنّه تظاهر بأنّه لم يخرج عن إطار المرجعية الإسلامية وذلك من أجل ضمان مناصرة أوسع

قطاعات الرأي و خاصة النخبة لمشروعه السياسي.

وما من شكّ أنّ مشروع خير الدين الإصلاحي المتمحور حول مبدأ الحرية (داخليا وخارجيا) مقرونا بشرط تحقيق العدل مع اعتبار باقي الأصعدة للعملية الإصلاحية (القتصادية والإجتماعية والتربوية والثقافية والعسكرية...) يلتقي في أهدافه الكبرى مع المفاهيم التي طوّرها بعض روّاد الفكر الإصلاحي والنهضوي العربي بالرغم من أنّ بعض النقّاد خاصة المشارقة – لا يتوقفون طويلا أمام فكر و أثر خير الدين والحال أنّه فضلا على أنّه مؤسس التيّار الإصلاحي التونسي يقوم مقام أحد كبار مؤسسي تلك المدرسة الفكرية والسياسية في البلاد العربية والإسلامية.

وحاول بعض المؤرخين مقارنة مشروعي خيرالدين والطهطاوي، مؤكدين مواطن الإتفاق بينهما في خصوص مسائل هامة مثل ضرورة الإصلاح والإقتداء بالغرب والإستفادة من نجاحاته والأخذ ببعض مناهجه وقيمه دون التعارض مع مبادئ تشريعة الاسلام. لكن وجب التأكيد أنّ الفرق بينهما يبقى كبيرا خاصة فيما تعلق بإشكالية فكر كلّ منهما. حيث كان الطهطاوي مثقّفا، غير متمكّن من وعي سياسي عميق و بعد إستراتيجي ثاقب فيما يخصّ طبيعة العلاقة بأوروبا (التي كانت ثقته وإعجابه بها كبيرين) لذلك كان مشروعه نظريا ومتفائلا في حين أنّ خيرالدين صاغ برنامجه كرجل دولة ومثقّف جامعا بين السيف والقلم، محاولا أن تكون مقترحاته ومفاهيمه ملموسة و واقعية كما أنّها اتّسمت بالحذر من أوروبا ومن قوى الرجعية المناهضة لكلّ إصلاح ونهضة.

وقد تحالفت القوى الرجعية في الإيالة التونسية مع قوى الإستعمار الفرنسي ضد خيرالدين فأجهضت تجربته وهزمته، لكنّها في ذات الوقت فتحت أمامه مجالا أوسع في إلهام حركة العمل الوطني والتحرّر في تونس التي بقيت في مختلف مراحل تطورها تحمل بصمات فكره و برنامجه الإصلاحي الوطني.

هوامـــش ومصـــادر

(1) أحمد بن أبي الضياف: الأتحاف ج 4 ص 136 و 146.

(2) احمد بن ابي الضياف:نفس المصدر: ج 5 ص 97-98

(3) د. أحمد الطويلي: أثير خير الدين عن الحركة الاصلاحية في العالم الاسلامي في اسهام تونس في تجديد الفكر الديني في العصر الحديث: مؤلف جماعي. نشر وزارة الشؤون الدينية. تونس 1998 ص 301-327

(4).محمد الفاضل بن عاشور: الحركة الأدبية و الفكرية في تونس. الدار التونسية للنشر . تونس 1972 ص 30

(5) نفس المصدر: ص 32

(6) نفس المصدر: ص 33.

(7) نفس المصدر: ص 36

(8) نفس المصدر: ص37

(9) نفس المصدر: ص 38.

(10) د. عزت قرني: العدالة و الحرية في فجر النهضة العربية الحديثة. نشر المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب الكويت. 1980 ص 115.

(11) مصدر مذكور: ص 40-41.

(12) نفس المصدر ص 40-41.

(13) نفس المصدر: ص 41.

(14) البرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة: (1798-1939)دار النهار- بيروت: 1977 ص 114.

(15) ألبرت حوراني: مصدر مذكور: ص 110

(16) نفس المصدر: ص 113.

(17) خير الدين: أقوم المسالك ص 5.

(18) محمد صالح مزالي و جون بينيون: خير الدين: رجل دولة مذكرات. الدار التونسية للنشر. تونس 1971 324 ص (بالفرنسية)

(19) ا. ديميرسمان: استقلال تونس و السياسة الخارجية لخير الدين. مجلة. ابيلا. عدد 83-1958 ص 236.

(20) مزالي و بينيون: وثائق حول خير الدين: مذكرات حياتي الخاصة والسياسية. (بالفرنسية) المجلة التونسية 1934 ص 209 و ما بعدها

(21) وجيه كوثراني: الفقية و السلطان. دراسة في تجربيتين تاريخيتين : العثمانيةوالصفوية- القاجارية القاهرة المركز العربي الدولي 1990.

(22) مزالي وبينيون: وثائق حول خير الدين، مصدر مذكور ص 209-210

(23) محمد صالح مزالي- جان بينيون: خير الدين رجل دولة مذكرات الدار التونسية للنشر. تونس 1974 ص 153-218 (بالفرنسية)

(24) مزالي وبنيون: وثائق حول خير الدين مصدر مذكور ص 199

(25)أديميرسمان:الهدف السياسي لخير الدين مجلة ايميلا تونس 1957 عدد 79. ص 179 وما بعدها (بالفرنسي)

(26) أ.ديميرسمان: استقلال تونس... مصدر مذكور ص 274.

(27)خيرالدين باشا:برنامجي:أنظر:مزالي وبينيون:خيرالدين.زجل دولةمذكرات ص121-149مصدرمذكور بالفرنسي

(28) رسالة من حسين إلى خير الدين 14 رجب 1293 انظر ج س فان كريكن: خير الدين و البلاد التونسية (1850-1881) دار سحنون - تونس 1988 ص 271.

(29) نفس المصدر: ص 271

(30)نفس المصدر: ص 274.

(31) ج غانياج: أصول الحماية الفرنسية في تونس ص 474-475 ذكرها كريكن: مصدر مذكور ص275.

(32) خير الدين: مذكرات ص 203.

(33) ج س فان كريكن: مصدر مذكور ص 183.

(34) الرائد: 7-1-1874

(35) ج س فان كريكن: مصدر مذكور ص 181

(36) وصف مصطفى خزندار علاقة خير الدين بالجنرال رستم و الجنرال حسين كما يلي:" ان خير الدين وحسين ورستم مجموعهم رجل واحد لأنّ خير الدين يقدرعلى العمل إذا وجد حسن التدبير من غيره و ليس له القدرة على التدبير وحسينا يقدر على التدبير ولا قدرة له على العمل، ورستم رجل أمين فمجموعهم بمثابة رجل واحد مدير عامل أمين و من انفرد منهم لا يمكن أن يستقل بفضيلة"

(37)محمد السنوسي:الرحلة الحجازية حوليات الجامعة التونسية 7.1970 ص100)عليالمحجوبي:النهضةالحديثة في اقرن التاسع عشر.لماذا فشلت بمصر و تونس و نجحت باليابان؟ دار سيراس للنشر تونس 1999 ص 123

(38) س. فان كريكن: مصدر مذكور ص 192 و ما بعدها

(39) نفس المصدر: ص 212 و ما بعدها

(40) ج س فان كريكن: مصدر مذكور ص 198-200

(41) بيرم الخامس: صفوة الاعتبار: ج 2 ص 65-66.

(42)ج س فان كريكن: نفس المصدر ص 253-259

(43) الرائد 17.7 و أرشيف 742.63

(44) ج س فان كريكن: مصدر مذكور ص 200 و ما بعدها

(45) ذكرها جان غنياج في: أصول الحماية الفرنسية في تونس: مصدر مذكور ص 474.

(46) منجي صميدة: خير الدين وزير اصلاحي الدار التونسية للنشر تونس: 1970 ص 365 (بالفرنسية)

(47) غنياج: مصدر مذكور ص 471

(48) منجي صيادي: مصدر مذكور ص 366

(49)رسالة من خير الدين إلى غروبارت بتاريخ10-05-1876 أوردها منجي صميدة: مصدر مذكور ص 367.

(50) رسالة من خير الدين إلى غ روبارت بتاريخ 12-7-1876 أورده منجي صميدة: مصدر مذكور ص368.

(51) رسالة خير الدين إلى الباي: مثبتة في مذكرات خير الدين المجلة التونسية 1935 ص 196.

(52) رسالة خير الدين إلى صديقه فيلي (31-7-1877) صميدة مصدر مذكور ص 372.

(53) على المحجوبي: النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر. مصدر مذكور ص 126-129.- أحمد عبد السلام: المؤرخون التونسيين في القرون 17-18 و 19. ببيت الحكمة- تونس مصدر مذكور.

(54) حوصل و ردد منجي صميدة تلك الانتقادات في كتابه المذكور: ص383-398.

(55) مذكرات خير الدين: ص 203 ذكرها فان كريكن: مصدر مذكور ص269.

(56) الرائد التونسي عدد السنة 18. أورده حفناوي عمايرية بين تونس و أقطار المشرق 1846- 1881.دار نقوش عربية ص 167-168

(57) أرنولد قرين: العلماء التونسيون: تعريب حفناوي عمايرية و أسماء معلى: دار سحنون و بيت الحكمة. تونس 1995.

(58)د.الشيباني بن بلغيث:بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصرالأطلسيةللنشرتونس2001.ص 72

(59)د.محمد عابد الجابري: المثقفون فيالحضارةالعربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت. 1995- ص156.

د. وجيه كوثراني: الفقيه و السلطان. المركز العربي الدولي بيروت 1990 ص 210

د.على أومليل: السلطة الثقافية والسلطة السياسية. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1996 ص 280

(60) ارنولد قرين: مصدر مذكور

(61)د.احمد عبد السلام:مواقف اصلاحية في تونس قبل الحماية.الشركةالتونسية للتوزيع. تونس 1987 ص174.

(62) د. مصطفى التليلي: تونس الناهضة. من التجديد إلى التحديث. تونس 2002 ص 161.

(63) هادي التيمومي: تاريخ تونس الاجتماعي. دار محمد على للنشر صفاقس 2001 ص 161

(64) اقوم المسالك... : المقدمة: تونس 1972 ص 166.

(65) نفس المصدر: ص 89.

(66) ذكره على المحجوبي: النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر. دار سيراس للنشر. تونس 1999 ص 115.

(67) اقوم المسالك: مصدر مذكور ص218

(68) اقوم المسالك: مصدر مذكور ص 219

(69) اقوم المسالك: مصدر مذكور ص 104

(70) نفس المصدر: ص 220.

(71) نفس المصدر: ص 142.

(72) نفس المصدر: ص 12.

(73) نفس المصدر: ص41.

(74) نفس المصدر: ص 44

(75) نفس المصدر: ص 74.

(76) نفس المصدر: ص75.

(77) نفس المصدر: ص 76-77

(78) نفس المصدر: ص 77

(79) نفس المصدر ص75

(80) نفس المصدر: ص 75

(81) نفس المصدر: ص75

(82) نفس المصدر: ص76

(83) نفس المصدر: ص44-45.

(84) نفس المصدر: ص 37-38.

(85) نفس المصدر: ص166.

(86) نفس المصدر: ص50

(87) نفس المصدر: ص49.

(88) مصدر مذكور في: د عزت قرني: العدالة و الحرية في فجر النهضة العربية الحديثة. سلسلة عالم المعرفة. الكويت 1980. ص146-147.

(89) ذهب إلى ذلك الرأي بعض النقاد المذكورين أعلاه مثل أحمد السماوي، منصف وناس، مصطفى التواتي، منجي صميدة.

(90) نفس المصدر: ص17

(91) نفس المصدر: ص45

(92) نفس المصدر: ص 33 و كذلك ص 37 و 85.

(93) نفس المصدر: ص87

(94) نفس المصدر: ص88

(95) نفس المصدر: ص47 و 48.

(96) نفس المصدر: ص88

(97) نفس المصدر: ص10 و 20 و 82.

(98) ناقش بعض المؤرخين مسألة هوية مؤلف كتاب أقوم المسالك و نسبوا بعض فصوله إلى سالم بوحاجب أحد معاوني خير الدين...انظر أحمد عبد السلام: المؤرخون التونسيون في القرون17 و18و19 بيت الحكمة تونس ص 376

(99) "أقوم المسالك": مصدر مذكور. المقدمة ص 76.

(100) أحمد السماوي: الاستبداد و الحرية في فكر النهضة: مصدر مذكور مصطفى التواتي (مع آخرون): اثر فكر الثورة الفرنسية في فكر النهضة دار محمد على الحامي. تونس 1991 ص32.

(101) محمد الفاضل بن عاشور: الحركة الأدبية و الفكرية في تونس: مصدر مذكور.

(102) نفس المصدر: المقدمة الصفحة الأولى.

(103) ج س فان كريكن: خير الدين و البلاد التونسية مصدر مذكور ص 146

(104) و (105) نفس المصدر: ص 146.

الفهرس

ISBN : 9973-47-032-X

الثمن:8000 د